

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur  
et de la Recherche Scientifique  
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales  
et des Sciences de Gestion



Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية  
و علوم التسيير

كلية العلوم الاقتصادية, التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

# التمويل البنكي للمؤسسة الاقتصادية

## دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA

### البويرة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاديات المالية و البنوك

تحت إشراف الأستاذ:

علي حبيش

أمام لجنة المناقشة:

د.رشيد فراح.....رئيسا

أ. علي حبيش.....مشرفا

أ. كمال زيتوني.....مناقشا

من إعداد الطالبة:

باية قاسي

السنة الجامعية 2014/2013





# شكر و عرفان



اللهم إن نشكرك على نعمتك و نحمدك عليها، اللهم إن نشكرك على كل طريق صعب يسرته لنا، و الحمد لله

الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل و الصلاة و السلام على سيدنا محمد سيد المرسلين و خاتم النبيين.

إن واجب الوفاء و الإخلاص يدعوننا أن نتقدم بالشكر الجزيل و التقدير إلى كل من ساعدنا في هذا العمل و نخص بالذكر:

نتقدم بجزيل الشكر و العرفان و خالص الدعاء الأستاذ المشرف " علي حبيش " لما بذله معنا من وقت و جهد خلال إشرافه كما أنه لم ييخل بنصائحه و معلوماته علينا أعانه الله في كل درب سلكه فقد كان نعم الأستاذ و نعم المشرف.

كما لا ننسى الذي كان له الفضل الكبير في إتمام بحثنا هذا الى كل من "عنتر" و "هجيرة"

إلى كل يد كريمة أمدتنا بالعون و كل من ساهم من قريب أو بعيد لرفع معنوياتنا و لكل من لم ييخل علينا بالنصيحة و التوجيه نسأل الله أن يجزيه معنا خير جزاء.

وإلى مدير وكالة القرض الشعبي الجزائري بالبويرة إلى كل من ساهم معنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

إلى كل من سهر على كتابة هذه المذكرة، و خالص الامتنان إلى كل من علمنا أن العلم فوق الجميع، و أن التواضع تاج لا يلبسه إلا الرفيع وما عسانا أن نقول إلا أنه ليس بالكثير أن نشكر المحسن على إحسانه.

اللهم اجعلنا من الشاكرين لك و لعباد

## باية قاسي





# إهداء



بسم الله الرحمن الرحيم

أولا لك الحمد ربي على كثير فضلك وجميل عطائك وجودك الحمد لك ربي ومهما حمدنا فلن نستوفي حمدك والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

بسم الله الرحمن الرحيم "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى الذي رسم الزمان على جبينه تجاعيد التعب والعناء في سبيل أن يرانا نحمل مشعل العلم، إلى درعي الذي احتमित و في الحياة به اقتديت إلى الذي رعاني و علمني الصمود وزرع في نفسي العزة و الكرامة، إلى الذي شق بي بحر العلم و التعلم وكان مصدر فخري إلى الذي كان و مازال شمعة تحترق لتضيء دروبنا :أبي العزيز أطل الله في عمره.

إلى التي حملتني تسعا و أرضعتني حولين، إلى من زرعته في قلبي و سقيتها في فؤادي و أصبحت أسيرتها، إلى من تنفست أنفاسها و أنا في أحشائها، إلى من لو جاز السجود لغير الله لسجدت لها ، و إلى من القلب يهواها و العمر فذاها و العين ترتاح لرؤيتها، إلى منبع العطاء، و بهجة الروح إلى ذرة الحب في قلبي، و نسمة التفاؤل في فكري، على من وضعت جنة الرحمان تحت أقدامها: أمي الغالية أطل الله في عمرها.

إلى من أثار حبها دربي، إلى بهجة الخاطر و نور البيت أختي جميلة و زوجها مولود

إلى النجم الذي يضيء على العائلة و تفرح العين لرؤيته أختي حسن

إلى من تقاسمت معي حلو الحياة ومرها و كما تقاسمت معي هذه المذكرة اختي نادية و زوجها مصطفى

إلى شقيقتي الروح و بهجتي و قررت عيني أختي سعيدة و زوجها موسى

و إلى اخر بهجة في المنزل و التي تملؤه بضحكتها أختي رشيدة "رشا"

إلى الورود المتفتحة أثار الله درهم "أحمد" و "أنية" حفظهما الله

إلى الذي أعطاني دروسا في الصبر و التحمل و أعاني للتغلب على المصاعب و إلى أعز من سكن قلبي و ملاءه بالسعادة، و قرّة عيني و شريك حياتي "أسعد" دون أن أنسى جميع عائلته و أخص بالذكر أمه و أبيه.

إلى الذين جمعني بهم الأقدار عبر طيات الحياة و سنين الجامعة تاركين بصمات الحب و الوفاء و الإخلاص في ذاكرتي صديقاتي.

إلى كل من نسيهم قلبي و ضمهم قلبي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

## بإية قاسي

# الفهرس

كلمة شكر

اهداء

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

مقدمة.....ا،ب،ت،ث

الفصل الأول: طرق و تقنيات التمويل

تمهيد.....2

المبحث الأول: عموميات حول التمويل.....3

المطلب الأول : مفهوم التمويل و أهميته.....3

المطلب الثاني: اشكال التمويل و العوامل المحددة لأنواعه.....7

المطلب الثالث: خطوات التمويل و مخاطره و كيفية تفاديها.....11

المطلب الرابع: طرق تمويل المؤسسات.....15

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية.....24

المطلب الأول :مفهوم القروض و انواعها.....24

المطلب الثاني: اهمية و مصادر القروض البنكية.....30

- 32.....المطلب الثالث: مخاطر القروض و كيفية التحكم فيها
- 37.....المطلب الرابع: الضمانات الممنوحة
- 40.....المبحث الثالث: ماهية سياسة الاقراض
- 40.....المطلب الاول : مفهوم و اهمية سياسة الاقراض
- 43 .....المطلب الثاني: اهداف سياسة الاقراض و العوامل المؤثرة فيه
- 44.....المطلب الثالث: اسس سياسة الاقراض
- 46.....خلاصة الفصل

## الفصل الثاني: المؤسسة الاقتصادية و وظيفتها المالية

- 47.....تمهيد
- 48.....المبحث الأول: ظهور المؤسسة الاقتصادية
- 48.....المطلب الأول: أساليب الانتاج قبل و بعد ظهور المصانع
- 51.....المطلب الثاني: ماهية المؤسسة الاقتصادية
- 62.....المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسة و هيكلها التنظيمي
- 75.....المطلب الرابع: الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية
- 81.....المطلب الخامس: الموارد المستخدمة في المؤسسة الاقتصادية

82.....	المبحث الثاني: محيط (بيئة) المؤسسة الاقتصادية.....
82.....	المطلب الأول: تعريف محيط المؤسسة.....
83.....	المطلب الثاني: أهمية دراسة المحيط من طرف المؤسسة.....
84.....	المطلب الثالث: مكونات محيط المؤسسة.....
86.....	المطلب الرابع: تأثير المحيط في المؤسسة.....
89.....	المطلب الخامس: نتائج تقييم بيئة المؤسسة.....
92.....	المبحث الثالث: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.....
92.....	المطلب الأول: ماهية الوظيفة المالية.....
97.....	المطلب الثاني: مهام المدير المالي و وظائفه.....
99.....	المطلب الثالث: الادارة المالية في المؤسسة.....
100.....	المطلب الرابع: التخطيط المالي بالمؤسسة الاقتصادية.....
102.....	المطلب الخامس: كيفية اتخاذ التمويل.....
104.....	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثالث: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري
106.....	تمهيد.....
107.....	المبحث الأول: نظرة خاصة بالوكالة المستقبلية.....
107.....	المطلب الأول: تعريف الوكالة.....

107.....	المطلب الثاني: مهام الوكالة.....
108.....	المطلب الثالث: خدمات الوكالة رقم 111.....
109.....	المطلب الرابع: الهياكل التنظيمية.....
115.....	المبحث الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة من طرف القرض الشعبي الجزائري.....
115.....	المطلب الأول: الشروط العامة لمنح القرض.....
117.....	المطلب الثاني: دراسة طلبات القروض وآجال معالجتها.....
120.....	المطلب الثالث: تحليل دراسة طلبات القروض.....
122.....	المطلب الرابع: دراسة حالة قرض استثماري.....
126.....	خلاصة الفصل.....

خاتمة

قائمة المراجع

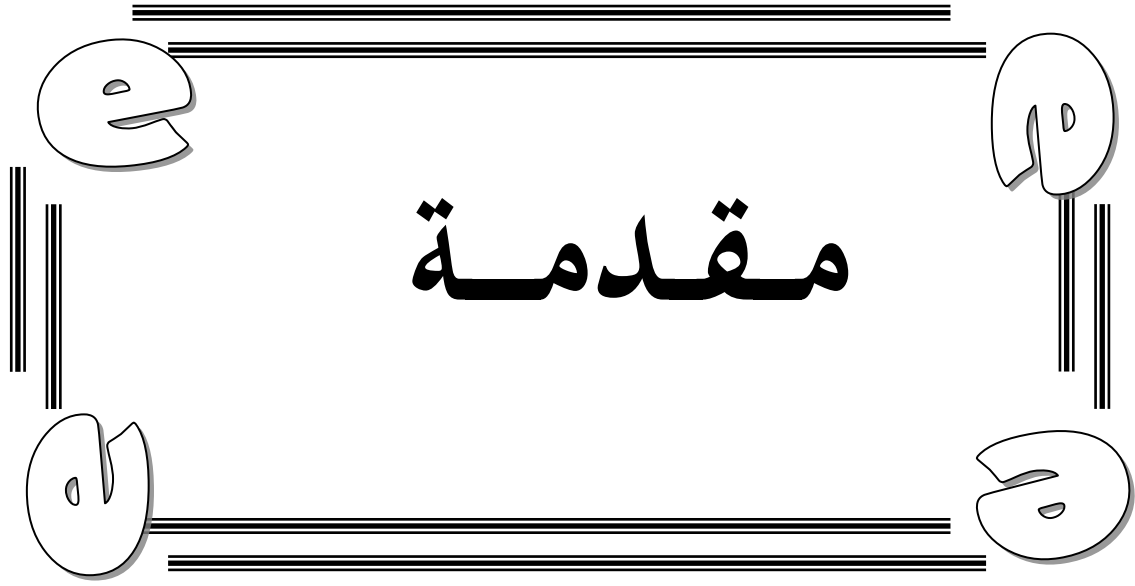
الملاحق



## 1 / فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
110	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري CPA	(01)
112	الهيكل التنظيمي لوكالة البويرة	(02)

رقم الملحق	اسم الملحق	صفحة
01	ETATS COMPTABLES	132
02	PRESENTATION DU PROMOTEUR	133
03	BESOINS EN MAIN D'ŒUVRE ET FRAIS DU	134
04	PERSONNEL	135
05	DETERMINATION DU CHIFFRE D'AFFAIRES	136
	TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS	
06	PREVISIONNELS	137
07	DECISION DE L'ACORD BANCAIRE DE CREDIT	138
08	AUTORISATION DE CREDIT	139
09	TABLEAU D'AMORTISSEMENT DU	140
	CREDITBANCAIRE	
	EVALUATION DU PROJET	



تحتل مسألة تمويل المؤسسات الاقتصادية مكانة كبيرة ؛ خاصة مع تزايد دور و اهمية هذه الاخيرة في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء.

فمع تزايد حدة المنافسة العالمية و انتشار اثار العولمة الاقتصادية اصبحت المؤسسات الاقتصادية تمثل البديل الاكثر عملية امام الدول النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة و تجاوز المعوقات الاقتصادية و الاختلالات الهيكلية التي تطبع اقتصادياتها، بحيث أصبح من غير المتوقع احداث اقلاع اقتصادي دون دعم و تحسين مكانة المؤسسات باعتبارها المحرك الفعلي للاقتصادات المعاصرة و جوهر النشاط الاقتصادي و المنبع الرئيسي للوفرات الاقتصادية.

اضافة الى التقدم التكنولوجي الحاصل في شتى الميادين، فان بقاء المؤسسة ذاتها في ميدان الاعمال و تطور النمو الاقتصادي لأي دولة يتوقفان الى حد كبير على كفاءة الوظيفة المالية ، و من هذا المنطلق يسعى القائمون على هذه الوظيفة اعطائها اكثر فعالية و نجاعة في تدبير الاموال اللازمة لنشاط المؤسسة.

يعتبر مشكل التمويل من المشاكل التي تشغل بال الكثير من المسؤولين و اصحاب القرار في المؤسسات الاقتصادية ، ذلك ان نشاط المؤسسة اليومي و تطورها مرهون بوجود مورد راس المال ، و التمويل هنا خاصة فيما يخص المؤسسات الاقتصادية يمثل العصب الرئيسي الذي تقوم عليه المؤسسة و تستمر به دورة حياتها في المحيط الاقتصادي.

تمثل الموارد المالية الشريان الحيوي لمجمل العمليات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية، حيث تسعى معظم هذه المؤسسات للحصول على الاموال بتكاليف منخفضة و مرونة ائتمانية تزيد من قدرتها على إدارة عمالياتها الاقتصادية الحالية و المستقبلية ، لذلك تمثل البنوك المصدر الرئيسي لتوفير ذلك و هذا من خلال مختلف القروض التي تمنحها، فهي تعد من المنشآت المالية الحيوية ، كما تساهم هذه الاخيرة بشكل جوهري في تصعيد و تآثر التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال عملياتها الرئيسية المتمثلة في تجسيد الاموال الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة بغرض اقراضها للآخرين وفق اسس معينة.

يشكل الجهاز المصرفي جزءا هاما في النظام الاقتصادي و تظهر اهميته بظهور مشكل التمويل الذي كان محل دراسة العديد من الاقتصاديين ، و يوفر هذا الاخير خدمات اساسية في مجال التمويل من خلال وضع الموارد المالية المتاحة في افضل استخدام لها ، الامر الذي يجعل الاستغناء عنها امرا صعبا في الاقتصاديات المعاصرة التي يختلف فيها تكوين النظام الاقتصادي من دولة الى اخرى باختلاف حجم الاقتصاد و التطور التكنولوجي.

و نظرا لما يلعبه الجهاز المصرفي من خلال العمليات المالية المختلفة التي يقوم بها في تلبية الاحتياجات المالية لمختلف الوحدات الاقتصادية ، غير انه في بعض الدول نجد ان اسواق اوراق المالية تؤدي دورا رئيسيا في تمويل المؤسسات الاقتصادية، في حين تلعب البنوك في دول اخرى دورا في التمويل اكثر مما تؤديه اسواق الاوراق المالية و هذا خاصة في الدول النامية التي تعاني معظمها مشكل تمويل المؤسسات الاقتصادية و يعود ذلك الى عدم توفر الادوات اللازمة للتحكم في الموارد الموجودة او ضعف انظمتها المالية.

ان هذه المذكرة ترمي الى معرفة مستوى و مدى فعالية البنوك في تمويل المؤسسات الاقتصادية و بناء على ذلك يمكن طرح التساؤل الجوهري المتمثل فيما يلي:

### الى اي مدى يعتبر التمويل البنكي وسيلة لتطوير المؤسسات الاقتصادية ؟

و انطلاقا من الاشكالية الرئيسية يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالتمويل؟
  - 2 - كيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية تغطية حاجياتها التمويلية؟
  - 3- ما هي الاجراءات الواجب توفرها من اجل قبول منح القروض في القرض الشعبي الجزائري؟
- و لإلمام اكثر بالموضوع و للإجابة على الاشكالية و التساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:
- 1- تعتبر عملية تمويل المؤسسات الاقتصادية العملية الأكثر أهمية في دفع المؤسسات نحو النمو و التطور.

## مقدمة عامة

- 2- تعتبر القروض من بين الموارد المالية للمؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تمويل هذه الاخيرة.
- 3- تعتبر الضمانات الوسيلة الاساسية بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري لحماية امواله من مخاطر عدم السداد

### \* أسباب اختيار الموضوع:

- الاهمية الكبيرة التي تتميز بها المؤسسات في تنمية الاقتصاد و الاهتمام بتمويلها و توسيعها.
- تطوير معارفنا في مجال منح الائتمان من طرف البنك.
- معرفة مقدار تأثير الجهاز البنكي في تمويل المؤسسة.

### \* أهمية البحث:

يمكن القول ان اختيارنا لهذا الموضوع نظرا لما له من اهمية اقتصادية عالية حيث ان البنك يقوم بجمع الودائع و توزيعها على شكل قروض لكن هذه المهمة تبدو جد صعبة على البنك لذا يجب ان يكون دائما حذرا من خلال تعاملاته و عليه الحصول على معلومات كاملة متعلقة بالقطاعات المختلفة و حتى المنافسة و ذلك للتدخل في الوقت المناسب. و الحفاظ ايضا على حصته في السوق و كذا التقليل من المخاطر التي قد تجعل استمراريته في النشاط مرهون.

### \* حدود الدراسة: (مكانية و زمنية)

مكان الدراسة: لقد قمنا بدراسة تطبيقية في وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 111 بالبويرة الكائن مقرها مقابل محطة المسافرين القديمة بالبويرة.

سنة الدراسة: كان الملف المدروس في سنة 2013/2012

# مقدمة عامة

## \* أهداف البحث:

- تبيان اهداف البنوك من خلال تقديم القروض.
- السياسة البنكية المتبعة عند تقديمه للقروض.
- اهمية التخطيط المالي في الحياة الاقتصادية و المالية.

## \* المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع قمنا باستخدام المنهج الوصفي في الجزء النظري و الذي يتركز على جمع اكبر عدد ممكن من المعلومات من مصادر مختلفة مع دراستها و تنظيمها بالكيفية التي تتناسب مع الجانب التطبيقي الذي استخدمنا فيه المنهج التحليلي في دراسة حالة منح قرض من طرف القرض الشعبي الجزائري.

## \* محتويات الدراسة:

للإجابة على اشكالية البحث و الاسئلة المتفرعة عنها قسمنا المذكرة الى مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة، ففي المقدمة تناولنا الاشكالية الجوهرية بالإضافة الى الاسئلة الفرعية ، الفرضيات المقترحة ، اسباب اختيار الموضوع اهمية و اهداف الموضوع ، حدود الدراسة و كذلك المنهجية المتبعة.

- جاء الفصل الاول تحت عنوان " طرق و تقنيات التمويل" حيث حاولنا في هذا الفصل التعرف على عموميات حول التمويل و ذلك في المبحث الاول اما في المبحث الثاني فكان حول القروض البنكية و سياسة الاقراض في المبحث الثالث. اما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان " المؤسسات الاقتصادية ووظيفتها المالية" و تناولنا ذلك في ثلاث مباحث ، في المبحث الاول تطرقنا الى المؤسسات الاقتصادية و كذلك محيط المؤسسة و كان ذلك في المبحث الثاني، اما في المبحث الثالث فقد تناولنا فيه الوظيفة المالية للمؤسسة التي تعتبر من اهم وظائفها.

و في الفصل الثالث و الاخير اجرينا دراسة تطبيقية على القرض الشعبي الجزائري أي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري و ذلك بالتطرق الى دراسة حالة تمويل مؤسسة اقتصادية. اضافة الى خاتمة عامة.

# الفصل الأول

طرق و تقنيات التمويل



## تمهيد:

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية فهي الشريان الحيوي و القلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته و مؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بأي نشاط اقتصادي، و ذلك لتحقيق التنمية و دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام كما أيضا امدام المؤسسة بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها، يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجهها لذلك إن الكيفية أو الطريقة التي تحصل بها المؤسسات على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها، هي أول ما يفكر فيه كل مسير و بقدر ما يكون العائد أو الربح الذي يعتبر هدف أي نشاط اقتصادي كبير.

## المبحث الأول: عموميات حول التمويل

تعد وظيفة التمويل من أهم الوظائف داخل أية مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، و يعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة لأنها عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة و الملائمة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف، لاختيار أفضلها و استخدامها استخداما امثلا بهدف تحقيق أكبر عائد بأقل خطر و تكلفة ممكنين مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة.

## المطلب الأول: مفهوم التمويل و أهميته

يعتبر التمويل كوظيفة أساسية و هامة من وظائف المؤسسة، و ذلك لإمدادها بالأموال اللازمة، و سوف نتعرض لكل من التعريف و الأهمية في هذا المطلب.

## الفرع الأول: مفهوم التمويل

لقد تطور مفهوم التمويل خلال القرن العشرين و ذلك لزيادة التوسع التجاري و الاقتصادي و كان التركيز على كيفية الحصول على الأموال، حيث يعتبر التمويل كوظيفة أساسية و هامة من وظائف المؤسسة، مما أدى إلى تطوير مفهومه بصفة ملحوظة، و لكلمة التمويل في لغة الأعمال مفهومان:<sup>1</sup>

**المفهوم الضيق:** و يقصد به مجمل وسائل الإقراض التي تسمح للمؤسسة ضمان استمرارية نشاطها.

**المفهوم الواسع:** فالتمويل هو مجموعة الوسائل التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة تلبية كل احتياجاتها من رؤوس الأموال، كما يعرف أيضا أنه "عملية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف و أيسر الشروط، كما يركز على كيفية استثمار هذه الأموال بما يحقق أعلى العوائد للمنشأة بأقل المخاطر".  
يتضمن التمويل عدة تعاريف فأهمها:

<sup>1</sup> - دجاج هشام ، المفاضلة بين التمويل المباشر و غير المباشر في تمويل المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات المالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، دفعة 2011/2012 ، ص 5.

التمويل يتضمن جميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا، بما في ذلك الاستخدامات البديلة و دراسة تكلفة المصادر المتاحة، و النظر إلى القضايا المالية على أنها غير منفصلة عن أعمال كثيرة في المشروع كالإنتاج و التسويق...الخ<sup>1</sup>

من الناحية الاقتصادية يعرف التمويل على أنه: " توفير الموارد الحقيقية لأغراض التنمية و تخصيصها لها، و يقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع و الخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية، أو لتكوين رؤوس الأموال الجديدة و تضمن في جوهرها الامتناع عن استهلاك هذه الموارد و استخدامها في مجال إنتاج السلع و الخدمات، أما من الناحية النقدية البحتة فيقصد بها إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة"<sup>2</sup>

و تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف محدد للتمويل ومن بينها:<sup>3</sup>

عرفه الدكتور " عمر حسين " على أنه: "توفير النقود في الوقت المناسب أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة إلى الأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد و المؤسسات على الاستهلاك و الإنتاج و ذلك في فترات زمنية معينة " .

يعرفه أيضا "قراهيل " على أنه: "أحد مجالات المعرفة التي تختص به الإدارة المالية و هو نابع من رغبة الأفراد و منشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد من الرفاهية" .

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل:

التمويل هو توفير الأموال اللازمة وقت الحاجة سواء لإنجاز مشروعات استثمارية أو تطوير نشاط المؤسسة.

إن في تمويل المؤسسات الاقتصادية ثلاث قواعد أساسية و هي:

\* يجب تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة عن طريق الأموال الدائمة، المتمثلة في الأموال الخاصة مضافا إليها

القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

<sup>1</sup> - محمد شفيق طيب، أساسيات الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 1997، ص221.

<sup>2</sup> - رابع خوني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، ايتك للنشر و التوزيع، ط1، مصر، 2008، ص 95.

<sup>3</sup> - حسني علي خربوش، التمويل و الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2011، ص 120.

\* يمكن تمويل الأصول المتداولة بواسطة القروض قصيرة الأجل.

\* ينبغي المحافظة على هامشان يتمثل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بالأموال الدائمة، و هذا الهامش يعرف برأس المال العامل الدائم.

و تهدف المؤسسة الاقتصادية من الحصول على الأموال إلى إنفاقها لتغطية التكاليف لتحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة و مخاطرة.

لذا توجه المؤسسات هذه الأموال:<sup>1</sup>

1/ اما تمويل دورة الاستغلال: و التي يقصد بها مجموعة من العمليات المنجزة من طرف المؤسسة من أجل

تحقيق أهدافها، و تشمل الدورة الاستغلالية ثلاث مراحل أساسية هي:

❖ اقتناء المواد الاولية اللازمة التي تدخل في العملية الانتاجية.

❖ تحويل المواد الاولية الى منتج نهائي أو نصف مصنع.

❖ بيع المنتج و تسويقه.

لذا يجب التحكم في هذه المرحلة التي تتميز بالتكرار المستمر للمحافظة على التوازن المالي للمؤسسة، غير أن حالة التوازن تعتبر صعبة بسبب التذبذبات التي تحدث على مستوى تحصيلات الزبائن أو تلف في المخزونات، لذلك فان هذه الدورة غالبا ما تحتاج الى تمويلات قصيرة لسد حاجيات الدورة الاستغلالية من نشاط المؤسسة.

2/ أو لتمويل دورة الاستثمار: و التي يقصد بها الدورة التي تقوم بها المؤسسة من اجل التوسع في النشاط

والازدهار و غيرها بحيث أن الاستثمار عبارة عن انفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل لذا توجه هذه الأموال بغرض:

❖ توسيع و زيادة الطاقة الانتاجية و ذلك بإضافة خطوط انتاج جديدة أو انشاء وحدات أخرى.

<sup>1</sup>-العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 64.

❖ اقتناء تجهيزات و معدات و آلات جديدة تماشى و التطور التكنولوجي و هذا بقصد الاحتفاظ بالطاقة الانتاجية لتحسين الكفاءة و تطور نوعية المنتجات، لذا يجب التحكم في هذه المرحلة من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة في السوق و ضمان استمرارها و تحقيق الأرباح التي تسمح لها باسترجاع على الأقل قيمة التكاليف التي تتحملها، لهذا تلجأ الى مصادر تمويل طويلة لسد حاجيات الدورة الاستثمارية.

\***خصائص التمويل:** تتمثل في: <sup>1</sup>

1- **جانب الأصول:** يعبر عن مجموع الأموال المستثمرة في المؤسسات و يبرز قدرة الشركة في تكوين

الأموال، و هو بمثابة الضمان الأساسي المعبر عن المقابل النقدي للوفاء بحقوق دائني المؤسسة عند تصفيتها.

2- **جانب الخصوم:** بنوعها الطويل و القصير الاجل، و هي قيم نقدية واجبة السداد في مواعيد

محددة و بمعدل فائدة يمثل تكلفة الحصول على هذه الأموال أي أنها مستحقات واجبة الدفع.

3- **تأثر فاعلية هيكل التمويل:** بمدى مساهمة مصادر التمويل الذاتية في تلبية الاحتياجات المالية

للمؤسسة كالاتي:

\***الاعتماد على مصادر التمويل الذاتية لا يساعد على مستوى مرتفع من الربحية مع أنه يتضمن الأمان المالي للمؤسسة.**

\***الاعتماد المتزايد على التمويل غير الذاتي يؤدي الى اختلال هيكل التمويل مع أنه يساعد على تحقيق مستوى مقبول من الربحية، لذلك يجب تحقيق عائد على الأموال المستثمرة في الأصول أكبر من الفوائد المدفوعة.**

### الفرع الثاني: أهمية التمويل

تأتي أهمية التمويل من الحاجة الى الأموال فتزداد أهمية ووظيفة التمويل بزيادة الحاجة الى الاموال و تنقص بتناقصها، و يرجع التمويل في أصله سواء كان عاما أو خاصا الى الحاجة الاقتصادية للسلع و الخدمات، فمع زيادة الحاجة الى السلع و الحاجة الى المبادلة تزداد أهمية التمويل و تظهر أهمية التمويل في: <sup>2</sup>

<sup>1</sup> - دجاج هشام ، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

<sup>2</sup> -الحاج الطارق، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط2، الاردن، 2002، ص 143.

\* تحرير الأموال و الموارد المالية المجددة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

\* يساعد على انجاز مشاريع معطلة و اخرى جديدة و التي يزيد الدخل الوطني و بالتالي تحقيق

التنمية الاقتصادية للدولة.

\* يساهم في تحقيق اهداف المؤسسة من اجل اقتناء او استبدال المعدات .

\* يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.

\* يساهم في ربط الهيئات و المؤسسات المالية و التمويل الدولي للمحافظة على سيولة المؤسسة

و حمايتها من الخطر ( الافلاس و التصفية) .

\* زيادة موارد البنوك عند اقدمها على التمويل.

\* القيام بمشاريع جديدة التي يترتب عليها توفير مناصب الشغل و بالتالي القضاء على البطالة.

و نظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتنى بها المؤسسة، ذلك لأنه المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة و الموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف، و اختيار أحسنها و استخدامها استخداما أمثالا لما يتناسب و تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة و بدون مخاطرة.

### المطلب الثاني: أشكال التمويل و العوامل المحددة له

تنطوي عملية تحديد أنواع التمويل المستخدمة على عدد من العوامل، و هذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المطلب.

#### الفرع الأول: أشكال التمويل

تختلف أنواع التمويل باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها الى التمويل و تتمثل فيما يلي:

1-زاوية المدة التي يستغرقها التمويل: حسب هذه الزاوية ينقسم التمويل الى:

أ- تمويل قصير الاجل: هي الاموال التي لا تتعدى مدة استعمالها سنة ، مثال ذلك الاموال

المخصصة لدفع الاجور و شراء المواد اللازمة للقيام بالنشاط.

ب- تمويل متوسط الاجل: و هو في الغالب موجه لشراء المعدات و التجهيزات الممكنة، مدته

تتراوح ما بين سنتين الى سبع سنوات<sup>1</sup> و يستخدم هذا النوع من التمويل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ و أيضا يستخدم لتمويل المشتريات و المعدات و الآلات الخاصة بالربحية المنتظرة من هذا التمويل.<sup>2</sup>

ج- تمويل طويل الاجل: و يضم الأموال التي تزيد مدتها عن سبع سنوات و غالبا ما تمنحه

مؤسسات مختصة لقاء ضمانات أو رهن عقاري ، وفي حالة عدم توفر هذا المصدر فان المؤسسة تلجأ الى اصدار الأسهم و السندات، و يستخدم هذا التمويل لحيازة التجهيزات الانتاجية ذات المردودية على المدى الطويل و كما يوجه أيضا الى مشاريع انتاجية ذات مردودية على المدى الطويل.<sup>3</sup>

2-زاوية مصدر الحصول عليه: تعتبر طريقة حصول المؤسسات على ما تحتاج اليه من اكبر انشغالاتها ، و هذا

راجع لمدى تأثيرها على مشاريعها التنموية، و من خلال هذه الزاوية هناك نوعين رئيسيين للتمويل هما:

أ- التمويل الداخلي: ان المصدر العادي لتمويل المنشأة هي المدخرات الوطنية الاختيارية، أي ما يدخره

الأشخاص اختياريا في دخولهم، و ما تدخره المشروعات الوطنية الاختيارية على تمويل معدلات الاستثمار حيث تقتصر على معدل متواضع للتنمية.

وبشكل أدق يمكن حصر التمويل الداخلي على أنه: " الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء الى مصادر خارجية"

فالتمويل الداخلي حسب هذا التعريف يضم جميع الأموال الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة خلال السنة الجارية.<sup>4</sup> و لكي تمول المؤسسة نفسها داخليا تجد أمامها الطرق التالية:

<sup>1</sup> - احمد بوراس، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار حامد للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2008، ص 24.

<sup>2</sup> -بخراز يعدل فريدة، تقنيات و سياسيات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005، ص 13

<sup>3</sup> -العربي دخموش، مرجع سبق ذكره، ص 66.

<sup>4</sup> - عبد الغفار حنفي، الادارة المالية المعاصرة، المكتب الحديث، ط1، مصر، 1993، ص 405 .

\* **التمويل الذاتي:** من أهم طرق التمويل الداخلي حيث يمثل مجموع الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من خلال نشاطها الذي تقوم بها، و المستخدمة في عملية التمويل هذه العملية لا تتم الا بعد الحصول على نتيجة الدورة و يضاف اليها الإهتلاكات و المؤونات و كذا الاحتياطات.<sup>1</sup>

يهدف التمويل الذاتي إلى:

-المحافظة على الطاقة الانتاجية للمؤسسة و يضم أموال الاهتلاك بالإضافة الى احتياطي ارتفاع الأسعار و الأصول المالية.

-تنمية المؤسسة و توسيع نشاطها و يتكون من المدخرات المتأتية من الارباح المحجوزة و الاحتياطات المعلنة.

\***التنازل عن الأصول:** تحصل المؤسسة على رؤوس الأموال جديدة نتيجة بيعها لبعض عناصر

الأصول، يكون سببه تدهور قيمة الاستثمارات الموجودة لدى المؤسسة و بالتالي لا بد من استبدالها، أو سببه الحاجة الى سيولة أكثر في الأوقات التي تمر فيها المؤسسة بظروف حرجة.

\***التمويل الحكومي:** يتم بواسطة القروض التي تقدمها الدولة للمؤسسات و كذا مختلف الاعانات

والمساعدات التي تقدمها لتمكين تلك المؤسسات من بيع منتوجاتها ، أو لتغطية العجز في نهاية السنة المالية أو حتى لتوزيع أو تحسين تجهيزاتها، كما يمكن للدولة تقديم تمويلا لتشجيع الاستثمارات في شكل اعفاءات و تخفيضات ضريبية، يكون هذا التمويل بخصوص الادارات العمومية في الغالب.

**ب-التمويل الخارجي:** يعرف على أساس أنه "يتضمن كافة الاموال التي يتم الحصول عليها من مصادر

خارجية، و يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي و احتياجات المؤسسة، اذ أنه يكمل التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية".<sup>2</sup>

و يمكن القول على أنها تلك الأموال الأتية من مصادر خارجية كالبنوك و المؤسسات المالية المتخصصة، بالإضافة الى الاوراق المالية التي تطرحها المؤسسة في السوق المالي المحلي أو الأجنبي ، بواسطة التزامات مالية ( قروض، أسهم، سندات).

<sup>1</sup> - رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص 100.

<sup>2</sup> - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 443.



ان حتمية التمويل الخارجي تنشأ نتيجة لقصور التمويل الداخلي، و من ثم لا بد من تغطية الفجوة عن طريق الموارد المالية الخارجية، غير أن الاستعانة بتلك الموارد يترتب عنها أعباء معينة.

### 3-زاوية الغرض من استخدامه: و ينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

\*تمويل الاستغلال: هي الأموال المخصصة لمواجهة الاحتياجات و كافة النفقات المتعلقة بتنشيط

الدورة الإنتاجية للمؤسسة.

\*تمويل الاستثمار: و يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها طاقة إنتاجية

جديدة او توسيع الطاقة الحالية للمشروع، كافتناء الآلات و التجهيزات و التركيبات و ما لها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: العوامل المحددة لأنواع التمويل

لا تتميز هذه العوامل بالثبات بل تتغير تبعاً للحالة الاقتصادية و الصناعية للمنشأة، و قد يحددها مدى توافر الانواع المختلفة من الاموال التي تحتاجها الادارة.

و من اهم هذه العوامل التي تحدد نوع التمويل للمؤسسة نجد: <sup>2</sup>

#### 1-التكلفة: تستعمل للاختيار بين نوعين من التمويل من نفس الطبيعة، حيث تحدد تكلفة كل مصدر من

مصادر التمويل و بإجراء المقارنة يتم اختيار المصدر الاقل تكلفة.

#### 2-الملائمة:دراسة مدى ملائمة الأموال المطلوبة التي يحتاج اليها المشروع بالأصول و الاحتياجات المراد

تمويلها يعني ايجاد توليفة مناسبة بين الأموال التي تحصل عليها المنشأة و الاحتياجات التي ستقوم هذه الاموال بتغطيتها.

و في مجال هذه الدراسة يجب اتباع القواعد التالية:<sup>3</sup>

\*لا بد من تمويل الاصول الثابتة بالأموال الدائمة.

\*تمويل الاصول المتداولة بواسطة القروض قصيرة الأجل.

<sup>1</sup> - كنجو عبود كنجو، الادارة المالية، دار الميسرة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 1997، ص62 .

<sup>2</sup> -محمد ابراهيم عبيدات، اساسيات الادارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 1997، ص192.

<sup>3</sup> - العربي دخمش، مرجع سبق ذكره، ص 68.

\*ينبغي المحافظة على هامش امان يعرف برأس مال العامل و الذي يتمثل في جزء من الأموال الدائمة، وهذا التمويل جزء من الأصول المتداولة.

### 3-العائد على الاستثمار: يعتبر من اهم المؤشرات التي تستخدمه المؤسسة في قياس ربحية الاموال المستخدمة

على شكل اصول و موجودات مختلفة، فهو يقيس قدرة المنشأة على استغلال موجوداتها من خلال العوائد الناتجة عن نشاطاتها من ارباح صافية بعد اقتطاع الضرائب و النفقات منها و يساعد هذا المؤشر في اختيار مصدر التمويل المناسب ذلك على اساس الاعتماد على المصدر الذي سيزيد من العائد على الاستثمار.

### 4-الدخل: ان المدير المالي يستطيع تحسين العائد المحقق على اموال اصحاب المشروع عن طريق الاقتراض

بكلفة اقل من العائد المحقق على الموجودات، و يطلق على هذه العملية اصطلاح " الرفع المالي " و هو مدى اعتماد المؤسسة على الاقتراض في تمويل عملياتها.

### 5-الخطر: و نقصد به الخطر الذي يلحق المساهمين نتيجة لزيادة الالتزامات على المشروع و كثرة الاشخاص

الذين يتقدمون عليهم في الأولوية على الدخل، فأى فشل تتعرض له المؤسسة الا و يحس به المساهمين فعليه يتوقف توزيع الارباح.

### 6-المرونة: و هي قدرة المؤسسة على تعديل مصادر الاموال بالزيادة او النقصان تبعا للمتغيرات الرئيسية في

الحاجات الى هذه الاموال، ان توفر المرونة في المؤسسة يحقق الامور التالية:

-امكانية الحصول على اكبر عدد ممكن من البدائل عندما تحتاج المؤسسة الى التوسع او الانكماش في مجموع الاموال التي تستخدمها.

-القدرة على استخدام انواع الاموال المتاحة اكثر من غيره في اي وقت.

-زيادة قدرة المؤسسة في المساومة عند التعامل مع مورد محتمل .

### 7-التوقيت: يعني اختيار الوقت المناسب للحصول على الاموال المطلوبة و باقل تكلفة ممكنة، اما عن طريق

الاقتراض او الملكية، يجب على المنشأة معرفة حجم الاموال اللازمة التي تحتاجها و الفترة الزمنية التي سيتم توظيف الاموال من خلالها.

لا يكفي عامل التوقيت وحده للحصول على وفرات مالية كبيرة ، بل تلعب ظروف السوق و حاجة المؤسسة في تلك الفترة دورا مهما في الوقت الذي تريد الحصول فيه على اموال من مصادرها، ففي بعض الاوقات تظهر الحاجة الى اموال بشكل يجعل من الضروري الحصول عليها حتى و لو كانت تكلفتها مرتفعة و احيانا اخرى قد تتوفر الاموال المقترضة لكن تكلفة رخيصة قد لا تستعملها المؤسسة لتغطية مستلزماتها المالية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: خطوات التمويل و مخاطره و كيفية تفاديها

تختلف وظيفة التمويل من منشأة لأخرى باختلاف حجمها و طبيعة نشاطها، و لهذا تختلف في خطواتها و مخاطرها أيضا.

#### الفرع الأول: خطوات التمويل الأساسية:

تعتبر الخطوات التالية خطوات اساسية يجب ان تضعها مختلف المنشآت عند تنفيذها لوظيفة التمويل.<sup>2</sup>

#### أ- التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة:

يكون أمام الادارة المالية وضع مجموعة من الخطط التي تبين بشكل مستمر الاحتياجات المالية خلال الفترة الحالية و المستقبلية، القريبة و البعيدة منها، ثم عليها ان ترتب هذه الحاجيات وفق اهميتها و اولويتها لكي يتم النظر فيما هو متوفر فيها، و لا يتم التعرف على هذه الاحتياجات فقط عند بداية المشروع او عند تأسيسه بل يستمر طالما ان هناك مستجدات يخضع لها هذا الاخير ( شرائية، انتاجية، تسويقية...) و لا بد ان تقوم بدراسة شاملة لكل ما يحتاجه المشروع من اموال في كل مرة لتغطية هذه الاحتياجات.

#### ب- تحديد حجم الاموال المطلوبة:

بالانتهاء من الخطوة السابقة، على الادارة تبيان مقادير الاموال اللازمة و تحديد كميات الاموال المطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات ، غير انه لا يمكن تحديد حجم الاموال المطلوبة بدقة، بل تحديد حد ادنى من هذه الاموال و حد اقصى يجب الا يتجاوزه.

<sup>1</sup> - محمد ابراهيم عبيدات ، مرجع سبق ذكره ، ص 193

<sup>2</sup> - حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، ETRAC للطبع و النشر و التوزيع، ط1، مصر، 1999، ص 346

### ج- وضع الخطة التمويلية:

بعدها يتم تحديد الاحتياجات و مقدارها لا بد من الاخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلي طلبات التمويل المقدمة من طرف المؤسسة، هذه الخطة تبين مقدار التدفقات الداخلة و الخارجة، تتضمن مصب هذه الاموال و العوائد المتوقعة منها، بالإضافة الى الضمانات التي تساعد في الحصول على الاموال اللازمة.

### د- تنفيذ الخطة التمويلية و الرقابة عليها:

الخطة يجب ان تكون موضوعة بشكل جيد مما يمكن من تنفيذها، كما يتطلب المتابعة المستمرة و تصحيح الانحرافات الناجمة عن التنفيذ الخاطئ.

### الفرع الثاني: مخاطر التمويل

قد تواجه المؤسسات اثناء عملية تمويل مشاريعها عدة مخاطر تكون سببا في تعطيلها او سببا في زيادة تكاليف الانجاز، و التي تتبناها المؤسسة من قبل، و هي فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- من ناحية السلع الموجودة في المخازن او المواد الاولية: فهي معرضة بطبيعة الحال الى الاختلاس او

الاتلاف بسبب طول مدة تخزينها و عدم طلبها من الزبائن او بسبب وقوع حريق داخل المخزن... الخ. كل هذا يعتبر بمثابة أخطار مادية تؤثر بشكل كبير على الايرادات المالية للمؤسسة، بحيث تنخفض هذه الايرادات جراء هذه المخاطر المذكورة.

#### 2- مخاطر متعلقة بالمشتري:

- الغاء الطلب من طرف المشتري لأسباب تقنية او مالية خلال فترة التصنيع .

- عدم تسديد مبلغ البضاعة من طرف المشتري.

#### 3- مخاطر عدم التسديد: متعلق بالمؤسسة و يظهر عندما لا تتمكن من تسديد ديونها تجاه البنك الممول

لها، بسبب التفاوت الموجود بين مصروفاتها و ايراداتها، و بالتالي تأخر في عملية تحصيل الحقوق مقارنة مع مواعيد تسديد الديون، هذه الوضعية تؤدي الى عجز في خزانة المؤسسة و تسبب قابلية لعدم التسديد.

<sup>1</sup>-الحاج الطارق، مرجع سبق ذكره، ص22

**4-مخاطر التسيير:** ان التسيير الجيد للمؤسسات يسمح بتحقيق الاهداف المتوقعة مستقبلا او حتى الوصول

الى نتائج افضل، و من ثم سوء التسيير من طرف مسيري المشروع يتسبب في تعطيل مدة انجازه، و تحمل المؤسسة تكاليف اضافية غير مرغوب فيها، و تعتبر اخطار التسيير بمثابة الاخطار الفنية.

**5- المخاطر الاقتصادية:**

- يحدث في فترة التصنيع الناتج عن ارتفاع الاسعار الداخلية للبلد المورد في حالة كون العقد يتضمن سعر ثابت.

- خطر عدم كفاية الموارد اللازمة لإتمام المشروع و التي تتسبب في توقف العمل و في نفس الوقت ارتفاع تكاليف الانجاز.

- سوء التقدير لرغبات و احتياجات المستهلكين بسبب نقص الخبرة و قلة المعلومات.  
- المنافسة الكبيرة في السوق.

- وجود نقص في السلعة المنتجة اي السلعة لا تعمل او لا تكون صالحة إلا بوجود سلعة مكملتها.

**6- المخاطر المالية:** إن السعر الذي يحقق التوازن في ميزان المدفوعات هو سعر الصرف و تؤثر سياسة سعر

الصرف على الواردات من حيث الطلب عليها و العملات الأجنبية المتاحة لتمويلها .

فقد يؤدي التخفيض في قيمة العملية في كثير من الحالات إلى زيادة الواردات و من المفروض أن تخفيض العملة يؤدي إلى

انخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية و هذا التخفيض كثيرا ما يؤدي إلى عكس ذلك فهو يؤدي إلى ارتفاع الواردات، فلو أن الجانب الأكبر يتكون من السلع الاستهلاكية و المواد الأولية أدى إلى ارتفاع الأجور و تكاليف

الإنتاج و عليه ترتفع الأسعار ، الأمر الذي يعرقل زيادة الصادرات ، كما أن هذا التخفيض يؤدي إلى انتقال رؤوس

الأموال للاستفادة من التخفيضات المرتفعة و من ثم تخفيض الأرباح.

### الفرع الثاني: كيفية تفادي مخاطر التمويل

لا يستطيع أي شخص أن ينفي وجود المخاطر، لأن حتمية وجودها وارد، كما لا يستطيع أي شخص منتج أن يزيلها كلياً من طريق نشاطه، و لكن نستطيع أن نتفادها ونقل قدر الإمكان من آثارها، وذلك من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

#### 1/الإجراءات التي تحوي نفقات خاصة :

يمكن القول تقريباً أن كل نوع من الخطر يمكن أن يخفض إلى حد ما عن طريق زيادة المنفق على إجراءات الاحتياط ضده، فمثلاً يمكن لنا أن نجعل مبنى المصنع أكثر احتمالاً و مقاومة للنار إذا ما أنفقنا أكثر في بناءه و وضع مواد مقاومة للحريق في جدرانه، كما أن خطر توقف الإنتاج بسبب النقص في مادة رئيسية في الإنتاج من الممكن أن يزول إذا أنشئنا احتياطي كافي من المخزون من هذه المادة، و من الأمثلة على ذلك أيضاً قيام اليابان بوضع عجلات حديدية متحركة في أساس المباني الشاهقة حتى تقاوم الزلازل، وهذا بالطبع يتطلب نفقات إضافية.

#### 2/تحويل الخطر الى تكاليف منتظمة وتجميعها مع الأخطار المتشابهة (التأمين).

بمعنى استبدال النتائج الناجمة عن المخاطر إلى تكاليف سنوية تدفع لشركات التأمين تتعهد هذه الأخيرة بأن تعوض عن الخسائر الناجمة عن أي سبب طبيعي و ذلك في مقابل سداد سنوي محدد يسمى بالقسط. و هناك عدة أنواع من المخاطر الطبيعية و التي يمكن بنفس الطريقة المقامرة بها و تحويلها إلى تكاليف سنوية منتظمة عن طريق التأمين، وذلك مثل أخطار الحريق، الفيضان، غرق السفن، السرقة... إلخ، وعلى أية حال وجد دائماً حالتين يجب أن تتوافر حتى يكون الخطر قابلاً للتأمين عليه:

أ- يجب أن يكون منفصلاً ومستقلاً: لأنه إذا لم تكن الأخطار منفصلة، أي إذا كان

تكلها من الممكن أن تتأثر بطريقة مشابهة بأي كارثة عظيمة، فإن مبدأ المقامرة سوف لا يطبق و الخسائر الكلية سوف لا تخطئ في المتوسط من سنة إلى أخرى و في سنة الكارثة فإن شركة التأمين من الممكن أن تتعرض لمطالبات أكبر مما تستطيع أن تواجهه.

<sup>1</sup> - كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ب- يجب أن لا يزداد الخطر: لأن المؤمن سوف يتجه إلى تخفيض كمية ومقدار العناية التي يقوم بها لأن

الخسارة سوف تتحملها شركة التأمين

### 3/مقابلة الأخطار الأخرى التي تعمل في الاتجاه العكسي:

أي خطر الخسارة التي تصاحب فرص الربح، فليس نادرا أن نجد الخسارة لشخص ما و فائدة و ربح بالنسبة لشخص آخر، فإذا تعاقد خباز على توريد الخبز إلى المنشأة بسعر محدد فإنه سوف يحقق خسارة إذا ما ارتفع سعر الدقيق، و العكس صحيح، و الآن إذا استطاع الاثنان أن يعملوا مساومة والتي بمقتضاها يتعاقد الخباز على شراء الدقيق بسعر محدد من المطاحن فإن كلاهما سوف يحقق إما أرباحا عارضة أو خسائر عارضة.

### المطلب الرابع: طرق تمويل المؤسسات

تحتاج المؤسسة لمصادر التمويل و ذلك اما لتغطية حاجات طارئة او موسمية او عندما تقوم بالتوسع، و قد تعتمد المؤسسة على ذاتها من خلال مصادرها الداخلية او تلجأ الى مصادر خارجية في تلبية حاجياتها التمويلية، لهذا نجد ثلاثة طرق لتمويل المؤسسات.

### الفرع الأول: تمويل ذاتي

يعتبر التمويل الذاتي المصدر الوحيد الناتج عن العمليات الانتاجية للمؤسسة الاقتصادية، و بذلك فهو يساهم بشكل كبير في نموها، لأنه يضمن تجديد وسائل الانتاج من جهة، و يضمن التمويل الكلي أو الجزئي لتوسعات المؤسسة الاقتصادية من جهة أخرى و بذلك فهو يحافظ على وجود المؤسسة الاقتصادية.

### أولاً: مفهوم التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي من الموارد الداخلية للمؤسسة الاقتصادية الذي يستخلص من نشاطها خلال فترة الاستغلال. و يبقى هذا المورد تحت تصرفها الى غاية تحصيل الإيرادات من جهة و تصريف التكاليف و الاعباء التي تتحملها في تلك الفترة من جهة أخرى.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-رايح خوني، مرجع سبق ذكره، ص 101.

و بمفهوم اخر التمويل الذاتي هو " امكانية تمويل المؤسسة لنفسها من خلال نشاطها و هذه العملية لا تتم الا بعد الحصول على نتيجة الدورة و هذه النتيجة يضاف اليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة و هما "الإهتلاكات و المؤونات"<sup>1</sup>

### ثانيا: انواع التمويل الذاتي

يمكن حصر مكونات التمويل الذاتي في العناصر التالية:<sup>2</sup>

**1/ الأرباح المحجوزة:** تتمثل في النتيجة الصافية بعد اجراء توزيعات للأرباح على المساهمين و العمال اي

الأرباح غير الموزعة التي تحتفظ بها المؤسسة كاحتياطات تبقى تحت تصرفها و ذلك لتقوية مركزها المالي و كما يعتبر ايضا صمام الامان للمؤسسة، تستطيع الرجوع اليه في حالة تعرضها لأي طارئ.

هناك عدة انواع من الاحتياطات اهمها:

**أ- احتياطات قانونية:** هو الحد الادنى من الاحتياطي الذي لا بد للمؤسسة من تكوينه حيث حدده

القانون و يستخدم في تغطية الخسائر و في زيادة رأسمال المؤسسة.

**ب- احتياطات نظامية:** يتم تكوين هذا الاحتياطي طبقا للنظام الاساسي للمؤسسة حيث يشترط في

هذا الاخير، و جوب تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة و هو غير اجباري.

**ج- احتياطات اخرى:** ينص قانون المؤسسة على أنه يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الأسهم في

الأرباح الصافية أن تقوم بتكوين احتياطات أخرى، و ذلك بالقدر الذي يحقق ازدهار و دوام المؤسسة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة بقدر الامكان على المساهمين.

**د- احتياطات اختياريه:** تخضع لإرادة ادارة المؤسسة و تقديراتها لتطور ظروف السوق خصوصا ما يتعلق

بأسعار المواد الاولية و اسعار البيع الناتجة عن تدني قيمة النقود.

<sup>1</sup> -حسين عطا غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 370.

<sup>2</sup> - بوالحيلة عبد الحليم، العجز المالي و مشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 1998، ص 27.



2/الإهلاكات: هي عبارة عن مبالغ سنوية تخصص لتحديد الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن بفعل الاستعمال او التلف او التقادم، و بذلك فهي طريقة لتوزيع تكلفة الاصول الثابتة على عمرها الانتاجي، و يعد مخصص الاهتلاك كنفقة تحسم من نتيجة الانتقال سواء كانت موجبة او سالبة او معدومة، و هناك اربعة طرق اساسية متبعة في حساب الاهتلاك و هي:<sup>1</sup>

\*الإهلاك الخطي أو الثابت: توزيع تكلفة الاستثمار على عدة سنوات عمرها الانتاجي بالتساوي، مع استبعاد قيمة البقايا المختلفة في نهاية حياته الانتاجية .

\*الإهلاك المتغير: يتم حساب تدهور الاستثمار بالأخذ بعين الاعتبار استعماله، حيث ان التدهور في القيمة يزداد كلما زاد الاستعمال.

\*الإهلاك المتناقص: تعتمد هذه الطريقة على تطبيق نسبة مئوية سنوية ثابتة على قيمة متناقصة، حيث تطبق النسبة على القيمة الاصلية للاستثمار بالنسبة للسنة الاولى، ثم على القيمة الباقية بطرح اهتلاك السنة الماضية بالنسبة للسنة التالية.

\*الإهلاك المتزايد: يتزايد قسط الاهتلاك كلما اقتربنا من نهاية مدة حياة الاستثمار و يطبق هذا الاهتلاك لما نتوقع استعمال تدريجي للاستثمار و نحاول المقابلة بين المردودية و الاستثمار.

3/المؤونات: يحدث ان تكون اسعار بعض عناصر المخزون في نهاية الدورة اقل من تكلفة شرائها، و يحدث ان يكون بعض الزبائن في وضعية مالية و يتعذر عليهم دفع جزء او كل ما عليهم من ديون، و قد تجبر المؤسسة على دفع مبالغ مستقبلا لما ارتكبته من مخالفات ( خسائر، منازعات امام المحاكم، اخطار محتملة الوقوع) في جميع الحالات يجب تكوين مؤونة لمواجهة ذلك، و هناك نوعين من المؤونات:

- مؤونات تدهور قيم المخزونات و تدهور قيم الحقوق ( اوراق مالية، زبائن).

- مؤونات الخسائر و الاعباء ( مؤونة الاخطار و المنازعات و الغرامات، مؤونات صرف العملات

الصعبة، و مؤونة واجبة التوزيع على عدة سنوات).

<sup>1</sup> - احمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 30.

ثالثا: مزايا و عيوب التمويل الذاتي

هناك بعض المزايا للتمويل الذاتي كما أن لها بعض العيوب.<sup>1</sup>

ا/مزايا التمويل الذاتي:

\*يعتبر التمويل الداخلي الوسيلة المتاحة امام الادارة في الوحدات الانتاجية الصغيرة و المتوسطة حيث يصعب عليها الحصول على هذه الاموال من مصادر اخرى .

\*تحويل الاستثمارات من الارباح المحققة يعطي حرية الحركة و شبه استقلال كلي عن الملاك و الغير، حيث يمكن للإدارة زيادة الارباح المحتجزة عن طريق الاحتياطات غير المعلنة بالإضافة الى عدم تحمل الاعباء كفاءة او سداد الديون.

\*يعتبر التمويل الداخلي مؤشر جيد لتقييم المسيرين للمؤسسة فهو يعبر عن مردودية العمليات السابقة للمؤسسة و يعكس امكانياتها الذاتية المستقبلية في التطور و التوسع.

\*يدعم الربح المحتجز المقدرة الافتراضية للشركة عن طريق زيادة حق الملكية بما يمكنها من استثمار ضعف المبلغ المحتجز.

ب/عيوب التمويل الذاتي:

\*تبديد الارباح المجمعة و عدم خضوع استخدامها لأي نوع من الرقابة فقد يؤدي ذلك الى تجميد جزء كبير من رأسمال و عدم الاستفادة منه او استثماره في مشروعات غير ضرورية.

\*قد يؤدي الاعتماد عليه الى التوسع البطيء، مما يؤدي الى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة المرحة بسبب قصور التمويل الداخلي عن توفير الاحتياجات المالية.

\*قد لا تهتم الادارة بدراسة مجالات استخدام الاموال المدخرة مما يؤدي الى اضعاف العائد.

<sup>1</sup>-بوالحيلة عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 37

### الفرع الثاني: تمويل عن طريق أسواق الأوراق المالية

تعتبر الاسواق المالية في نظر خبراء المال مصدرا رئيسيا للأموال التي تحتاجها المؤسسات و دورها يتمثل في توزيع الفائض الذي يتحقق لدى بعض وحدات الاقتصاد القومي على تلك الوحدات التي تعاني من عجز مالي و تحتاج لهذا الفائض لتمويل احتياجاتها للنمو و التطور، و هذا مما يمكن تلك الوحدات ذات العجز من تسيير امورها و مشاريعها دون الحاجة الى الانتظار لحين وصول وفرتها الى المستوى الذي يكفي من تلبية هذه الاحتياجات.

#### أولا: التمويل بالأسهم العادية

تمثل الأسهم العادية جزء من حصة رأس المال و تعطي صاحبها جملة من الحقوق<sup>1</sup>، التمويل عن طريق اصدار اسهم عادية أو ما يعرف بزيادة رأس المال طريقة مجبذة لزيادة موارد المؤسسة خاصة خلال الفترات التي ترتفع فيها تكلفة الاقتراض و تقل حظوظ المؤسسة في التمويل بالمديونية.

#### أ/مزايا التمويل بالأسهم العادية:

➤ عدم وجود اي تشريع يلزم المؤسسة بإجراء توزيعات لحملة هذه الاسهم، و بذلك فان ادارة المؤسسة لا تشغل بمشكلة مواجهة التزامات خارجية عند تاريخ معين.

### الفرع الثاني: تمويل عن طريق أسواق الأوراق المالية

تعتبر الاسواق المالية في نظر خبراء المال مصدرا رئيسيا للأموال التي تحتاجها المؤسسات و دورها يتمثل في توزيع الفائض الذي يتحقق لدى بعض وحدات الاقتصاد القومي على تلك الوحدات التي تعاني من عجز مالي و تحتاج لهذا الفائض لتمويل احتياجاتها للنمو و التطور، و هذا مما يمكن تلك الوحدات ذات العجز من تسيير امورها و مشاريعها دون الحاجة الى الانتظار لحين وصول وفرتها الى المستوى الذي يكفي من تلبية هذه الاحتياجات.

#### أولا: التمويل بالأسهم العادية

تمثل الأسهم العادية جزء من حصة رأس المال و تعطي صاحبها جملة من الحقوق<sup>2</sup>، التمويل عن طريق اصدار اسهم عادية أو ما يعرف بزيادة رأس المال طريقة مجبذة لزيادة موارد المؤسسة خاصة خلال الفترات التي ترتفع فيها تكلفة الاقتراض و تقل حظوظ المؤسسة في التمويل بالمديونية

<sup>1</sup> - حسني علي خريوش، مرجع سبق ذكره، ص 146 .

<sup>2</sup> - حسني علي خريوش، مرجع سبق ذكره، ص 146 .

## أ/مزايا التمويل بالأسهم العادية:

- عدم وجود اي تشريع يلزم المؤسسة بإجراء توزيعات لحملة هذه الاسهم، و بذلك فان ادارة المؤسسة لا تشغل بمشكلة مواجهة التزامات خارجية عند تاريخ معين.
- تمثل الاسهم العادية مصدر دائم للتمويل اذ لا يجوز لحاملها استرداد قيمتها من المؤسسة التي اصدرتها.
- تعتبر الاسهم حق من حقوق الملكية و هي تمثل ضمانا للدائنين و كما يتسم التمويل بزيادة راس المال عن طريق اصدار الاسهم العادية.

## ب/عيوب التمويل بالأسهم العادية:

- توزيعات الارباح التي تجريها المؤسسة لا تمثل مصروفا لغايات الضرائب، اي انها لا تخفف من العبء الضريبي.
- ان العائد الذي يطلبه حملة الاسهم غالبا ما يكون مرتفعا نظرا للمخاطر التي تتعرض الاموال المستمرة.

## ثانيا: التمويل بالأسهم الممتازة:

يحمل السهم الممتاز بعض صفات السهم العادي و بعض صفات السند، فالسهم الممتاز له نصيب محدد من الارباح بحد أعلى أو أدنى و هو بذلك يشبه السند، كما أنه يمثل جزء من الملكية يحق لحامله المشاركة في الارباح المتحققة و بذلك يشبه السهم؛ فالسهم الممتاز يمثل وثيقة تحمل قيمة اسمية تصدرها المؤسسة و يحق لحامله بما يعادل قيمة اسهمه ملكية جزء من المشروع.

## أ/مزايا التمويل بالأسهم الممتازة:

- اذا صفي المشروع لسبب ما فانه يجب اعطاء الاولوية في السداد لحملة كما يحق لحامله ان يحصل على قدر من الارباح قبل السندات و الاسهم العادية اذا تحقق ربحا يسمح بذلك.
- كما تتسم الاسهم الممتازة بما انها تمثل جزء من الملكية فانه لا يوجد تاريخ محدد لتسديدها.

### ب/ عيوب التمويل بالأسهم الممتازة:

- تمثل ارباح المؤسسة عبئ ثابت على المؤسسة المصدرة لها. اي ان المؤسسة ملزمة بتوزيع نسبة ثابتة من الارباح على حملة هذه الاسهم.
- يوجه حملتها مخاطر كما ان اسعارها تتذبذب على عكس السندات ذات القيمة الثابتة.<sup>1</sup>

### ثالثا: التمويل بالسندات:

التمويل بإصدار اسهم عادية و ممتازة يعتبر من قبيل المشاركة في راس المال، أما التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمدىونية طويلة الاجل؛ السند هو شهادة دين يعهد بموجبه المصدر بدفع قيمة القروض كاملة عند الاستحقاق لحامل هذا السند في تاريخ محدد بالإضافة الى منحه مبالغ دورية تعبر عن فائدة معينة في فترات محددة. و تتعدد أشكال الحصول على الأموال من هذا المصدر، فقد يتم ذلك مقابل التحويل الى أسهم تصدرها الشركات العامة و الخاصة ليكتتب فيها بالدول الاخرى كوسيلة للحصول على العملات الاجنبية اللازمة لتمويل الاستثمار، و السند عبارة عن صك قابل للتداول ببورصة الاوراق المالية. توجد عدة أشكال للتمويل بواسطة السندات من بينها:<sup>2</sup>

ا/ **السندات المضمونة:** تتضمن شروط اصدارها من جزء من ممتلكات المؤسسة التصرف ضمانا لسداد قيمتها، و يكون لحامل هذه السندات حق امتياز، على ادارة المؤسسة التصرف في الاصول المرهونة بالبيع و هنا ضمانا لقروض اخرى.

ب/ **السندات ذات الدخل المتغير:** في هذا النوع تلتزم المؤسسة المصدرة بسداد الفائدة المنصوص عليها خلال السنوات التي تحقق فيها ايرادات تكفي لتغطية تلك الفوائد، و بالتالي فان الالتزام يكون قاصرا على السنوات التي تكون فيها المؤسسة قادرة على السداد.

ج/ **السندات المتقاسمة الارباح:** يعطي لحملة حق المشاركة في فائض الارباح بأية طريقة ينص عليها القانون في شروط الاصدار و تستعمل المؤسسة هذا الاسلوب لجلب المستثمرين للاكتتاب عن طريق إغرائهم بحق المشاركة في الأرباح.

<sup>1</sup> - بخراز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره ، ص 158

<sup>2</sup> -مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص 76.

د/السندات القابلة للتحويل الى الأسهم: اصدار هذا النوع من السندات يكاد يقتصر على المؤسسات التي تعين اخطار كبيرة و التي تكون عاجزة عن زيادة مواردها، تلجأ الى هذا النوع لترغيب المستثمرين في شراء سنداتهما مما يسمح لها بتمتين هيكلها المالي و القصد من عملية التحويل هو استبدال الالتزامات القانونية المتعلقة بفائدة و أقساط القرض السنداتي بالالتزامات أكثر مرونة هي تلك التي توفرها الاسهم العادية مما يؤدي بالنتيجة الى تقليص سعر الفائدة التعاقدية لقاء المشاركة في النتائج الايجابية للمؤسسة حالة تحقيقها.

ه/السندات القابلة للاستهلاك: يحق للمؤسسة استرجاعها قبل ميعاد الاستحقاق و دفع قيمتها لأصحابها مع تعويضهم عن الخسارة ، لهذا يحدد لهذه السندات عادة سعر فائدة أكبر من سعر الفائدة على السندات الاخرى.

\*الفرق بين الاسهم و السندات:

\* اوجه الاختلاف:

- ✓ حملة الاسهم هم ملاك المؤسسة بينما حملة السندات هم دائنين لها.
- ✓ يحصل حملة الاسهم على نصيب من الارباح الموزعة تحقيقها تتصف بالثبات، بينما حملة السندات يحصلون على فائدة ثابتة مقابل استخدام اموالهم و تلتزم المؤسسة بدفعها في المواعيد المحددة.
- ✓ تسدد السندات عند انتهاء المدة المنصوص عليها في شروط الاصدار بينما الاسهم لا أجل لها.
- ✓ لحملة السندات حقوقهم كغيرهم من الدائنين، أما حملة الاسهم فلا تدفع لهم المؤسسة أي شيء إلا بعد مرور أصحاب الحقوق الممتازة.
- ✓ لا يحق لحاملي السندات التدخل في شؤون المؤسسة او الاعتراض على قراراتها، بينما حملة الاسهم لهم الحق في ادارة المؤسسة عن طريق انتخاب اعضاء مجلس الادارة.
- ✓ يطلب اصحاب السندات عادة ضمانات اما اصحاب الاسهم فلا يحق لهم ذلك لأنهم ملاك المؤسسة.

\*اوجه التشابه: يتشابه كل من الاسهم و السندات في أنهما أدوات تمويل طويل الأجل.

### الفرع الثالث: التمويل عن طريق البنوك

يمثل الشكل التقليدي لتمويل المؤسسات ، و تتوقف درجة الاعتماد على هذا المصدر على درجة المركز الائتماني للمؤسسة الطالبة للقرض من جهة و على شروط الاقتراض التي يطلبها المقرض من جهة ثانية، حيث يتأثر المركز الائتماني للمؤسسة بملاءتها المالية، و بأرصدها لدى البنك الذي تتعامل معه و كذلك بعلاقتها السابقة معه، أما شروط الاقتراض اهمها سعر الفائدة، فهو يخضع لعدة اعتبارات مثل: مدة القرض و القابلية الاقراضية للمصرف، درجة المخاطرة الائتمانية، درجة الضمان، حجم القرض و مركز المقرض.

بالنسبة للأشكال التي تتخذها القروض البنكية فهي تتنوع بحسب الاحتياجات المطلوبة، حيث نميز ثلاثة أنواع أساسية<sup>1</sup>:

#### أولاً: القروض البنكية قصيرة الأجل " الائتمان المصرفي "

تستخدم هذه القروض في تمويل العمليات التي لا تتجاوز مدتها سنة واحدة إلا في حالات نادرة و تنتهي باسترداد الأموال التي استخدمت فيها، و هي تهدف أساساً الى الحصول على تسهيلات الخزينة، لتعويض النقص في رأس المال التشغيلي للمؤسسة، و يأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة في الاستفادة من الخصم النقدي، كما يعتبر مصدر لتكوين الاصول في المؤسسات التي تعاني صعوبات في تمويل تلك الاصول من مصادر طويلة الأجل.

أهم الصيغ التي تأخذها القروض البنكية قصيرة الأجل:

#### 1-السحب على المكشوف: يقصد بالسحب على المكشوف أن يسمح البنك للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد

عن رصيدها الدائن، على أن يفرض البنك فائدة تتناسب و الفترة التي تم من خلالها سحب مبلغ يزيد عن

الرصيد الدائن للمؤسسة و يتوقف البنك عن حساب الفائدة بمجرد أن يعود الحساب الى حالته الطبيعية<sup>2</sup>؛ و

يعبر السحب على المكشوف على الحاجة الملحة في استعمال رأس مال العامل و بشكل متسارع، و هذا ما

يفقد المؤسسة السيولة اللازمة في الاجل القصير و استعمال هذا النوع من التمويل

ينتج عنه تحمل المؤسسة تكلفة اضافية قد تكون غير مرغوبة من قبل اصحاب هذه المؤسسة، تحدد تكلفة السحب على

المكشوف من خلال ما يفرضه البنك على العملية من عمولات تضاف الى سعر الفائدة الرسمية المطبقة.

<sup>1</sup> - بوالحيلة عبد الحليم ، مرجع سبق ذكره ، ص 38

<sup>2</sup> - شاکر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعة ، ط 1، الجزائر ، 2000 ، ص 98

**ب- تسهيلات الخزينة:** هي قروض عرضية لمواجهة صعوبات السيولة المؤقتة التي تعترض المؤسسة، بسبب الاختلال البسيط بين الإيرادات و النفقات الناتج عن وصول مواعيد استحقاق الفواتير المسحوبة على المؤسسة، و يسمح البنك في هذه الحالة للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن لفترة محددة عادة ما تكون عدة ايام عند نهاية الشهر، للقيام بتسديد ما عليها من التزامات عاجلة ( تسديد فواتير دفع الاجور...الخ). و يقوم البنك بحساب أجر هذا التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي له و كذلك على أساس المدة الزمنية الفعلية، أي تلك المدة التي يبقى فيها الحساب مدين.

و ينبغي على البنك مراقبة استعمالات هذه القروض لان الاستعمال المتكرر له و الذي قد يتجاوز الفترة العادية المسموح بها قد يحوله الى مكشوف و يزيد من احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك.

**ج- خصم الأوراق التجارية:** يمكن للمؤسسة اذا كانت في حاجة الى أموال سائلة، أن تتقدم الى البنك لخصم ورقة تجارية موجودة في حوزتها قبل تاريخ الاستحقاق و دون الانتظار. و تدفع مقابل ذلك مصاريف "آجيو" للبنك تتمثل في عمولات مختلفة ونسبة فائدة تطبق على القيمة الاسمية للورقة التجارية، حيث يأخذ في الاعتبار الزمن الباقي على تاريخ الاستحقاق و عملية خصم الاوراق التجارية، لا تكون مباشرة متى شاءت المؤسسة ذلك انما يعقد اتفاق مسبق بينها و بين البنك، و حتى يمكنها خصم اوراقها التجارية لا بد ان يكون لها خط الخصم الذي لا يمكن ان تزيد عليه.

**د- اذونات الخزانة:** تستطيع المؤسسات الكبيرة إصدار اذونات الخزانة مدتها ما بين 10 إلى 180 يوم بحيث لا يقل مبلغ الإصدار عن سقف معين و يتم التفاوض مع المكتتبين بشأن سعر الفائدة.

### ثانيا: القروض البنكية طويلة و متوسطة الأجل

تحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية و شركات التأمين لغرض تمويل احتياجات ذات طبيعة دائمة كالاستثمارات، أما مدته فلا تتجاوز 20 سنة، فهي ترتبط بقدرات السداد لدى المؤسسة و بمدة اهتلاك المال المعني، و لعل اهم الشروط التي تكون موضوع تفاوض بين المؤسسة و جهة الاقراض هي الشروط الخاصة بطريقة السداد و القيود المالية على الحرية التشغيلية للمؤسسة.



اما الضمانات التي يطلبها البنك للمحافظة على امواله فهي الرهن الرسمي و الكفالة و الرهن الحيازي، فيما يتعلق بسعر الفائدة على الرغم من ان تكلفة هذا النوع من التمويل تتمثل في نسبة محدودة من قيمة القرض.<sup>1</sup>

### ثالثا: التمويل بواسطة البيع الاجاري

البيع الاجاري هو عقد بموجبه تقوم مؤسسات مختصة ( بنوك او شركات التامين) شراء اصول -معدات و تجهيزات - من الشركات المختصة و تأجيرها للمؤسسات الراغبة في استعمال هذه الاصول لقاء اقساط ايجار سنوية لمدة معينة مع فرصة تملكها عند تسديد تمام الثمن المقرر لها. هذا الاسلوب في التعامل حديث النشأة و تلجأ اليه المؤسسات قصد استعمال بعض الاصول دون الاضطرار الى شرائها، خاصة اذا كان ثمنه باهظا ( مما قد يربك ميزانية المؤسسة في حالة الشراء)، او كانت فترة الاستعمال محدودة، بمعنى انه تصبح الاصول عديمة الجدوى بعد استيفاء الغرض من استعمالها.

### المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية

ان عملية الاقراض هو المحور الاساسي لعمل البنك التجاري، اذ تعتبر القروض المورد الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك في ايراداته حيث تمثل الجانب الاكبر من الاستخدامات، كما تمكن هذه الاخيرة من دفع الفوائد المستحقة للمودعين لدى البنك، و ايضا من تدبير قدر ملائم من الربح و من امكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

### المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية و أنواعها

تعتبر القروض المصدر الرئيسي للحصول على الأموال اللازمة، و في هذا المطلب سوف نتعرف على القروض و انواعها.

### الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية:

1/ ان كلمة القرض ترجع الى الكلمة اللاتينية "Creder" التي تعني منح الثقة على اعتبار أن الثقة هي أساس كل قرار بمنح قرض.

هناك عدة تعاريف للقروض، لكنها لا تخرج من التعبير عن عملية يتم بموجبها تمكين متعامل اقتصادي، و عليه يمكن ذكر بعض التعاريف اهمها:

<sup>1</sup>-مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص80.

- تعرف القروض بأنها: " تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال و فائدتها"<sup>1</sup>.
- كما تعرف ايضا على انها: " مورد مالي تحصل عليه الدولة من الجمهور او البنك مع تعهد برد المبلغ مع الفوائد وفقا لشروط متفق عليها"<sup>2</sup>.
- " القرض هو كل عمل لقاء تعويض يضع بموجبه و لمصلحة شخص ما او يعد التزاما بالتوقيع كضمان و كفالة"<sup>3</sup> من خلال التعاريف السابقة نستنتج تعريف شامل:
- القرض هو عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، و هناك في عملية الائتمان طرفان الاول هو مانح الائتمان يسمى الدائن او المقرض و الثاني هو متلقي الائتمان و يسمى المدين او المقترض، و يضاف الى قيمة الائتمان مبلغ اخر يسمى الفائدة تدفع للدائن.
- 2/ و للقروض ادوات يتم التعامل بها و هي تنقسم الى قسمين ادوات ائتمان قصيرة الاجل و ادوات ائتمان طويلة الاجل.<sup>4</sup>
- 1- أدوات ائتمان قصيرة الاجل:
- أ- الكمبيالات : هي تعهد ورقي يلتزم فيه المدين ( صاحب الكمبيالة) بدفع قيمة الكمبيالة الى الدائن (حامل الكمبيالة) في تاريخ محدد في المستقبل.
- ب- السند الاذني: هو تعهد من قبل المدين ( محرر السند) لأمر المستفيد ( حامل السند) بدفع مبلغ مثبت في السند و بتاريخ معين .

<sup>1</sup>- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها، الدار الجامعية، ط1، مصر، 2008، ص 103.

<sup>2</sup>- عبد الله خبابة، محاضرة بعنوان "الايادات المالية"، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2006-2007.

<sup>3</sup>- قانون (10/90)، المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد و القرض، المادة 112.

<sup>4</sup>- عبدالوهاب يوسف احمد، التمويل و ادارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص 128.

و يمكن لكل من الكمبيالة و السند الاذني التداول و ذلك عن طريق التظهير، بمعنى تظهير الشخص المستفيد للورقة الى شخص اخر يصبح هو الدائن بالمبلغ المكتوب في الورقة عندما يحين الاجل.  
و تختلف الكمبيالة عن السند الاذني انها قابلة للخصم من قبل المصاريف قبل وقتها اي يمكن للمستفيد أن يحصل على مبلغها بعد خصم نسبة منه قبل حلول اجلها.

ج-الشيك: هو تعهد من محرره " المدين " الى المستفيد " الدائن " بالالتزام بالدفع حالة تسلمه من الجهة المسحوب عليها " المصرف " و بالمبلغ الموجود فيه. وهو عبارة عن السحب من الحساب الجاري او الرصيد للطرف المدين و هذا الحساب الجاري عبارة عن وديعة اودعها المدين لدى المصرف قبل تحرير الشيك.

د-اذونات الخزنة: هي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة مدتها ثلاثة اشهر في الغالب، و تمنح الحكومة فوائد منخفضة نسبيا بالقياس لسعر الفائدة السائد على القروض المصرفية بسبب شدة السيولة لهذه الاذونات، و يمكن خصم قيمتها قبل موعد استحقاقها لدى المصارف التجارية.

2-ادوات ائتمان طويلة الاجل: هي أدوات يتم التعامل بها في الاسواق المالية او البورصات و هي:

ا-الاسهم: و هي تمثل حصة لحائزها من ملكية المشروع او الشركة التي اصدرتها و تستخدم لتمويل رؤوس اموال المشاريع، و حملة الاسهم يحصلون على ارباح هذه المشاريع او الشركات، كما ايضا يتحملون جزء من الخسارة التي يمكن ان يتعرض لها المشروع.

ب-السندات: هي نوع من الاوراق المالية التي تصدرها الحكومات او المشروعات الخاصة، و يتقاضى حامل السندات فائدة نقدية محددة سلفا تتحملها الجهة التي اصدرتها.

3/خصائص القروض: يتميز القرض بمجموعة من الخصائص تتحدد في النقاط التالية:<sup>1</sup>

\*المبلغ: هو مقدار المال الممنوح الى المقترض و القابل للصرف فورا بمجرد اتمام الاتفاق

\*الفائدة: و هي التي تسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الاتفاق الى نهاية المدة.

\*الضمانات: تتمثل في القيم المادية و المعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن اي عندما لا يستطيع

العميل تسديد القرض، تقوم المؤسسة المقترضة بأخذ تلك القيم.

<sup>1</sup> - حمزة محمد الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي و التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2000، ص 18.

\*المدة: هي الوقت او الاجل الذي يمنح للمستفيد و تصنف هذه الاخيرة الى ثلاثة اقسام:

-المدة القصيرة: لا تتعدى سنتين ( 18 شهرا في القانون الجزائري).

-المدة المتوسطة: تتراوح ما بين 18 شهر و 7 سنوات.

-المدة الطويلة: تتراوح ما بين 7 سنوات على الاقل و 20 سنة على الاكثر.

### الفرع الثالث: انواع القروض البنكية

للبنك اعتبارات عديدة عند منح القروض ينظر اليها كمبادئ اساسية للإقراض لعل من اهمها توزيع القروض الذي يعني عدم التركيز على الاقراض في مناطق معينة بل يستحسن توزيعها.<sup>1</sup>

تختلف القروض على حسب اجالها و تبعاً للمقترضين و الاغراض التي تستخدم فيها. و بالتالي تصنيف القروض تبعاً لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه و معرفة الاسباب التي ادت الى تقدمه او تأخره. و فيما يلي نتناول انواع القروض البنكية من خلال تلك المعايير.<sup>2</sup>

أولاً: حسب اجل الاستحقاق: تنقسم حسب هذا المعيار الى:

1- قروض قصيرة الاجل: تستخدم لتمويل أنشطة الاستغلال في العادة تلجأ المؤسسة الى هذا النوع من

الاقراض لتمويل النقص في المخزون السلعي ك شراء مواد الخام، و لا تزيد مدة الاقراض عن سنة، و تضم الانواع التالية:

ا- تسهيلات الصندوق: توجد أساساً بهدف إعطاء مرونة للخرينة و تعطي عموماً للمؤسسة من

اجل السماح لها بمواجهة الاختلالات القصيرة جداً من حيث المدة و التي تتعرض لها خريضة المؤسسة في بعض الاحيان الناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات او المدفوعات.

ب- السحب على المكشوف: هي قروض قصيرة الاجل هدفها تمويل راس المال العامل الذي تفوق

امكانيات المؤسسة و هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصاً في الخريضة، و يتجسد مادياً في امكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مديناً في حدود مبلغ معين و لفترة اطول نسبياً قد تصل الى سنة كاملة.<sup>3</sup>

ج- القروض الموسمية: تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه فالكثير من

المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة و غير ممتدة على طول دورة الاستغلال، بل ان دورة الانتاج او دورة البيع موسمية

<sup>1</sup> - نعمة الله نجيب، مقدمة اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، الدار الجامعية، ط1، مصر، 2001، ص 100

<sup>2</sup> - محمد سعيد أنور سلطان، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، ط1، مصر، 2005، ص 406

<sup>3</sup> - محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشآت المعارف، ط2، مصر، 2000، ص 120.

فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل اثناءها الانتاج و تقوم ببيع هذا الانتاج في فترة خاصة، و من بين امثله بيع اللوازم المدرسية.

د-قروض الربط: هي عبارة عن قرض يمنح الى الزبون لمواجهة الحاجة الى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، و لكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية، و يتضمن ما يلي:<sup>1</sup>

\*تسيقات على السلع: هي عبارة عن قروض تمنحها للزبون لتمويل مخزون معين و الحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض؛ و ينبغي على البنك اثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة و طبيعتها و مواصفاتها الى غير ذلك من الخصائص، و يلجأ البنك الى بيع البضائع المرهونة في حالة عدم التسديد.

\*تسيقات على الصفقات العمومية: هي عبارة عن قروض تمنحها البنوك للمقاولين من أجل انجاز اشغال لفائدة السلطات العمومية.

\*الخصم التجاري: هو شكل من اشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون و تتمثل في عملية الخصم التجاري، في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق و تعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار البنك يعطي مالا الى حاملها و ينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين، و يستفيد مقابل هذه العملية ثمن يسمى سعر الخصم، و يطبق هذا المعدل على مدة القرض .

2-قروض متوسطة الاجل: هي التي تمتد اجلها الى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل: اجراء تعديلات جوهرية تؤدي الى تطوير الانتاج.

3-قروض طويلة الاجل: و هي التي تزيد عن خمس سنوات و التي تمنح بغرض تمويل مشروعات الاسكان و المشروعات العقارية.

ثانيا: حسب الغرض من القرض: و تنقسم الى:<sup>2</sup>

1-قروض استهلاكية: و تستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي بهدف تشجيع الاستهلاك كالباع بالتقسيط.

<sup>1</sup> - محمد الجنيهي، أعمال البنوك، دار القدر للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2000، ص 204

<sup>2</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 114

2- قروض انتاجية: هي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الاصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في

تدعيم الطاقات الانتاجية لها عن طريق تمويل شراء المواد الخام اللازمة للإنتاج و من هذه ما يستخدم لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.

3- قروض تجارية: هي تلك القروض التي تمنح لأجل قصير للمزارعين و المنتجين و التجار لتمويل

عملياتهم الانتاجية و التجارية، و طابعها الموسمي، و تختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض، فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة و الحصاد، و منها ما يفضل أنشطة اخرى.

4- قروض استثمارية: تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار و شركات الاستثمار لتمويل

اكتتابها في سندات و اسهم جديدة، و تمنح ايضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

ثالثا: **حسب الضمان المقدم** بمقتضاه يلتزم المقرض تقديم احد الاصول التي يمتلكها الى المقرض اي البنك، و

ذلك كرهن لضمان سداد قيمة القرض، كما ان القيمة السوقية للأصل المرهون تكون اكبر من قيمة القرض، و حسب هذا النوع من القروض هناك نوعان هما:

1- قروض بدون ضمانات عينية: هي قروض تقدمها البنوك في اضيق الحدود لمقرضين ( عملاء ) معروفين

لديها بقوة مراكزهم المالية و جدتهم في سداد التزاماتهم، و كذلك من الذين يحتفظون بصفة دائمة بقدر من الودائع النقدية لدى البنك المقرض، و يلاحظ ان هذا القدر الملائم يختلف من بنك لآخر.<sup>1</sup>

2- قروض بضمانات عينية: و تشمل هذه القروض الانواع التالية:<sup>2</sup>

ا- قروض بضمان بضائع: هي قروض يمنحها البنك لعميله بضمان بضائع يودعها هذا الاخير لدى

البنك؛ و يشترط في هذه الحالة ان تكون البضائع قابلة للتخزين و التأمين عليها، كما ايضا ان لا تكون هذه

البضائع معرضة للتلف او النقصان الشديد اثناء فترة القرض، و ان تكون سهلة الجرد، و يمكن بيعها في اي وقت، و

ايضا ان لا تكون اسعارها عرضة لذبذبات شديدة و ان تكون من وحدات متجانسة يسهل عددها او كيلها او وزنها.

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2003، ص 89 .

<sup>2</sup> - احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، ط1، مصر، 2002، ص 161

ب-قروض بضمان اوراق مالية: و هي قروض تمنح بضمان اوراق مالية يودعها العميل لدى البنك و يشترط في هذه الحالة ان تكون الاوراق المالية جيدة و سهلة التداول، و لا تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية، و حبذا لو كانت مضمونة من الحكومة.

ج-قروض بضمان اوراق تجارية: و فيها يفتح البنك اعتماد للعميل مقابل ان يقدم هذا كميالات مسحوبة لأمره من اشخاص اخرين معروفين لدى البنك و يتمتعون بسعة حسنة و تكون هذه الكمبيالات مظهرة للبنك.

د-قروض بضمان رهن عقاري: يقتصر هذا النوع من النشاط للبنوك العقارية التي وجدت اصلا لمزاولة هذا النوع من التوظيف و على ذلك فان حالات قبول العقارات كضمان في البنوك التجارية لا تكون إلا على سبيل الضمان الاضائي او كإجراء لاحق لمنح القرض اذا ما شعر البنك بتطورات في مركز العميل لا تدعو الى الارتياح او من المحتمل ان تؤثر على امكانية السداد.

رابعاً: من حيث شخصية متلقي الائتمان: و يصنف كما يلي:<sup>1</sup>

\*الائتمان الخاص: يقدم للأفراد الطبيعيين و الاشخاص الاعتباريين و المؤسسات الخاصة و تعتمد قدرة المؤسسات في الحصول على هذا الائتمان على ملاءمتها المالية الحالية و المستقبلية و على الثقة التي يضعها البنك فيها.

\*الائتمان العام: يقدم هذا النوع للهيئات و المؤسسات العمومية و المصالح الحكومية و تعتمد قدرة المؤسسات في الحصول على هذا الائتمان المصرفي على الثقة في التعامل مع الدولة، و مؤسساتها و مركز الدولة المالي و على الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية و على مدى محافظة الدولة و استعدادها للوفاء و تسديد التزاماتها المالية.

<sup>1</sup> - محمد سعيد انور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 410

### المطلب الثاني: اهمية و مصادر القروض البنكية

يعد الائتمان المصرفي نشاطا اقتصاديا في غاية الاهمية، لما له من تأثير متشابك و متعدد الابعاد على الاقتصاد كونه يعتبر من اهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي و تطوره، و رخاء المجتمع الذي تخدمه.

#### الفرع الاول: اهمية القروض البنكية

تظهر اهمية القروض البنكية في النقاط التالية:<sup>1</sup>

\*تعتبر القروض البنكية المصدر الاساسي الذي يتركز عليه البنك للحصول على ايراداته حيث انها تمثل الجانب الاكبر من استخداماته، و لهذا فان البنوك تولي القروض البنكية عناية خاصة.

\*ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير الى تفاقم الفوائد و العمولات باعتبارها مصدر للإيرادات و التي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، و توفير قدر ملائم من الارباح مع امكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

\*للقروض دور هام في تمويل حاجة الصناعة و الزراعة و التجارة، و الخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الاولية و رفع اجور العمال القائمين على عملية الانتاج و تمويل المبيعات الآجلة و الحصول احيانا على سلع الانتاج ذاتها.

\*تقوم القروض على مساعدة الوسطاء - وسطاء الجملة و التجزئة - في الحصول على السلع و تخزينها ثم بيعها اما بالتقسيط او بالجملة .

كما تلعب القروض دورا حاسما و مهما في التطور الاقتصادي لكل بلد ذلك لأنه يعتبر وسيلة لتحويل راس المال من شخص لأخر و اداة لاستغلال الاموال في الانتاج و التوزيع اذ يتمثل دور القروض فيما يلي:<sup>2</sup>

- تساعد القروض على زيادة الكفاءة اي تحسين استخدام الموارد المتاحة.
- تسهيل المعاملات التي تقوم على اساس العقود و الوفاء.
- تساهم القروض في الاستعمال الافضل لرؤوس الاموال.

<sup>1</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 104.

<sup>2</sup> - شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 106



➤ تساهم القروض من زيادة الدخل القومي زيادة ارباح المنحين الذين يسعون الى انشاء مصانع جديدة و بالتالي زيادة القدرة الشرائية المخصصة للاستهلاك.

### الفرع الثاني: مصادر القروض البنكية

هناك عدة مصادر يعتمد عليها البنك لتوفير الاموال اللازمة و من اهمها:<sup>1</sup>

ا- الايداعات البنكية: تعتبر هذه الاخيرة من اهم مصادر الاموال للبنوك التجارية حالياً، حيث يقوم البنك المركزي بفرض احتياطي الزامي على البنوك يمثل نسبة معينة توضع في البنك المركزي. و تلجا اليه البنوك عندما تحتاج الى اموال للتوظيف و كذلك عندما تواجه عجزاً في السيولة.

ب- الاوراق التجارية: يتعامل البنك بنوع من النقود الورقية الخاصة و التي انتقلت من الاوراق المحمولة الى اوراق نقدية غير محمولة و التي تصدر على شكل خصومات لا تتداول إلا في فترة الخصم، ثم تسدد في اجل الاستحقاق.

ج- الحساب البنكي: ان العلاقة بين الزبون و البنك تكون مدونة في وثيقة كشف للعمليات و لها قسمان احدهما للدفعات و الاخر للمسحوبات، معنى ذلك انه ما يسلمه كل منهما للأخر من المال يسجل في حساب واحد لمصلحة الدفع و على ذمة القابض.

د- السوق النقدي: يغطي الاحتياجات التمويلية قصيرة الاجل عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية بمختلف انواعها، و تزاو العمل في هذا السوق اساسا البنوك التجارية.

هـ- السوق المالي: يغطي الاحتياجات التمويلية متوسطة و طويلة الاجل، و ذلك عن طريق اصدار الاوراق المالية المختلفة كالسندات و تزاو العمل في هذه السوق اساسا البنوك المتخصصة ، بنوك الاعمال و الاستثمار

### المطلب الثالث: مخاطر القروض و كيفية التحكم فيها

يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المختلفة المتعلقة بالقرض، و تحاول التحكم فيها او تخفيف اثارها التي تمتد ليس فقط الى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض و انما الى خسارة الاموال المقترضة ذاته.

<sup>1</sup> -حسين عطا غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 400

## الفرع الاول: مخاطر القروض البنكية

إن منح القروض يعني وضع البنك ثقته بعميلهن و مهما كانت درجة هذه الثقة فإنها قابلة للتلاشي نظرا لامتناع العميل عند السداد او عدم القيام بالتسديد في الوقت المتفق عليه و هذا ما يدعي بمخاطر القروض المصرفية

## أولا: مفهوم مخاطر القروض البنكية

قبل التطرق الى تعريف مخاطر القروض سنقوم اولا بتعريف الخطر كما يلي:<sup>1</sup>

أ/لغة: ان كلمة " خطر" مستوحاة من المصطلح اللاتيني "risque" الذي يدل على الارتفاع في التوازن و حدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا و الانحراف عن المتوقع.

ب/اصطلاحا: تعرف المخاطرة على انها احتمال وقوع الخسارة في المواد المالية او الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة في الاجل الطويل او القصير.

و المخاطرة هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة و عدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع او الضرر، حيث يكون هذا الاخير اما تدهورا او خسارة.<sup>2</sup>

و بالتالي عندما ترتبط المخاطرة بالقرض ينتج خطر القرض و هو مرتبط بالنشاط البنكي الذي يتعلق بمنح القروض و هو من اهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وهي عموما اما مخاطر مالية تمس اختلال التوازن المالي و هذا نتيجة عدم سداد العميل او عدم قدرته على التسديد في الوقت المتفق عليه، و اما اقتصادية نتيجة ظهور تشريعات جديدة قد تؤدي الى حدوث انقطاع كلي او جزئي للسوق الذي تتعامل فيه البنك.<sup>3</sup>

## ثانيا: انواع مخاطر القروض البنكية

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض الى:

1-مخاطر خاصة: ان السبب الرئيسي لهذه المخاطر هو المدين بسبب عدم استطاعته او عدم التزامه او عدم

قيامه برد اصل القرض و فوائده.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عبد الحق ابو عتروس، الوجيز في البنوك، جامعة منتوري، ط 1، قسنطينة، 2000، ص 47.

<sup>2</sup> - حمزة محمد الزبيدي، ادارة المصارف استيراجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 210.

<sup>3</sup> - أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

<sup>4</sup> - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 211.

و ينقسم هذا النوع الى :<sup>1</sup>

1- **مخاطر السيولة** : نقصد به احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزامات التسديد عند تاريخ الاستحقاق

كما انه يعبر عن احتمال التوقف عن الدفع، و بالنسبة للبنوك فهو استحالة اعادة التمويل او وجود شروط اعادة التمويل الذي قد يؤدي الى حدوث خسائر.

و تنقسم الى :

• **مخطر السيولة الفوري** : و يتمثل في عجز البنك على مواجهة طلب السحب الجماعي و

المفاجئ للمودعين و هذا المخطر ليس يوميا ، كما ان البنوك تسعى لإيجاد حلول وقائية و اخرى علاجية .

• **مخطر التحويل** : هو ناجم عن احداث تغيرات متواصلة خلال مدة الاستخدامات و التي

تتعلق بآجال الموارد؛ اما ان تبقى على حالها؛ او تتقلص مدتها و هذا راجع الى تغير احتياجات عملاء البنك المودعين منهم و المقترضين.

2- **مخاطر تآكل الضمانات** : يؤكد البنك على التحقق المستمر من عدم تراجع قيمة الضمانات ، ويهتم

البنك بصفة اساسية بحالة الضمانات حسب نوعها و يركز البنك على المتابعة المستمرة لها و بصفة خاصة: العقارات، التنازلات، ...

3- **مخاطر عدم السداد** : و ترتبط بعدم كفاية مصادر العميل الذاتية و ناتج دورة الاصول لسداد الدين و

اعبائه ، و يؤكد البنك على ضرورة التعرف بكل دقة على الاداء المالي للعميل خلال ثلاث سنوات سابقة مع التركيز

على مدى نجاحه في اتمام دورة تحول اصوله الى نقد و كفاية تدفقاته النقدية لسداد التزاماته مع عدم اغفال البنك على وضع يده على احد اصوله كضمان للسداد.

و يندرج تحت هذا المخطر عدة مخاطر اهمها :

✓ **مخاطر مالية** : و تخص مدى قدرة المدين على سداد الدين ، و يتم ذلك عن طريق دراسة

الوضعية المالية للمقترض اي دراسة الوثائق المحاسبية و المالية.

✓ **مخاطر متعلقة بعملية الائتمان** : تتعلق هذه المخاطر بطبيعة الائتمان من حيث المدة،

القيمة،... الخ

<sup>1</sup> - سمير الخطيب ، قياس و ادارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف ، ط1 ، مصر ، 2005 ، ص 158.

✓ **مخطر فني او تقني**: و يتحدد هذا المخطر عند تحليل و تقسيم وسائل الانتاج المستعملة من

طرف المؤسسة المقترضة، و الطرق المتبعة في عملية تصنيع و تسويق المنتجات.

✓ **مخطر بشري**: و يتحدد هذا المخطر بكفاءة و قدرة المقترض، بمعنى انه اذا كان المقترض لا

يملك خبرات جيدة فهذا يؤدي الى عدم الاستغلال الجيد للأموال المقترضة.

✓ **مخطر قانوني**: و يرتبط هذا المخطر اساسا بعدم معرفة الوضعية القانونية للمقترض و كذا نوع

النشاط الذي يمارسه ، و من اهم المعلومات التي على المقترض ان يطلبها:

- النظام القانوني الذي يحكم المؤسسة ( شركة ذات مسؤولية محدودة ؛ شركة مساهمة؛...).

- السجل التجاري: وثائق الملكية او الايجار.

**ب- مخاطر عامة:** و هي المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بغض النظر عن طبيعة و ظروف المنشأة؛ و

من بين هذه المخاطر:

**1- مخاطر سعر الفائدة:** و يقصد بها احتمال تقلب اسعار الفائدة مستقبلا؛ فاذا ما تم التعاقد بين

البنك و العميل على سعر فائدة معين على القرض ثم ارتفعت اسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، و ارتفعت معها

اسعار الفائدة على القروض التي على نفس درجة المخاطر مع القرض المتعاقد عليه فان هذا يعني ان اموال البنك

اصبحت مفرقة في استثمارات يتولد عنها عائد يقل عن العائد السائد في السوق، و في حالة انخفاض اسعار الفائدة

مستقبلا؛ هذا يعني اعادة استثمار محصلات سداد القروض بمعدلات فائدة منخفضة.

**2- مخاطر التضخم:** تتعرض القروض الى مخاطر التضخم او مخاطر انخفاض القوة الشرائية؛ فاذا ما

تعرضت البلاد الى موجة من التضخم بعد ان تم الاتفاق بين البنك و العميل على حصول هذا الاخير على القرض؛

فسوف يترتب على ذلك انخفاض القوة الشرائية لأصل القرض و الفوائد الامر الذي يلحق اضرارا بالبنك.

**3- مخاطر سعر الصرف:** هو عبارة عن الخسارة الناجمة من تغيرات نسب الديون و الحقوق المسجلة

بالعملة الصعبة مقارنة مع العملة المرجعية للبنك؛ اي ان هذا المخطر يخص العمليات التي تكون فيها العملة غير تلك

المتداولة في البنك.

**4- مخاطر الدورات التجارية:** وهي مخاطر تتعرض لها كافة المنشآت فيقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي ككل؛ و تترك اثار سلبية على نتائج نشاط المنشآت و على مقدرتها على الوفاء بها عليها من قروض و فوائد او غيرها من الالتزامات الثابتة.

**5- مخاطر السوق:** ويقصد بها بعض الاحداث الهامة محليا او عالميا؛ مثل احتمال اجراء تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي او السياسي في الدولة ذاتها او في دول اخرى تربطها علاقة وثيقة؛ و اذا ما كان لتلك التغيرات اثار عكسية على نتائج منشآت الاعمال، فقد تتأثر مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات.

### الفرع الثاني: كيفية التحكم في مخاطر القروض

تختلف قدرة البنك على التحكم في هذه المخاطر باختلاف نوع المخاطر نفسها فبالنسبة:<sup>1</sup>

#### 1/ المخاطر الخاصة: يمكن التحكم فيها من خلال:

- ❖ وضع شروط في العقد ينص على انه من حق البنك وضع قيود على تصرفات المقترض في المستقبل اذا كانت هناك الحاجة الى ذلك، و من امثلة هذه القيود ضرورة الحصول على موافقة البنك اذا ما قررت المؤسسة الحصول على قروض اضافية في المستقبل.
- ❖ حصول البنك على رهن من العميل في صورة اوراق مالية او مخزون سلعي او مباني.
- ❖ توقيع طرف ثالث على الاتفاق بوصفه ضامنا للعميل؛ حيث يمكن للبنك الرجوع اليه اذا ما فشل العميل في سداد القرض و الفوائد.
- ❖ يمكن للبنك ان يشترط سداد اصل القروض على دفعات شهرية او سنوية ، كما قد يشترط سداد الفوائد مقدما خصما من قيمة القرض لضمان الحصول على مستحقات البنك قبل تعرض العميل لأي ظروف غير متوقعة تؤثر على مقدرته على السداد.

<sup>1</sup> - محمد صالح الحناوي؛ الادارة المالية و التمويل، الدار الجامعية للطبع و النشر، ط 1، مصر، 2001؛ ص 274

2/المخاطر العامة:

- ❖ بالنسبة لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة و التي تظهر بوضوح بالنسبة للقروض طويلة الاجل ، فيمكن الاتفاق مع العميل على استبدال القرض طويل الاجل الذي يطلبه الى قرض قصير الاجل يتجدد لعدة مرات و بسعر فائدة يعادل سعر الفائدة السائد في السوق عند تجديد التعاقد، كما يمكن للبنك ان يتفق مع العميل على تعويم سعر الفائدة و ربطه بمعدل اخر و ليكن معدل الفائدة على نوعية معينة من الودائع او نوع معين من الاوراق المالية ، اما في حالة انخفاض اسعار الفائدة و التي تظهر في حالة قروض قصيرة الاجل فانه من الافضل للبنك ان يتجه الى قروض طويلة الاجل و استثمار الجانب الاكبر من الموارد المتاحة فيها .
- ❖ يمكن تجنب مخاطر التضخم جزئيا بالاتفاق مع العميل على سداد الفائدة مقدما او سداد قيمة القرض على دفعات ، كما يمكن تجنب جزء من تلك المخاطر اذا وفق العميل على تعويم سعر الفائدة ، فإذا ما تعرضت البلاد لموجة من التضخم فسوف ترتفع معدلات الفائدة في السوق بصفة عامة و يرتفع معها معدل الفائدة على القرض ، الامر الذي يحمي البنك من انخفاض القوة الشرائية لتلك الفوائد.<sup>1</sup>
- ❖ يمكن التغلب على مخاطر السوق و مخاطر الدورات التجارية باستخدام وسائل الوقاية المستخدمة سابقا ، مثل ان يطلب البنك من العميل تقديم بعض الرهانات او ان يطلب توقيع طرف ثالث على الاتفاق كضامن لسداد مستحقات البنك .
- ❖ يمكن للبنك تجنب مخاطر تآكل الضمانات و ذلك من خلال متابعته المستمرة لهذه الضمانات و بصفة خاصة على ما يلي:<sup>2</sup>
  - \* العقارات: التقييم الدوري السنوي لأكثر من جهة.
  - \* الاوراق التجارية : كفاية المودع منها و جودة المدينين.
  - \* الاوراق المالية : كفاية المودع منها و جودتها.

<sup>1</sup>-منير ابراهيم هندي ، مدخل اتخاذ القرارات؛ مركز دالتا للطباعة؛ ط 3؛ مصر؛ 1996، ص 230

<sup>2</sup>-سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 160

\* التنازلات : تغطيتها لمديونية حسب الموافقة الائتمانية و الاداء الجيد للعملاء.

### المطلب الرابع: الضمانات الممنوحة

تختلف الضمانات الممنوحة تلك التي يطلبها البنك من قرض لآخر، و سوف نتعرف على مختلف الضمانات التي يمكن منحها من طرف المقترض.

### الفرع الاول : تعريف الضمانات

هناك عدة تعاريف للضمان أهمها:

- تعرف الضمانة المصرفية بلغة القانون على أنها: "التزام بإدارة منفردة ، و هو التزام لا يصبح نافذ المفعول إلا اذا تعذر على المضمون -المكفول - دفع المبلغ المقرر و بذلك فهو التزام عرضي قد يتحقق و يصبح التزاما فعليا و مباشرا ، و قد لا يتحقق و هنا لا يتحمل البنك اي خسارة"<sup>1</sup>
- اما مفهوم الضمان لدى البنك : "يتمثل في تأمين يستعمل عند الضرورة لتغطية الاحطار غير المقدرة حاليا و في حالة الحصول على ضمان مناسب ، عندها يرتفع مستوى الامان الذي يركز عليه في اتخاذ قراره بمنح التسهيلات المطلوبة " .
- و عليه فالضمانات تساهم في حصول المقترض على القرض من البنك ، اضافة الى انها تمثل وسيلة اثبات لحق البنك لدى عميله (المقترض) ، فبواسطتها يمكنه استعادتها بطريقة قانونية و هذا عند امتناع العميل عن السداد.
- كما يمكن تعريف الضمان ايضا على انها: "مقدار ما يملكه المقترض من موجودات منقولة و غير منقولة و التي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي ، او شخص من ذوي كفاءة مالية و سمعة ادبية مؤهلة لكي يعتمد عليه البنك في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض ، اذ لا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان بل يمكن ان يكون الضمان مملوكا لشخص اخر وافق على ان يكون ضمانا للبنك"<sup>2</sup>.
- اما بالنسبة لقيمة الضمان فان البنك يصطدم بأول مشكلة امام المؤسسة المقترضة هي ما قيمة هذا الضمان؟<sup>3</sup>
- يمكننا ان نتصور بأن قيمة الضمان هذا لا يمكن ان تتجاوز مبلغ القرض المطلوب ، و على هذا الاساس يمكن ان نرجع تحديد قيمة الضمان الى بعض الاعتبارات التي تساعد البنك على القيام بهذه الخطوة ، و اولى هذه

<sup>1</sup>- شاكر القزويني ، مرجع سبق ذكره ، ص 128.

<sup>2</sup>- حمزة محمد الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 220.

<sup>3</sup>- محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 130 .

الاعتبارات هي تجارب البنك المتراكمة في هذا الميدان تجعله قادر على تحديد قيمة الضمان المطلوب حسب طبيعة كل نوع من انواع القروض ، حيث تكون قيمة الضمان مساوية لمبلغ القرض.

فالمؤسسة التي تتمتع بسمعة جيدة في السوق قد تكون الضمانات المطلوبة منها لا تخضع إلا لاعتبارات شكلية، كما ان اي شخص لا يمكنه ان يعطي ضمانات الا في حدود ما يملك ، و قد يدفعه عدم كفاية ما يملك الى اللجوء الى اطراف اخرى لضمانه امام البنك ، و بهذه الاعتبارات يعتبر تحديد قيمة الضمانات امر هام و نسبي في ذات الوقت فهو امر هام لأنه يضع البنك في مأمن ضد الاخطار المحتملة، و هو امر نسبي لان هذه القيمة من المحتمل ان تعثرها بعض التغيرات في المستقبل و هو بحوزة البنك.

### الفرع الثاني : انواع الضمانات

عندما يمنح البنك ثقته في قدرة العميل على الالتزام فهذا لا يعني انه تفادى الخطر كلياً و بالتالي فانه يحمي نفسه بطلب ضمانات ، و بما ان القروض تتنوع فهذا يجعل الضمانات هي الاخرى تنقسم الى نوعين اساسين هما :<sup>1</sup>

**1/ الضمانات الشخصية:** تتركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الاشخاص و الذي بموجبه يعيدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق ، و على هذا الاساس فالضمان الشخصي لا يمكن ان يقوم به المدين شخصياً و لكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن ، و في اطار الممارسة يمكن ان نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية و هي :

**أ/ الكفالة :** هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات

المدين اتجاه البنك اذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول اجال الاستحقاق ، و تتطلب الكفالة ان تكون مكتوبة و متضمنة طبيعة الالتزام بدقة و وضوح و مع هذا تبقى الكفالة عبارة عن فعل رضائي و وحيد الجانب ، و يتمثل وجه الرضائية في انه قبول دور الكافل لا يخضعه الى اي شكل من الاشكال القانونية و المألوفة، كما ان عنصر احادية الجانب في الالتزام هو ان اتفاق الكفالة لا يجرى إلا في نسخة واحدة.



و نظرا لأهمية موضوع الكفالة تجبر الانظمة المختلفة البنوك على ضرورة اعلام المدين بمبلغ الدين محل الالتزام و اجاله ، وذلك خلال كل فترة معينة ، و يمكن ان تسلط بعض العقوبات على البنوك التي لا تلتزم بهذا الامر حيث يهدف هذا الاجراء الى تفادي المنازعات الناتجة بين البنك و الكفيل.

**ب/ الضمان الاحتياطي:** هو عبارة عن التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية او جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين عليها على التسديد، اذن فهو يعتبر من اشكال الكفالة إلا انه يطبق في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية كالسند لأمر ، السفتحة و الشيكات .

**2/ الضمانات الحقيقية:** تتركز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان ، و تتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع و التجهيزات و العقارات ، و تعطى هذه الاشياء على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية ، و ذلك من اجل ضمان استرداد القرض و يمكن للبنك ان يقوم ببيع هذه الاشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض .

ووفقا للقانون التجاري الجزائري يمكن ان يأخذ هذا الضمان شكلين هما:<sup>1</sup>

أ- الرهن الحيازي: هو عبارة عن حق يستلم بمقتضاه البنك شيء مادي من المدين ضمانا لتسديد دينه و وفق هذا الشكل هناك نوعين هما :

أ.1/ الرهن الحيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيز: يسري هذا النوع من الرهن الحيازي على الادوات و الاثاث و معدات التجهيز و البضائع ، و يجب على البنك قبل ان يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية ان يتأكد من سلامة هذه المعدات و التجهيزات ، كما ينبغي عليه التأكد من ان البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف و ان لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات في الاسعار ، و لا يجوز للمدين ان يبيع الاشياء المرهونة قبل تسديد الديون المستحقة عليه إلا بعد موافقة الدائن ، في حالة ما اذا لم يستوفي البنك حقوقه يمكن ان يطلب من القاضي الترخيص له ببيع الاشياء المرهونة في المزاد العلني او بسعر السوق اذا اقتضى الحال ، و يجوز ان يطلب ايضا من القاضي ان يأمر بتملكه هذه الاشياء المرهونة و فاءا للمدين على ان تحسب قيمته حسب تقدير الخبراء.

<sup>1</sup> - منير ابراهيم هندي؛ مرجع سبق ذكره ، ص 232

أ.2/ الرهن الحيازي للمحل التجاري : يتكون المحل التجاري من العنوان ، الاسم التجاري ، الشهرة التجارية... الخ فاذا لم يشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري و بشكل دقيق و صريح اي العناصر التي تكون محلا للرهن فانه سوف يدخل تحت طائلة البطلان.

ب- الرهن العقاري: هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ، و يمكن له بمقتضاه ان يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في اي يد كان.

و في الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي فالعقار ينبغي ان يكون صالحا للتعامل فيه و قابلا للبيع في المزاد العلني ، كما يجب ان يكون معيناً بدقة من حيث طبيعته و موقعه و ذلك في عقد الرهن او في عقد رسمي لاحق ، و ان لم تتوفر هذه الشروط فان الرهن يكون باطلا .

و من هنا نلاحظ ان الرهن العقاري يمثل واحد من افضل الصيغ التي تضمن القروض البنكية نظرا لما يقدمهم من ضمانات فعلية و ما يمثله من قيمة في ذاته.

### المبحث الثالث: سياسة الاقتراض

كل بنك تجاري عند تعامله مع القروض لديه سياسة للإقراض مكتوبة و التي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في ادارة وظيفة الاقتراض في البنك؛ و لهذا فهي تنتهج سياسة اقراضية تختلف من بنك لآخر عند تعاملها مع القروض.

### المطلب الاول: مفهوم سياسة الاقتراض و اهميتها

ان عملية منح القرض يعتمد على مجموعة من الاجراءات و القواعد، لذلك يجب على البنك اتباع سياسة اقراضية محكمة.

### الفرع الأول : مفهوم سياسة الاقتراض

يمكن تعريف سياسة الإقراض : " بأنها مجموعة القواعد و الاجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و مواصفات القروض و تلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض و متابعتها و تحصيلها"<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 118.

كما يمكن تعريفها على أنها : " عبارة عن اطار يتضمن مجموعة المعايير و الشروط الارشادية تزود بها ادارة منح الائتمان المختلطة بما يحقق عدة اغراض، وهذه السياسة المكتوبة لابد ان تكون متماشية و منسقة مع الشروط الخاصة بتنظيم الائتمان و متطلبات الاجهزة الرقابية على البنوك و بذلك يتضح ان وجود السياسة المكتوبة للإقراض دافعا للإدارة لتحديد اهداف البنك"<sup>1</sup>

نستنتج مما سبق ان سياسة الاقراض في البنك التجاري يجب ان تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة و ان تكون هذه القواعد مرنة و مبلغة الى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط القروض، و سياسة الإقراض هذه لا تخلو من العناصر المكونة لها. و من ابرز مكوناتها:

- 1- **الفترة الزمنية للقرض:** سواء كانت قروض طويلة الاجل، متوسطة، قصيرة الاجل و تتصف القروض الطويلة الاجل بانها ذات درجة سيولة منخفضة في حين تكون سيولة القروض القصيرة الاجل عالية.
- 2- **المخاطر الائتمانية:** يقصد بها احتمال عدم التزام المقترض بتسديد القرض في تاريخ استحقاقه و احتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك، و مستمرة حيث يتمتع بقدرة على متابعة و مراقبة القروض بعد منحها و ذلك لتحصيلها في مواعيد الاستحقاق.<sup>2</sup>
- و السياسة الائتمانية الدقيقة هي التي تقتضي ان تكون القروض قابلة للتحصيل لتجنب الخسارة و هنا تلعب خبرة المصرف و كفاءة اجهزته دورا اساسيا في هذا المجال.
- 3- **الاهلية الائتمانية:** التي توفر الشروط القانونية في المنشآت المقترضة قبل اقراضها اضافة الى بعض الشروط التي تتعامل بها المصارف كنسبة الاريح المتحققة ، و حد ادنى من راس المال و الاحتياطات و بعض النسب التي يمكن الاستناد اليها كمعايير في تحليل هيكل التمويل لهذه المنشآت و ان لا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض.
- 4- **سعر الفائدة:** يجب ان تتضمن السياسة تحديد أسعار الفائدة على القروض الممنوحة اضافة الى التكلفة التي يتحملها كل نوع من انواع القروض، سواء من حيث المدة او من حيث مبالغ القروض.

<sup>1</sup>-عبد الغفار حنفي ، اسواق المال و تمويل المشروعات، الدار الجامعية ، ط 1، مصر، 2005 ، ص 289.

<sup>2</sup>-فلاح حسن الحسيني ، ادارة البنوك، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط 2 ، الأردن ، 2003 ، ص 129.

5- **حجم القرض:** يحدد حجم القروض باستخدام احد المؤشرات و هو نسبة القروض الى الودائع،

فازدياد هذه النسبة سيؤدي الى انخفاض حجم السيولة المتاحة لدى المصرف.

6- **تنوع القروض:** تلجا السياسة الاقراضية لخدمة مختلف الانشطة الاقتصادية بشكل عام و تستند الى

التنوع في القروض لحماية اموالها، و ان تتضمن ضمن اعتباراتها تحقيق درجة التنوع لان ذلك سيؤدي الى تفعيل المخاطرة و تقليل احتمالات الخسارة.

7- **اجراءات و خطوات الحصول على الائتمان:** السياسة الاقراضية ينبغي ان تتضمن مجموعة من

الاجراءات كدليل يعتمد المقترض بدءا من طلب القرض الى غاية تسديد اقساطه ، و ذلك لإيضاح الصورة امامه و لتقليص الاسئلة و الاستفسارات ، و غالبا ما تلجا المصارف الى تحديد هذه الخطوات في كتيب صغير او ما يطلق عليه بدليل الائتمان.

8- **الضمانات المقبولة من طرف البنك:** لغرض تسهيل الاقراض و تقليص المخاطرة فان السياسة

الاقراضية يجب ان تشمل تحديد طبيعة الضمان و انواعه المقبولة و نسبة القروض الى قيمة الضمانات المرهونة ( حسب انواعها)، و اجراءات مراقبة تلك الضمانات لئلا تنخفض قيمتها خلال مدة القرض، غير ان ذلك لا يعني ان كل القروض البنكية هي من النوع المضمون.<sup>1</sup>

9- **الارصدة المعوضة:** و هي ابقاء جزء من مبلغ القرض كضمان لتعويض المخاطر الائتمانية المحتملة

و تختلف نسب هذه الارصدة من بنك لأخر.<sup>2</sup>

**الفرع الثاني : اهمية سياسة الاقراض**

لا بد لكل بنك تجاري عند تعامله بالائتمان المصرفي ، ان تكون لديه سياسة مكتوبة للإقراض و التي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في ادارة وظيفة الاقراض في البنك ، و وجود هذه السياسة في البنك التجاري راجع للأهمية التي يكتسبها ، و التي نذكر منها ما يلي :<sup>3</sup>

❖ تحدد سياسة الائتمان اسلوب استخدام اموال البنك التي يحصل عليها من المودعين و اصحاب

رؤوس الاموال.

<sup>1</sup> - حسين عطا غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 420.

<sup>2</sup> - فلاح حسن الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 130.

<sup>3</sup> - محمد صالح الحناوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 135.

- ❖ تقريب الاتجاهات بما يساعد الافراد في اتخاذ القرارات و التصرف داخل الاطار العام للسياسة .
- ❖ ان تكون السياسة الائتمانية متماشية و متناسقة مع الشروط الخاصة بتنظيم الائتمان و متطلبات الاجهزة الرقابية على البنوك.
- ❖ توفير المرونة الكافية ، اي سرعة التصرف دون الرجوع الى المستويات العليا طالما انه داخل نطاق السلطة المفوضة اليهم.

### المطلب الثاني: اهداف سياسة الاقراض و العوامل المؤثرة فيه

لكل بنك سياسته الائتمانية التي يتم اقرارها من قبل الادارة العليا للبنك ، و التي يجب ان تكون مرنة و غير جامدة.

#### الفرع الاول : اهداف سياسة الاقراض

تهدف سياسة الاقراض الى تحقيق عدة اغراض في مقدمتها <sup>1</sup>:

- سلامة القروض التي يمنحها البنك.
  - تنمية نشاط البنك بصورة مستمرة و تحقيق عائد مرضي.
  - تامين الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في مراحلها المختلفة .
- و يفضل ان تكون سياسة الاقراض مكتوبة من اجل ضمان المعالجة الموحدة لكافة الامور المتعلقة بالاقراض، و من اجل اعطاء الثقة للعاملين بما يمكنهم من معالجة الامور دون اي خوف من وقوعهم في الخطأ.

#### الفرع الثاني:العوامل المؤثرة في سياسة الاقراض

ان صناعة القرار الائتماني في البنوك التجارية يتعين ان يأتي في اطار الالتزام بضوابط و محددات السياسة الائتمانية لها ، و عدم الخروج منها او التعارض معها وصولا الى تحقيق الاهداف المرجوة . و من بين هذه العوامل نذكر منها: <sup>2</sup>

1-عناصر تنبع من البنك ذاته: و تتمثل في:

- اهداف البنك و الاغراض التي يسعى لتحقيقها حيث تسعى بعض البنوك الى خدمة مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ، بينما يركز البعض الاخر على مجالات و أنشطة معينة و نوعيات معينة من العملاء.

<sup>1</sup> - سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، ط2، مصر، 1998، ص326.

<sup>2</sup> - ابراهيم مختار ، التمويل المصرفي ، مناهج اتخاذ القرارات ، دار الطباعة الحديثة ، ط2 ، مصر ، 1987 ، ص 48

- التنظيم الداخلي للبنك و مدى انتشار فروعها و قدرة و خبرة القائمين على الاقراض في البنك.
- موارد البنك المالية و مصادرها وما تتسم به من استقرار نسبي ، معنى ذلك عدم التعرض الى عمليات السحب المتكررة خلال فترة زمنية قصيرة لان ذلك سيحد من قدرة المصرف في الاعتماد على السياسة الاقراضية متساهلة .
- الربحية : فالمصارف التي تهدف الى تحقيق اقصى الارباح فانه سيعتمد على سياسة اقراضية مرنة و يتقبل في سبيل ذلك تحمل مخاطر اكبر، على عكس المصرف الذي يتمتع بمستوى محدد من الارباح و لا يريد ان يتعرض الى خسائر فانه يعتمد على سياسة اقراضية متشددة .
- قابلية موظفي المصرف : كلما ازدادت خبرتهم و مهاراتهم كلما استطاعوا اختيار عملاء افضل .

#### ب-عناصر تنبع من خارج البنك: و ترتبط بما يلي:

- السياسة النقدية العامة :البنك المركزي يتشدد عندما تكون طلبات الاقراض على اشدها و يخفف قيوده في فترات الركود الاقتصادي .
- تنافس المصارف مع بعضها : كلما زاد عددها كلما زاد تزحمها للحصول على الزبائن و عرض تسهيلات اكبر و مزايا اكثر على المقترضين.
- الظروف الاقتصادية العامة: كلما زاد الاستقرار الاقتصادي اي اقتصاد المنطقة التي يعمل فيها المصرف كلما استطاع أن يتساهل في قروضه.

#### المطلب الثالث : أسس سياسة الاقراض

يرتكز التطبيق العملي لمنح القروض من قبل البنك على ثلاثة مبادئ اساسية:<sup>1</sup>

- 1-الامان : يعني ضرورة توافر بعض الشروط في المقترض تكفل له المقدرة على سداد القرض و اعباؤه في مواعيد استحقاقها دون تأخير، و هو ما يعني في مجمل الأمر توافر الأمان للقرض ، و يعود ظهور هذا المبدأ الى ثقة ادارة البنك بان كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد، و يتم منح الائتمان للمقترض

<sup>1</sup> - محمد سعيد انور سلطان ، مرجع سبق ذكره ، ص 410

بالاعتماد على سمعة العميل التجارية، و انتظام العميل في سداد الالتزامات هذا من جهة، ومن جهة اخرى فمن الضروري الاعتماد على كفاءة و خبرة القائمين على المؤسسة المقترضة و مدى نجاح اعمالها وكذا مكانتها في السوق، اضافة الى مركزها المالي وظروف عملها اي بصفة عامة كل ما يتعلق بالمحيط الداخلي و الخارجي لطالب القرض.

و عموما تلجأ إدارة البنك لإتباع سياسة أبعاد العملاء الخطرين، و ذلك بوضع مجموعة من التدابير الصارمة في منح القروض خاصة عندما يكون الطلب على القرض اكبر من عرض النقود، في هذه الحالة تلجأ الى فرض شروط تعجيزية كالضمانات الكثيرة، مدة القرض... الخ؛ و ذلك ما يؤدي الى ابعاد كل العملاء الخطرين من حلقة طالبي القروض.

**2- السيولة:** يقصد بسيولة القرض إمكانية تحويله إلى نقد في تاريخ الاستحقاق و قد تطورت فكرة السيولة

في العصر الحديث لترتبط بالسيولة الذاتية للقرض. و هل هو مؤقت ام دائم و مدى توافر الايراد الكافي للسداد منه في تاريخ الاستحقاق.

كما ينصب الاهتمام ايضا على دراسة راس المال العامل للمنشأة و درجة كفايته لمواجهة احتياجات المنشأة، و كذا العناصر التي يتكون منها و تأثيرها على سلامة ديون المنشأة و مرونتها.

**3- الربحية:** يسعى البنك التجاري من خلال وظيفة منح الائتمان الى تحقيق الارباح الناتجة من العائد الذي

يحققه من القروض ، و ذلك بعد تغطية تكلفة الاموال التي يقرضها و مصروفاته العمومية و الادارية المختلفة، و يرتبط سعر الفائدة على القرض عموما بمتغيرين أساسيين هما:<sup>1</sup>

**أ-درجة سيولة القرض:** فالقرض ذو السيولة العالية يكون سعر الفائدة المطبق عليه منخفضا كما هو

الحال في القروض المقدمة لتمويل محاصيل او بضائع لها اسواق منتظمة للتعامل فيها.

**ب -مدة القرض:** القروض الطويلة الاجل تطبق عليها اسعار فائدة مرتفعة بالمقارنة مع تلك المطبقة على

القروض قصيرة الاجل، و ذلك كنتيجة لزيادة المخاطر المرتبطة بطول اجل القرض.

<sup>1</sup>- احمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 165

## خلاصة الفصل

توفير التمويل اللازم للمؤسسات الاقتصادية يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد لذا تعتبر القروض البنكية احدى الادوات المعتمدة في ذلك بشكل اساسي ، غير ان عملية اتخاذ قرار بمنح الائتمان هي افعال ثقة بين المقرض و المقترض بالإمضاء فقط لذلك من الناحية العملية لا يمكن فصل المخاطر عن القروض، اذ انه ليس هناك قرض لا يرافقه مخاطر و ذلك مهما كانت الضمانات المقدمة، لهذا يبقى عنصر الاحتياط واجب .

كما تقوم ادارة البنوك برسم سياسة اقراضية محكمة تحتوي جميع المبادئ و الاسس التي يتم بواسطتها منح الائتمان و ذلك للتقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك و التي تؤثر سلبا على نشاطها.



# الفصل الثاني

المؤسسة الاقتصادية و  
وظيفتها المالية

تمهيد

برز دور المؤسسة على الساحة الاقتصادية، و تشابكت علاقاتها مع المتعاملين و ذلك من خلال الدور الفعال الذي تلعبه هذه الأخيرة في الحياة الاقتصادية ، و هذا ما أدى إلى زيادة أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة باعتبارها الوظيفة التي تحد كيفية سير و تمويل مختلف العمليات التي تجريها.

### المبحث الأول: ظهور المؤسسة الاقتصادية

شغلت المؤسسة الاقتصادية منذ ظهورها كشكل من أشكال تنظيم النشاط الاقتصادي حيزا معتبرا، فقد تطورت و تعددت عبر الزمن.

#### المطلب الأول: أساليب الإنتاج قبل و بعد ظهور المصانع

إن المؤسسة الاقتصادية التي نراها اليوم، لم تظهر بشكلها الحالي بل ظهرت نتيجة لعدة عوامل و تغيرات و تطورات متواصلة التي شهدتها نظم اقتصادية و اجتماعية.

فقد كان الإنسان يبذل جهد جسمي و فكري من اجل الحصول على ما يحتاجه ، فالمؤسسة هي أساس أو نواة النشاط الاقتصادي للمجتمع ، و قد مرت هذه الأخيرة بعدة تطورات و هي في المجمل عبارة عن مراحل متتابعة فقد بدأت بالإنتاج المنزلي أو الأسري البسيط و الإنتاج الأسري للحرف ثم المصانع .

#### الفرع الأول: أساليب الإنتاج قبل ظهور المصانع

أ/ الإنتاج الأسري البسيط : منذ الحياة البدائية للإنسان حتى القرن 18 و هو يبذل جهد في إشباع رغباته اعتمادا على الفلاحة ، حيث اعتبر الإنسان أن زراعة الأرض و تربية المواشي أهم النشاطات و أهم موارد حياته لتلبية حاجاته الأساسية و المتمثلة في المأكل و الملابس و السكن ، و كانت الأدوات المستعملة بسيطة و التي كان يقوم بنحتها و تحضيرها كبار الأسر، و هذا النشاط يتم داخل الأسرة أو في الحقول و كانت التجارة لم تعرف في ذلك الوقت حيث كانت المنتوجات اليدوية تصنع وفق طلبات معينه من الأفراد ، و عادة تتم المبادلة بالمقايضة أي تبادل سلع بسلع أخرى مثلا تبادل أو تفاوض كمية من المنتوجات الزراعية أو الماشية مقابل بعض الأدوات المستعملة في تحضير الأرض للزراعة . و أهم الحرف اليدوية التي كانت سائدة: النجارة، الحدادة، صناعة المنتجات الجلدية، الغزل، و صناعة السلال.

و بهذا التطور نمت المجتمعات و تقدمت نحو الأفضل و ذلك بالتححرر في العمل في الحقول الريفية و الاستقلالية في ممارسة بعض الحرف مما جعل إمكانية تجمعهم في أماكن أو محلات لتكوين وحدات حرفية.<sup>1</sup>

**ب/ ظهور الوحدات الحرفية :** بعد أن تهيأت الظروف المتمثلة في تكوين تجمعات حضرية و ارتفاع الطلب نوعا ما على المنتوجات الحرفية من ملابس و أدوات إنتاج و لوازم مختلفة ، بالإضافة إلى ظهور و لأول مرة عمال بدون عمل أو بأعمال مستقلة في منازلهم أو في أماكن خاصة ، كل هذا أدى إلى تكوين محلات أو ورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة من اجل إنتاج أشياء معينة تحت إشراف كبيرهم أو أقدمهم في الحرفة ، على شكل اسري يغيب فيه الاستغلال أو القسوة وهكذا قد وجدت عدة ورشات حرفية للنجارين و الحدادين،...الخ.

**ج/ النظام المنزلي للحرف :** لقد أدى ظهور طبقة التجار الرأسماليين إلى استعمالهم لعدة طرق من اجل الحصول على المنتوجات و بيعها ، و من بين الطرق المستعملة بالإضافة إلى التعامل مع المجموعات الحرفية ، الاتصال بالأسر في المنازل و تموينهم بالمواد من اجل إنتاجهم لسلع معينة ، و قد وجد التجار سوقا للعمل خاصة في الأسر الريفية التي كانت على استعداد لزيادة دخلها بواسطة احتراف حرفة أخرى إلى جانب الزراعة و ذلك يمكنها من تغطية حاجاتها المتزايدة ، بالإضافة إلى استقلال الحرفي في المنزل فهو مدير نفسه يعمل بالطاقة و السرعة التي يراها مناسبة له .

<sup>1</sup> - ناصر دادي عدون ، المؤسسة الاقتصادية ، دار المحمدية العامة، ط1، الجزائر، 1998، ص37.

### الفرع الثاني: ظهور المصانع

إن تراكم التغيرات التي شاهدها طرق الإنتاج الحرفي بما فيها المنزلي وارتفاع طلب المجتمع الأوروبي و ذلك لتطور الأذواق و المستوى الحضري من جهة ، و ارتفاع عدد السكان من جهة أخرى و كذلك الاكتشافات الجغرافية و ما كان لها من آثار ، أدت إلى ثراء طبقة الرأسماليين الذين امتلكوا أدوات إنتاج يدوية ، و عملوا على إيجارها لأشخاص و اسر داخل المنازل من اجل القيام بإنتاج طلباتهم التي كانوا يوفرون لها المواد الأولية ، و يطالبون بتنفيذها في أوقات و بمواصفات مناسبة تجعلهم أكثر ضمانا لوجودهم في السوق ، و في وقت لاحق استطاع هؤلاء التجار أن يقوموا بجمع عدد من الحرفيين تحت سقف واحد من اجل أن يتمكنوا من مراقبتهم بشكل أكبر و أن يستعملوا وسائل إنتاجهم بشكل أكثر استغلالا، و هكذا ظهرت المصانع في شكلها الأولي التي تتكون من أدوات بدائية يشتغل عليها العمال بأيديهم و تخضع إلى تنظيم يختلف عن تنظيم الوحدات الحرفية السابقة ، إذ أصبح فيها صاحب المحل هو الذي يشرف على عملية الإنتاج من بدايتها إلى نهايتها .

أما العامل فهو يقوم بتنفيذ برنامجه فقط على عكس في النظام الحرفي كان العامل هو الذي يتحكم في هذه العملية بكاملها ، و تخضع إلى تنظيم يختلف عن تنظيم الوحدات الحرفية السابقة ، إذ أصبح فيها صاحب المحل هو الذي يشرف على عملية الإنتاج من بدايتها إلى نهايتها ، أما العامل فهو يقوم بتنفيذ برنامجه فقط على عكس في النظام الحرفي كان العامل هو الذي يتحكم في هذه العملية بكاملها .<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: أساليب الإنتاج بعد ظهور المصانع

أ/المؤسسات الصناعية الآلية : إن اتساع السوق أكثر و الدور الذي لعبه الجهاز المصرفي في التطور الاقتصادي ظهرت المؤسسات الآلية الأولى التي كانت فيها وسائل العمل آلية بعد أن كانت في المصانع يدوية ، و حسب تعريفات بعض الاقتصاديين فان الآلة آنذاك لم تكن سوى جهازا مكونا من مجموعة من الأجزاء كانت ذات

<sup>1</sup>-g. depallens, et j. p. jobar, gestion financière de l'entreprise, 10eme édition, paris, serey, 1990, p478

شكل يدوي ، و عند آخرين فان الأدوات في الحرف كانت تستعمل طاقة محرك يدوية في حين أن الآلة هي أداة تستعمل طاقة محرك حيوانية أو مائية أو يدوية....الخ.

**ب/التكتلات و الشركات متعددة الجنسيات :** مع التطور المعاصر و نظرا لتوفر الظروف الملائمة و زيادة الإنتاج الصناعي و الزراعي الكبير ، كانت هناك ضرورة لهذه المؤسسات لإتباع عدة استراتيجيات تكتل فيما بينها للتغلب على المنافسة و كذا للدخول إلى الأسواق الخارجية ليس فقط في صورة موزع للسلع و الخدمات ، بل أيضا كمنتج في أكثر من بلد خارجي و هذا ما يدعى بالشركات متعددة الجنسيات و هي عبارة عن مؤسسات كبيرة اتجهت إلى التوسع خارج بلدانها الأصلية، و انتشرت في العديد من البلدان عبر العالم<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: ماهية المؤسسة الاقتصادية

إن التطرق إلى المؤسسة الاقتصادية يتطلب تحديد مفهوم دقيق و شامل لها و ما تحتويه من أهداف. لذا سنحاول في هذا المطلب الإلمام ببعض التعاريف المختلفة للمؤسسة الاقتصادية و كذلك مراحل تطورها.

### الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

عرفت المؤسسة الاقتصادية اهتمام كل الاقتصاديين و الخبراء و حاول كل منهم تحديد مفهوم شامل و دقيق للمؤسسة ، فادى إلى ظهور عدة تعاريف للمؤسسة الاقتصادية .

وقبل التطرق إلى تعريف المؤسسة سنوضح الفرق بين كل من:

- **المنشأة:** تعني مكان أو موقع أعمال الشركة.
- **المصنع:** المكان الذي تتم فيه تحويل المادة الأولية إلى سلع تامة الصنع.
- **الشركة:** تعني مجموعة من الأشخاص يرتبطون مع بعضهم البعض لتنفيذ مشروع مشترك أو غاية معينة في إحدى مجالات التجارة أو الصناعة و يساهم كل منهم بقسط من رأس المال.

<sup>1</sup> - عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4، الجزائر ، 2006 ، ص24.

هناك عدة تعريفات للمؤسسة أهمها:

يمكن تعريف المؤسسة على أنها: "منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما ، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية ، المادية و الإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني و مكاني".<sup>1</sup>

كما يعرفها مكتب العمل الدولي: "هيكل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي و لهذا المكان سجلات مستقلة".<sup>2</sup>

و أيضا تعرف المؤسسة على أنها: "كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني معين ، هدفه دمج عوامل الإنتاج من اجل الإنتاج أو/ و تبادل السلع و/ أو الخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين ، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة و هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزمني الذي يوجد فيه و تبعا لحجم و نوع نشاطه".<sup>3</sup>

و هناك تعريف للمؤسسة بالمفاهيم الحديثة سنتناولها كما يلي:

أ/ المؤسسة وحدة إنتاجية: نجد في كل بلد عدد كبير من المؤسسات التي تختلف من حيث الشكل القانوني، الحجم و طبيعة النشاط و للمؤسسة دور هام في اقتصاد السوق إذ أنها تقوم بإنتاج سلع أو خدمات، و كذلك توزيع الإيرادات، و حتى تتمكن المؤسسة من القيام بنشاطها الإنتاجي تستخدم عوامل إنتاج مختلفة هي: عمل، مواد أولية، منتجات نصف مصنعة، طاقة، تجهيزات إنتاجية،..... الخ، و تقوم المؤسسة بتحويل هذه العوامل إلى منتجات أو خدمات تقدمها إلى السوق، و المؤسسة في حاجة أيضا إلى معلومات و موارد مالية إذ تتحصل عليها من الأسواق المختلفة لعوامل الإنتاج و عند قيام هذه الأخيرة(المؤسسة) ببيع إنتاجها تتحصل على قيمة مضافة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - فرحات غول ، الوجيز في اقتصاد المؤسسة ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، ط1، الجزائر ، 2008، ص 8 .

<sup>2</sup> - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص30.

<sup>3</sup> - عبود صموئيل ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1 ، الجزائر، 1984 ، ص58.

<sup>4</sup> - أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص24.

ب/ المؤسسة كمنظمة: لقد عرفت المنظمة بأنها: " مجموعة أشخاص مجتمعين من اجل الوصول إلى أهداف معينة كل منظمة لها أنظمة، و معايير و قيم تقوم بوضع مجموعة عقوبات و مكافآت لجعل عناصرها يتقيدون بما تنتظر المنظمة من المساهمين فيها."<sup>1</sup>

تعد المؤسسة بمثابة منظمة لأنها تستجيب للمعايير الثلاثة التالية:<sup>2</sup>

- هي مجموعة اجتماعية إذ تجمع بين أشخاص يبحثون في نهاية الأمر عن تحقيق نفس الأهداف و منهم على الخصوص (المالكين أو المالك، المستخدمين، المقرضين إضافة إلى الموردين، الزبائن و حتى الدولة)
- هي مجموعة منظمة عقلايا تعمل في إطار تنظيم معين بحيث تكون ممارسة سلطة فيها معروفة و المسؤوليات موضحة بمختلف مستويات التنظيم الهيكلي للمؤسسة ، كما أن تقسيم العمل يكون معتمد فيقال عنها أنها مهيكلة و منظمة في شكل تسلسلي.
- هي مجموعة دائمة لا تحقق أهدافها إلا بعد مدة معينة من حياتها.

ج/ المؤسسة كنظام تقني اقتصادي: يعرف النظام بأنه: " مجموعة من العناصر المترابطة و المتفاعلة فيما بينها بشكل ديناميكي تقوم في مجموعها بنشاطات تشارك أو تصب في هدف مشترك " .

و للنظام أربع خصائص تمكنه من تحقيق الأهداف و هي:

- التأقلم بمتغير إذ يمكن للنظام أن يساير التغيرات التي قد تحدث في محيطه.
- القدرة على المراقبة: أي قدرة النظام على تثبيت نفسه على الطريقة المرسومة المؤدية إلى تحقيق الأهداف.

<sup>1</sup> - حسين إبراهيم بلوط، المبادئ و الاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2005، ص 79.

<sup>2</sup> - حاج صدوق بن شرقي، المؤسسة الاقتصادية العمومية و اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2004، ص15.



- قوة التعلم : أي بإمكان النظام أن يستفيد من كيفية معالجة الحالات التي فرضت التأقلم و يوظفها في حالات مماثلة.
- المصدقية: أي الثقة و تقاس بنتائجه.

أما الجانب التقني لهذا النظام مرتبط بالوسائل التقنية المادية أي التجهيزات المختلفة بما فيها الآلات و المعدات و الوسائل الأخرى التي تستعمل في إنتاج السلع و الخدمات بالجمع و التنسيق بينها و بين المواد الأولية و الوسائل البشرية و المعلومات التقنية و غيرها في إطار تكنولوجي معين يحدد كيفية التنسيق بين تلك الوسائل و كيفية الإنتاج . بينما يظهر الجانب الاقتصادي لنفس النظام من خلال توجيه سياسات المؤسسة و أهدافها من الناحية التجارية و توجيه استعمال عوامل الإنتاج بالشكل الذي يسمح بتغطية كل التكاليف و تحقيق فائض يتيح للمؤسسة الاستمرار في نشاطها و توسيعه أكثر.<sup>1</sup>

د/المؤسسة كنظام اجتماعي سياسي: يمثل المستخدمون في المؤسسة مجموعة اجتماعية يختلف أفرادها فيما بينهم باختلاف:

- ✓ مؤهلاتهم: أي الشهادة العلمية أو المهنية أو شهادة الاقدمية في مناصب العمل... الخ
- ✓ ثقافتهم: القيم و الأفكار و الأنماط السلوكية التي تميز كل فرد أو مجموعة من الأفراد.
- ✓ أهدافهم : أي الأهداف المختلفة التي يطمح لتحقيقها كل فرد أو مجموعة من الأفراد في المؤسسة، و يؤدي عادة هذا الاختلاف إلى تضارب المصالح بين الأفراد و الجماعات من جهة ثم بين هؤلاء و المؤسسة من جهة أخرى ، فتظهر نزاعات داخلية قد تؤثر سلبا على نشاطها مما يستدعي اللجوء إلى التشاور و التفاوض بهدف توحيد أهداف الجميع مع أهداف المؤسسة و هو الأمر الذي يتطلب الاستجابة إلى الحاجات الاجتماعية للمستخدمين و توسيع المشاركة في رسم السياسات و الأهداف و اقتسام السلطة بشكل يضمن توازن القوى داخل المؤسسة و بالتالي يؤمن استمرارية نشاطها في امثل الظروف الممكنة .

<sup>1</sup> - عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد و تسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2009، ص12.

هـ/ المؤسسة كمركز لاتخاذ القرارات: تتخذ المؤسسة بشكل مستمر قرارات متعددة تخص اختياراتها الاقتصادية التي تتيح لها إمكانية تحقيق أهدافها بأقصى فعالية ممكنة نجد تلك القرارات تتعلق مثلا بالتجهيزات التي يجب اقتناؤها لتوسيع الطاقة الإنتاجية إلى حد معين، أو بنوع و كمية السلع و أسعار بيعها لبلوغ حجم معين للنشاط و يمكن تصنيف تلك القرارات حسب درجة أهميتها إلى استراتيجية و التي ترمي إلى ازدهار المؤسسة على المدى البعيد ، و عملية تكتيكية تخص العمليات اليومية التي يتوقف عليها السير الحسن لنشاط المؤسسة .

أما عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة فهي من المهام الإدارية و تمر بالمراحل التالية:

✓ الشعور بوجود مشكلة.

✓ جمع المعلومات عنها و تحليلها.

✓ وضع الاختيارات الممكنة في القرارات.

✓ اختيار احدها.

✓ الشروع في التنفيذ و المراقبة.

و تعتبر الإدارة مسؤولة عن القرارات التي تتخذها أمام هيئة المالكين و كذلك أمام العمال، كما أن استقلالية المؤسسة أو حريتها في اتخاذ القرارات تعتبر نسبية(تتغير نتيجة لعدة ظروف) ، لأنها تصطدم في الواقع بالقيود و الالتزامات التي قد يفرضها المحيط و التي يجب احترامها مثل: الثقافة و التقاليد، النظام الاقتصادي السائد... الخ

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص الصفات و الخصائص التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية<sup>1</sup>:

❖ للمؤسسة شخصية معنوية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق و صلاحيات ، أو من حيث واجباتها و

مسؤولياتها اذا فالمؤسسة الاقتصادية شخص معنوي له حقوق و واجبات مثل الشخص الطبيعي.

❖ لها القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من اجلها.

<sup>1</sup> - موساوي نور الدين، واقع الاقتراض المصرفي للمؤسسة العمومية الجزائرية ، رسالة ماجستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2004، ص 41.

- ❖ كون المؤسسة قادرة على البقاء، لما يكفل لها من تمويل كاف و ظروف سياسية مواتية و عمالة كافية و قدرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.
  - ❖ التحديد الواضح للأهداف الاستراتيجية و البرامج و أساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى لتحقيقها، أهداف كمية و نوعية بالنسبة للإنتاج و لتحقيق رقم أعمال معين.
  - ❖ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها و يكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات، و إما عن طريق الإيرادات الكلية أو القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
  - ❖ لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها و تستجيب لتغيراتها، فالمؤسسة لا توجد منعزلة و إن كانت معاكسة لهذه الظروف فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها و أهدافها.
- و لا تقوم المؤسسة الاقتصادية إلا على الأركان الأساسية التالية:<sup>1</sup>

- القوانين الشرعية و القانون الأساسي المنبثق عنه و توابعه من مراسيم و تعليمات.
- مجموع العقود و المعاهدات التي تبرمها المؤسسة مع المتعاملين معها.
- المسؤول أو من ينوب عنه .
- المنتج و مشتقاته.
- الوسائل المادية و البشرية و التنظيمية للإنتاج.
- السوق و مراكز تبادل القيم.
- الزبائن و المستهلكون للمنتج و مشتقاته.
- المحيط العام المادي و المعنوي.

<sup>1</sup> - محمد مسن، التدبير الاقتصادي للمؤسسات تقنيات و استراتيجيات، دار ساحل للنشر، ط1، الجزائر، 2001، ص21.

### الفرع الثاني: المراحل المختلفة لحياة المؤسسة

تخلق المؤسسة و تنمو و تتطور و تتحول خلال حياتها و قد تنتهي إلى الاختفاء كما أن الأحداث التي تسبب في تحولها تكون أحيانا متوقعة ، منذ فترة طويلة مثل استراتيجية الانسحاب التي قد تتخذها المؤسسة أو بالعكس من ذلك قد تكون فجائية ، و هي على العموم تختلف فيما بينها من حيث طبيعتها و أهميتها و فيما يلي عرض و جيز لأهم تلك المراحل:<sup>1</sup>

#### 1/ ولادة المؤسسة: لكي تنشأ المؤسسة يجب عليها أن تستجيب قبل كل شيء لمشروع اقتصادي معين

بمعنى انه من الضروري أن يكون لها غرض يوضح مجال نشاطها المنتظر ، كاستغلال منتجات معينة مثلا و وسائل تسمح لها بتحقيق ذلك الغرض (مادية، بشرية) ، و حتى تكون لها حظوظ أوفر و معقولة للانطلاق ثم النمو و يجب عليها أن تتميز بما فيه الكفاية من المؤسسات الأخرى الموجودة و أن تلعب على أثر ذلك دورا خاصا في الحياة الاقتصادية من خلال استغلال اختراع جديد مثلا.

#### 2/ نمو المؤسسة: عادة ما تتخذ المؤسسة بعد نشأتها خيارا استراتيجيا ، هدفه النمو و الاستمرار و بالتالي

تحقيق أرباح أكثر أهمية من اجل ذلك قد تتبع عدة صيغ و أساليب للنمو منها مثلا التوسع من حيث الحجم، و كذلك التنوع من حيث السلع المنتجة أو الأنشطة المزاولة و الابتكار، الاختراع أو التوغل الاقتصادي في الأسواق الخارجية على الخصوص، فيقال في هذه الحالة أن المؤسسة تتميز بموقف "طموح" لكن بعض المؤسسات لا تطمح إلى النمو و توسيع الأفاق اذ نجدها تكتفي بما هي عليه من وضع اقتصادي و مالي، و مثال ذلك المؤسسات الصغيرة التي تبقى محافظة على حجمها طوال حياتها.

#### 3/ تحول المؤسسة: قد تتحول المؤسسة من حيث الحجم أو من حيث توزيع رأسمال الاجتماعي ، أو

كذلك من حيث نوع النشاط أو مكان الإقامة و مهما كان نوع التحول الذي تخضع له فإنه قد يحدث بشكل بطيء أو سريع.

**أ/ التحول من حيث الحجم:** قد تقرر المؤسسة من رفع حجم نشاط الإنتاج و البيع فانه يصبح من الضروري أن تدعم بوسائل مادية و بشرية إضافية، كما يجب لمحيطها أن يسمح لها بتحقيق مثل هذا التطور إذ يجب على سبيل المثال أن تتوفر المساحة الأرضية الكافية لتوسيع المؤسسة أو أن تتوفر الأيدي العاملة المطلوبة في المنطقة التي تكون متواجدة فيها، أما إذا شهدت المؤسسة تراجعاً هاماً في حجم نشاطها فإنها تضطر إلى الاستغناء عن أجزاء من قدراتها الإنتاجية و مواردها البشرية.

**ب/التحول من حيث رأس المال:** تتغير كيفية توزيع رأس المال الاجتماعي للمؤسسة، بين مالكيها تبعاً لعملية التنازل أو انتقال الملكية بالوراثة التي قد تحدث مع مرور الوقت، و في كل الحالات فان استراتيجية المؤسسة ترسم من قبل المالك أو مالكي أغلبية الأسهم أو الحصص.

**ج/التحول من حيث نوع النشاط:** يمكن لنوع النشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة أن يتغير بهدف التأقلم مع التطور التقني الحاصل مثلاً أو التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على السوق، و الظروف الاقتصادية عامة و في اغلب الحالات فان استراتيجية المؤسسة تعاد صياغتها تبعاً للأهداف الجديدة.

**د/ التحول من مكان الإقامة:** قد تلجأ المؤسسة إلى تغيير مكان تمركزها و إقامتها بحثاً عن ظروف أفضل و أمثل لمزاولة النشاط (توفر عوامل الإنتاج وانخفاض تكاليفها،....)، أو كذلك نتيجة لهزات عميقة و عنيفة في المنطقة التي تكون متواجدة فيها كالحروب.

**4/ اختفاء المؤسسة:** إذا كان اختفاء المؤسسات أمر محتوم فانه من الأفضل أن يحدث في شكل تحول، حيث يتم اجتناب أكبر قدر ممكن من الأضرار التي قد تنجر عن ذلك ( تسريح الأيدي العاملة مثلاً )، و تختفي المؤسسات عادة على أثر اندماج بعضها البعض أو التصفية أو كذلك بعد توقيف النشاط، كما يمكن لها أن تختفي بعد تجزئتها إلى عدة مؤسسات جديدة.

**أ/الاندماج:** قد تضطر المؤسسة التي تكون الوسائل الموضوعة تحت تصرفها غير كافية لتشغيلها في شكل مرضي، اللجوء إلى اختيار الاندماج مع مؤسسة أخرى أو أكثر، أو قد تقوم هذه الأخيرة بشرائها فتتجر على إثر ذلك من خصوصياتها السابقة وتشكل مع المؤسسة التي تندمج معها وحدة اقتصادية جديدة.

ب/ **التصفية:** يمثل موضوع تصفية المؤسسات فصلا مهما من القانون التجاري بحيث يصعب تلخيصه في جملة بسيطة، لكن يمكن القول أن عملية التصفية تتطلب بيع كل عناصر الأصول القابلة للبيع و تسوية كل حقوق المؤسسة على الغير، التي يمكن تسويتها بغرض تمكين دائني المؤسسة من استعادة حقوقهم كاملة قدر الإمكان، و ذلك حسب الأولوية التالية: الدولة، الضمان الاجتماعي (الأجراء، العمال و الإطارات) المقرضون، الموردون، و المساهمون وفي حالة توقيف النشاط فإن حقوق الغير على المؤسسة تؤمن بنفس الأسلوب.

### الفرع الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تؤدي المؤسسة أدوارا عديدة داخل محيطها و نجدها تعمل على تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- الأهداف الاقتصادية: تتمثل أهم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة فيما يلي:

أ/ **تحقيق الربح:** يعتبر تحقيق الربح المبرر الأساسي لوجود المؤسسة لأنه يسمح لها بتعزيز طاقتها التمويلية الذاتية التي تستعملها في توسيع قدراتها الإنتاجية و تطويرها أو على الأقل الحفاظ عليها، و بالتالي الصمود أمام منافسة المؤسسات الأخرى والاستمرار في الوجود، كما أن تحقيق الربح يعنى كذلك أن المؤسسة قادرة على تعويض و مكافأة كل المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين الذين شاركوها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في نشاطها، مما يعزز من ثقتهم فيها و تشجيعهم على مواصلة التعامل معها ومن هؤلاء نجد على الخصوص :

-المستخدمون: الذين يتحصلون بالإضافة إلى أجورهم على جزء من الربح على شكل إعانات مالية.

-المقرضون: الذين يسترجعون قروضهم بفوائدها في الآجال المتفق عليه.

-الدولة: فهي تقتطع لصالحها مختلف الرسوم و الضرائب.

-الشركاء: الذين يستفيدون من أرباحهم من خلال حصصهم و أسهمهم.

<sup>1</sup> - غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 12

ب / تلبية حاجات المجتمع: عندما تقوم المؤسسة ببيع إنتاجها بهدف تحقيق الربح فإنها تلي بنفس الوقت الحاجيات الاستهلاكية للمجتمع، و عليه يمكن القول بأن المؤسسة تحقق هدفين في نفس الوقت:

➤ تحقيق طلبات المجتمع ( المستهلكين ).

➤ تحقيق الأرباح.

ج / عقلنة الإنتاج: أي الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج و رفع إنتاجيتها من خلال التخطيط المحكم و الدقيق للإنتاج و التوزيع ثم مراقبة تنفيذ الخطط و البرامج ، و ذلك بهدف تفادي الوقوع في مشاكل اقتصادية و مالية و الإفلاس في آخر المطاف نتيجة لسوء استعمال عوامل الإنتاج .

2- الأهداف الاجتماعية: و تتمثل على الخصوص فيما يلي:

✓ ضمان مستوى مقبول من الأجور للمستخدمين

✓ تحسين مستوى معيشتهم.

✓ الدعوة إلى تنظيمهم و تمسكهم من خلال علاقات مهنية و اجتماعية بين الأشخاص

رغم اختلافاتهم في المستوى العلمي.

✓ توفير التأمينات و المرافق للعمال (التأمين الصحي، التقاعد، التأمين ضد حوادث

العمل).

3- الأهداف الثقافية و الرياضية: تتعلق هذه الأهداف بالجانب التكويني و الترفيهي و من بينها: توفير

الوسائل الترفيهية و الثقافية التي تعمل على إفادة العمال و أبناء العمال (المسرح، الرحلات،...) لأن ذلك له أثر بالغ على مستوى العامل الفكري و الرضا و الشعور باهتمام المؤسسة بهم.

✓ تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى، حيث انه مع تطور وسائل الإنتاج السريع أصبح

العديد من العمال لا يتحكمون في هذه التكنولوجيات بصفة جيدة ، و بالتالي فلا بد من

تدريبهم تدريبا كفيلا يمكنهم من التحكم الجيد في استعمال الوسائل الجديدة .

✓ تخصيص أوقات للرياضة و كذلك توفير وسائل الترفيه.

4-الأهداف التكنولوجية: تعتبر المؤسسة من أهم مصادر التطور التكنولوجي الذي لعب من جهته دورا

أساسيا في دفع عجلة التطور الحضري للبشرية، و يتضح ذلك من خلال ما يلي:

• البحث و التنمية: و هي العملية التي شملت تطويرا لوسائل و الطرق الإنتاجية إذ أصبحت

الكثير من المؤسسات، تهتم بتخصيص إدارة أو مصلحة كاملة تتكفل بهذه العملية و ترصد لها

أموالا طائلة.

و تكمن أهمية المؤسسة الاقتصادية فيما يلي: <sup>1</sup>

1/ الأهمية الاجتماعية: و يمكن حصرها فيما يلي:

أ/ توفير الشغل: إن إنشاء مؤسسات اقتصادية يعمل على توفير مناصب الشغل و هذا يسمح بامتصاص

البطالة من المجتمع، و تختلف نسبة توفير الشغل حسب حجم المؤسسة و نوع النشاط الذي تنشط فيه و كذا

التكنولوجيا المتبعة في المؤسسة.

ب/ التأثير على الأجور: للمؤسسة دور هام في تحديد الأجور و قوة استقطابها لليد العاملة، أو قصد

تحويل العمال نحو قطاع معين قصد تنميته و تطويره.

ج/ دفع عجلة التغيير: إن ظهور المؤسسات الاقتصادية في جهات ريفية أو مناطق تتأثر بتخلف عمراي

تعمل على التغيير، و ذلك بإنشاء مساكن للعمال و إعداد الطرق و المرافق العامة كما تقوم أيضا ببناء المدارس و

المستشفيات، وقد يؤدي ذلك إلى ظهور تجمعات سكانية أو مدن جديدة.

2/ الأهمية الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

⤵ ظهور منشآت تجارية جديدة: بحيث أن زيادة عدد السكان في منطقة أو مدينة

يؤدي إلى ظهور مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجديدة



و بالتالي ضرورة القيام بإعداد منشأة تجارية جديدة لتلبية حاجات العمال الجدد و تلبية مختلف مرافق الحياة الضرورية.

للم التأثير على الاستهلاك: إن سياسات البيع التي تتبعها المؤسسة تؤثر على استهلاك المجتمع، فزيادة المبيعات و تنوعها تؤدي إلى المنافسة و بالتالي انخفاض الأسعار في السلع المعروضة و هذا ما يفيد ذو الدخل المحدود .

### المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات و هيكلها التنظيمي

تأخذ المؤسسة الاقتصادية عدة أشكال مختلفة تبعا لمجموعة من المعايير و هذه المعايير التي يمكنها أن تتداخل فيما بينها لتشكيل مؤسسة ما. و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب إضافة إلى التعرف على هيكلها التنظيمي.

#### الفرع الاول : تصنيف المؤسسة الاقتصادية

تختلف معايير تصنيف المؤسسات الاقتصادية، فمنها ما يصنف حسب طبيعتها القانونية و منها ما يصنف حسب تقنيات الانتاج أو قطاعاته أو حسب أنواع الخدمات و سنتعرض فيما يلي الى مختلف معايير تصنيف المؤسسات الاقتصادية.

**أولاً: التصنيف القانوني:** على أساسه يتم تصنيف المؤسسة الى نوعين: المؤسسات الخاصة و المؤسسات

العمومية<sup>1</sup>

أ/المؤسسات الخاصة : هي مؤسسات تعود ملكيتها للفرد او مجموعة افراد يملكون حق اتخاذ القرار و هي

توجد على نوعين: المؤسسات الفردية و الشركات

أ.1- المؤسسات الفردية: و هي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة، و تتمثل المؤسسة الفردية

في صغار التجار و المهن الحرة كالأطباء و المحامين و غيرهم، و من خصائصها:

❖ السهولة في التنظيم و الإنشاء.

❖

<sup>1</sup> - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 30

❖ صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول و الأخير عن نتائج أعمال المؤسسة و هذا يكون

دافعا لها على العمل بكفاءة لتحقيق أكبر إيراد ممكن.

❖ مالك المؤسسة هو المسؤول الأول و الوحيد عنها، حيث يقوم بإدارتها و تنظيمها و

تسييرها و يرجع له الأمر في اتخاذ أي قرار يخص مؤسسته، كما يعهد الكثير من

المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.

كما أن للمؤسسة عيوب:

❖ قلة رأسمال و هذا مادام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإمداد المؤسسة بعنصر رأسمال.

❖ صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية.

❖ قصر و جهة النظر و الخبرة لدى المالك الواحد مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية.

أ.2- الشركات: هي عبارة عن مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، حيث يلتزم كل واحد

منهم بتقديم حصة من المال أو العمل على أن يتم اقتسام أو تحمل النتيجة النهائية لنشاط الشركة، و تنقسم

الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسيين:

أ.1.2/ شركات الأشخاص : "شركات التضامن" هي شركة قانونية تتكون من أشخاص يشتركون

في الحصص الاجتماعية لرأس مالها ، و يتقاسم الشركاء الأرباح و الخسائر كما يتقاسمون كذلك المهام الإدارية، و

تتعدى مسؤولية المشاركين في تسديد الديون من أموالهم الخاصة ، و من أمثلتها : شركات التوصية ، شركات ذات

المسؤولية المحدودة .

و من مزايا شركات الأشخاص نجد:

❖ سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عقد شراكة .

❖ نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة يسهل بذلك تسيير المؤسسة.

❖ من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء متفاهمين و مخلصين في أعمالهم أكثر من

اجل ازدهار الشركة و تحقيق الأرباح .

❖ زيادة إمكانية الاقتراض و بالتالي زيادة القدرة المالية للشركة.

و للشركة عيوب تتمثل في:

- ❖ إمكانية تعرض حياة الشركة للخطر بسبب وفاة أو انسحاب أحد الشركاء.
- ❖ المسؤولية التامة للشركاء في حالة الخسارة أو الإفلاس .
- ❖ وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات و سوء التفاهم و تناقض و تعارض بعض القدرات مما يعود سلبي على الشركة.

أ.2.2/شركات الأموال: هي شركة تتكون من مجموعة من أشخاص يقدمون حصص في رأسمالها على شكل أسهم و تكون قابلة للتداول، ثم إنشاء هذا النوع من الشركات بسبب مساوئ شركات الأشخاص و عدم استطاعة هذه الأخيرة تأمين مبالغ ضخمة لتمويل بناء المصانع ، لشراء الآلات ، و المعدات و تأمين الكميات الهائلة من الموارد الأولية، حيث أتاحت شركة الأموال للعديد من الأفراد استثمار ما لديهم من أموال فيها و من أمثلها : شركة المساهمة، و لشركات الأموال مزايا و مساوئ أهمها:<sup>1</sup>

- المزايا :

- تحديد مسؤولية المساهمين بنسبة مساهمتهم في رأسمال الشركة .
- الحصول على القروض بشكل أسهل و أسرع.
- تتمتع المؤسسة بحياة أفضل و أكثر استقرارا.

- العيوب :

- ظهور المشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسبب كثرة المساهمين فيها.
- تخضع إلى رقابة حكومة شديدة.
- بسبب عدم و جود حافز الملكية قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيرها غير المساهمين.

<sup>1</sup> - عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص25

ب/ المؤسسات العمومية: بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات يكون رأس المال مملوكا لمجموعة عمومية متمثلة في الدولة أو الجماعات المحلية، كما أن سلطة القرار ترجع إليها، و تنقسم بدورها إلى:<sup>1</sup>

ب.1- مؤسسات تابعة للوزارات: و تدعى المؤسسات الوطنية و تأخذ أحجاما معتبرة، وهي تخضع للمركز مباشرة أي لأحدى الوزارات و هي صاحبة إنشائها، والتي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعينها، تقدم إليها تقارير دورية عن نشاطها و نتائجها.

ب.2- مؤسسات تابعة للجماعات المحلية: و تتكون هذه المؤسسات في البلدية أو الولاية، أو تجمع بين البلديات أو الولايات أو منهما معا، و تكون عادة ذات أحجام متوسطة أو صغيرة و يشرف عليها منشيئها عن طريق إدارتها و تتمثل عادة في مجال النقل، البناء أو الخدمات العامة .

3 / المؤسسات المختلطة: تتكون هذه المؤسسات من طرفين الأول هو الدولة او مؤسسة عمومية و الثاني

يتمثل في القطاع الخاص، و من أسباب إنشاء هذه المؤسسات هي محاولة مراقبة بعض القطاعات الاقتصادية و التحكم فيها من طرف الدولة . و يتم إنشاء هذه المؤسسات بطريقتين :

أ/ الإنشاء من العدم: أي الاتفاق بين الطرفين للقيام بمشروع اقتصادي معين يتم تحديد أهدافه، حجمه، شروطه، و مدة حياته.... الخ، و يتم المساهمة في رأسماله من الطرفين و غالبا لا تقل مساهمة الطرف العمومي عن 51% في رأس المال، لان القرارات تؤخذ على أساس عدد الأصوات، و التي تقدر بدورها بعدد الأسهم في رأس المال، لكي تبقى المؤسسة مختلطة تسيير طبقا للأهداف العامة و للصالح العام .

ب/ طريقة التأميم: بموجب هذه العملية تستطيع الدولة حيازة جزء من رأسمال المؤسسة الخاصة، و يتم غالبا تعويض للجانب الخاص، و تخضع هذه الطريقة لنفس القاعدة لنسبة امتلاك رأسمال و لنفس الأسباب

ثانيا: التصنيف الاقتصادي للمؤسسة: في هذا الشكل يمكن تصنيف المؤسسات حسب معايير اقتصادية معينة فيمكن دراستها تبعا للنشاط الاقتصادي أو تبعا لحجمها.

<sup>1</sup> - موساوي نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 49.

1/ تبعاً للنشاط الاقتصادي: يمكن تصنيف المؤسسات تبعاً للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه و

عليه نميز هذه الأنواع:

أ/ المؤسسات الصناعية: و تنقسم بدورها تبعاً للتقسيم السائد في القطاع الصناعي

أ.1/ المؤسسات الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية: و تستعمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد

الزراعية إلى منتوجات غذائية و صناعية مختلفة ، وكذا صناعات تحويل و تكرير المواد الطبيعية من معادن و طاقة و كذلك صناعة الحديد و الصلب.

أ.2/ مؤسسات الصناعات التحويلية (الخفيفة): كمؤسسات الغزل و النسيج، مؤسسات الجلود... الخ

ب/ المؤسسات الفلاحية: و تجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها و منتوجاتها،

تربية المواشي حسب تفرعاتها أيضا ، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري و غيره من نشاطات مرتبطة بالأرض و الموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك .

ج/ المؤسسات التجارية: هي مؤسسات تهتم بالنشاط التجاري، حيث تشتري سلع و تعيد بيعها دون أن

تحدث عليها أي تغييرات.

د/ المؤسسات الخدمية: هي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل ، مؤسسات البريد و

المواصلات ، الصحة ، التعليم ... الخ.

هـ/ المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنك و المؤسسات التأمينية... الخ

كما يمكن تقسيمها حسب القطاع الاقتصادي إلى:

القطاع الأول: تشمل، فلاحية، صيد... الخ

القطاع الثاني: تتمثل في الصناعة، مباني، أشغال عمومية... الخ

القطاع الثالث: يسمى بقطاع الخدمات يشمل كل من التجارة، الصحة... الخ.

2/ تبعاً لحجم المؤسسة: اعتماداً على مجموعة من المقاييس كعدد العمال، قيمة رقم الأعمال، القيمة

المضافة، يمكن التمييز بين المؤسسات الصغيرة المتوسطة والكبيرة.<sup>1</sup>

أ/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد عرفت هذه المؤسسات بعدد العمال المستخدمين فيها، وهي المؤسسات التي يتحمل فيها المقاول شخصياً وبطريقة مباشرة كل المسؤوليات المالية، التقنية، الاجتماعية والتجارية وكذا المعنوية مهما كان شكلها القانوني فنجد مثلاً أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجمع ضمن التي تستعمل أقل من 500 عامل وتوزع إلى :

- المؤسسات المصغرة <Micro>: والتي تستعمل بين 1-9 عامل

- المؤسسات الصغيرة <Petite>: والتي تستعمل من 10-199 عامل

- المؤسسات المتوسطة <Moyenne>: والتي تستعمل من 200-499 عامل.

و ميزة هذا النوع من المؤسسات أنها تتكون في شكل مؤسسات عائلية، بسيطة الهيكل التنظيمي، وتستعمل طرق تسيير غير معقدة، وكذلك تعمل على توفير شبكة من التدخلات بين المؤسسات الكبيرة وتدعمها.

ب/ المؤسسات الكبيرة: هي المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عامل وتعتمد على رأسمال ضخم وتكنولوجيا عالية، تركز على مبدأ اقتصاديات الحجم أي هناك توسيع قدرات الإنتاج لتحصل على تخفيض في تكلفة الوحدة الواحدة، وهي ذات دور معتبر في الاقتصاد من خلال ما تقدمه سواء على المستوى الوطني الداخلي أو على مستوى السوق الدولية في شكل فروع لها مثل :

شركات متعددة الجنسيات : ترتبط هذه الفروع بالمركز عن طريق ميكانيزم والتدفقات من وسائل الإنتاج

و الأموال، و تتميز بالخصائص التالية :

- تزاول نشاطات تجارية وإنتاجية وتتواجد في بلدان متنوعة.
- على رأس كل نوع بلد معين مواطن خاص مثلاً: الفرع الفرنسي على رأسه فرنسي.
- على مستوى المقر الأصلي للمؤسسة مديرية عامة متكونة من أشخاص من مختلف الجنسيات.
- رأس مال المؤسسة موزع على المستوى العالمي.

<sup>1</sup> - فرحات غول، مرجع سبق ذكره، ص 118

### الفرع الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية

إن المؤسسات الاقتصادية تعتبر إحدى المجالات الحيوية في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال الوظائف التي تقوم بها.

#### أولاً : مفهوم الوظيفة في المؤسسة

للووظيفة عدة مفاهيم مرتبطة بالمستويات المأخوذ منها.

نعني بالوظيفة "مجموع المهام و العمليات التي تؤطر تلك الأنشطة المرحلية ، و تساهم في توجيهها نحو تحقيق أهدافها و تكون هذه العمليات و المهام مرتبطة فيما بينها من اجل تحقيق أهداف المؤسسة و أدى هذا الترابط و التطور إلى تعقيدات في تحديد الصلاحيات و المسؤولية حيث نجد تداخلا بين عدة وظائف في المؤسسة ، بحيث نجد أن كل الوظائف تعتمد على بعضهما لأداء التزاماتها.<sup>1</sup>

#### ثانيا : وظائف المؤسسة

أ/ الوظائف الإدارية في المؤسسة : عرفت الإدارة في المؤسسة الاقتصادية بعدة تعاريف من طرف

مختلف المختصين و الخبراء ، و المسيرين كما أن الادارة تتم مباشرتها من طرف عدة اطراف داخل المؤسسة كل حسب صلاحياته ، و من بين الوظائف التي تنتج ضمن الادارة نجد:<sup>2</sup>

1/ و وظيفة تحديد الاستراتيجية و اهدافها : اي تقوم الادارة في المؤسسة بوضع اهداف على المدى

القصير او الطويل، و تدخل هذه الاهداف ضمن استراتيجية تكون محدودة و مدروسة و مقيدة بقرارات يدلي بها مجلس الادارة مثل التوسيع في النشاط او التغيير في نوعه، بالإضافة الى ذلك زيادة في اصول المؤسسة و استثماراتها .

<sup>1</sup> - عبود صموئيل، مرجع سبق ذكره، ص 219

<sup>2</sup> - عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 30

2/ الوظيفة المعلوماتية في التسيير: كما هو معلوم أصبحت المعلومات و عملية انتقالها تلعب دورا هاما في عملية تسيير المؤسسات و اختيار القرارات الحكيمة و المجدية، و نقصد هنا بالمعلومات هي كل المعلومات المتعلقة بمحيط المؤسسة من اسواق و مؤسسات منافسة ، زبائن، موردين، وكل الاطراف الخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة اضافة الى المعلومات المتعلقة بمكونات المؤسسة و هذا لمعرفة المسير او المدير لكل ما يحدث ضمنها، و ليكون ايضا بدراية بكل المشاكل و المعوقات، و بالتالي حتى يتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة و في الوقت المناسب

3/ و وظيفة التخطيط : هي وظيفة ادارية يتم من خلالها و ضع خطط سواء طويلة الاجل او قصيرة الاجل للوصول الى الاهداف المسطرة ضمن استراتيجية المؤسسة، و يحدد بعض الاقتصاديين و الخبراء التخطيط في العمليات التالية :

➤ تطبيق الاختيارات المنجزة و مراقبة تنفيذها.

➤ تقدير تأثيرات المحيط على المؤسسة.

➤ توزيع و تخصيص الموارد لضمان تطبيق التخطيط .

4/ وظيفة إدارة الموارد البشرية: تعتبر من الوظائف المساندة داخل المؤسسة و تتمثل هذه الوظيفة في عملية تسيير الموارد البشرية المتوفرة لدى المؤسسة، و استغلالها أحسن استغلال و توجيهها إلى تحقيق أهدافها، و تقوم هذه الوظيفة على العمليات التالية:

✓ توفير ظروف العمل المناسبة لزيادة الإنتاجية لدى العمال

✓ العمل على اكتشاف القدرات و جذب الخيرات و وضعها في المكان المناسب.

✓ تقديم خدمات و توفير الرعاية للعمال للرفع من معنويات العامل و تحمسه للعمل ،

بالإضافة الى تكوينهم المتواصل و ذلك لزيادة معرفتهم الفنية و تنمية قدراتهم الإنتاجية .

5/ و وظيفة الإدارة المالية : تقوم هذه الوظيفة على تنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف

المؤسسة بشكل جيد، مع محاولة الوفاء بكل الالتزامات المستحقة في موعدها كما أنها تقوم بإصدار

قرارات متعلقة بعمليات مختلفة و هي :



➤ العمليات المتعلقة بالاستثمار و دراسة المردودية .

➤ العمليات المتعلقة بالتمويل و طرقه و مصادره.

➤ العمليات المتعلقة بتوزيع الأرباح .

ب/ وظائف الاستغلال في المؤسسة : تغير و وظائف الاستغلال جوهر نشاط المؤسسة الاقتصادية و هي

عبارة عن مجموعة العمليات و الأنشطة التي تساهم في تنفيذ البرامج و المخططات بالجانب العملي للمؤسسة التي

تنشأ عنها قيمة إضافية، و تندرج ضمن الوظيفة الاستغلالية عدة و وظائف تتمثل فيما يلي :<sup>1</sup>

1/ وظيفة التموين : تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي ينطلق بها نشاط المؤسسة ، و نقصد

بالتموين العمل على توفير مختلف عناصر المخزون او المواد الأولية من خارج المؤسسة، و هذا يعني شراء و حفظ

المخزونات لأجل تنفيذ البرامج و المخططات المتعلقة بنشاط المؤسسة، سواء كان هذا النشاط صناعي او تجاري.

و التموين في المؤسسة الاقتصادية يجب ان يكون بكميات و تكاليف متناسبة مع نشاطها و هذا من الأجل

تحقيق مردودية .

2 / و وظيفة الانتاج : نقصد بالانتاج هو مجموع العمليات التي تتم على المواد الأولية من اجل تحويلها

إلى منتجات قابلة للاستهلاك سواء كان استهلاك إنتاجي كما هو الحال بالنسبة للتجهيزات و الآلات او

استهلاك نهائي كما هو حال بالنسبة للمنتجات الغذائية ، أي تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة الصنع او

قابلة للاستهلاك .

3/ و وظيفة التسويق : تأتي هذه الوظيفة بعد الوظيفة الإنتاجية ، و تلعب دورا مهما في عملية تحقيق

المبيعات، و يقصد بها المهام و العمليات التي تقوم بها مجموعة من الأفراد داخل المؤسسة لضمان حركة المخرجات

من السلع و الخدمات المقدمة للسوق ، أي عملية تصريف المنتج و احداث المبيعات، و لقد تطورت هذه

الأخيرة لتكتسي عدة أشكال كالمبيعات على الحساب و المبيعات نقدا.

<sup>1</sup> - حسين ابراهيم بلوط، مرجع سبق ذكره، ص 21

و تقوم الوظيفة التسويقية على المزج بين أربعة عناصر أساسية و هي: <sup>1</sup>

أ/ السلعة : و هي تلك المجموعة من العوامل المالية و الشكلية التي يتم تركيبها و تصميمها لإشباع

رغبات المستهلكين

ب/ التسعير : يجب أن يكون هناك تناسب بين القدرات الشرائية للمستهلكين و سعر السلعة، لذلك

يتوجب على المنتج تحديد السعر الأمثل إذا أراد البقاء في السوق .

ج/ التوزيع: يعني استخدام قنوات التوزيع المتاحة من أجل توفير السلعة في أقرب مكان من مكان تواجد

المستهلك، أي إيصال السلعة إلى المستهلك و ذلك بمساعدة و مساهمة مجموعة من الوسطاء متمثلين في تجار

الجملة و التجزئة.

د/ الترويج: أن عملية الترويج تحقق عملية الاتصال بين المنتج و المستهلك و يعتبر عنصرا هاما في المزيج

التسويقي لأنه يزود المستهلك بمختلف المعلومات عن السلعة و يشمل الترويج:

-الإعلان : التلفزة، الصحف، المجلات... الخ.

- ترقية المبيعات: كالمؤتمرات، الأفلام، المعارض،... الخ.

- العلاقات العامة: من خلال المحاضرات، الندوات... الخ.

<sup>1</sup> - محمد ابراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة الحديثة ، دار المستقبل للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 1997، ص2

## الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية

للهيكل التنظيمي أهمية كبيرة في المؤسسة لارتباطه بالهيكل المادي فيها و هو يبين لنا مختلف المستويات في المؤسسة التي تختلف باختلاف الهيكل التنظيمي .

## أولاً: تعريف الهيكل التنظيمي

يعرف على انه: "نظام مؤلف من شبكات المهام أو الوظائف تقوم بتنظيم العلاقات و الاتصالات التي تربط أعمال الأفراد و المجموعات معا، و الهيكل التنظيمي الجيد يجب ان يتضمن عنصريين هامين يكونان مصدر قوة للمؤسسة و هما تقسيم العمل بحسب الاختصاص، و التنسيق من اجل انجاز المهام بفاعلية لتحقيق أهداف المؤسسة بشكل أفضل"<sup>1</sup>

## ثانياً : أنواع الهياكل التنظيمية

يتميز الهيكل التنظيمي بمبدأ التدرج الذي يحدد العلاقات نحو الاتجاهات الأربعة، الأعلى، الأسفل و على الجانبين و قد يظهر على أساس التسلسل القيادي و قد يكون على أساس وظيفي يحدد مجالات للحقوق لمختلف المناصب ، و يكون على شكل هرمي تتوسع السلطة و المسؤولية حسب التدرج في المستويات.

و يرتبط الهيكل التنظيمي بشكل كبير بحقيقة المؤسسة و طرق تنظيمها و كذلك تصور حركتها الجماعية، حيث يتم الوضع الهيكل التنظيمي ليستجيب لإحدى الخصائص

أو أكثر.

يمكن أن نجد أنواع مختلفة من الهياكل أهمها:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - فرحات غول، مرجع سبق ذكره، ص 230.

<sup>2</sup> - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص 204

أ/ الهيكل التنظيمي حسب فرق العمل: تتكون من مجموعة أفراد لديهم معارف و خبرات من مختلف الوحدات و الإدارات بالمؤسسة ، و هذه الفرق هي أساس الهيكل ، حيث يحدد لهم هدف معين في زمن معين و يتحملون مسؤولية رسمية مشتركة في ذلك ، و يفترض في هذا النوع من التنظيم و التنسيق التفاهم بين أفراد الفرق و كذا الفهم الجيد للفرد لدوره و دور زملائه و تنتهي مسؤولية المجموعة او الفرقة بانتهاء المهمة، ليعاد تكوين مجموعة أخرى لهدف آخر .

ب/الهيكل التنظيمي الشبكي : في هذا النوع تتداخل أدوار مديري المجموعات او الفرق مع مديري الوظائف و كل منهما يعتمد على الآخر، و بهذا تتزايد امكانيات تضارب و تداخل الاختصاصات مما سيتوجب تحديد جيد لخطوط المسؤولية و السلطة لكل من المديرين، كما أن هذا النوع هو الجمع بين التنظيم الوظيفي و بين تنظيم فرق العمل.

ج/ التنظيم الفيدرالي : هو اشبه إلى التنظيم الوظيفي و هو يتميز باستقلالية بين الانظمة الفرعية ، أو وحدات المؤسسة، التي يكون على رأس كل منها مدير مسؤول على نتائجها و طرق تحقيقها ،ضمن إطار الاستراتيجية الكلية للمؤسسة ، و يكون التركيز فيه على الأداء في تحقيق أهداف المديرية، كما يفترض وجود الوسائل الكافية للمتابعة سواء للمديرين أو للمدير العام للمؤسسة ،خاصة من جانب نظام معلومات جد منظم و فعال .

### المطلب الرابع: الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية

لكل مؤسسة هيكل مالي يتناسب و احتياجاتها المالية، و من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على الهيكل المالي للمؤسسة و قوائمها المالية.

### الفرع الأول: الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية

لا يقتصر عمل المدراء الماليين على مجرد التعرف على مصادر الأموال بل ان يحصل عليها بأفضل الشروط و أن يشكل ذلك المزيج من الأموال الذي يترتب عليه اكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، و يعرف هذا المزيج بالهيكل المالي .

### أولا : مفهوم الهيكل المالي

يعرف الهيكل المالي على انه: "تشكيلة المصادر التي تحصلت المؤسسة منها على الأموال المطلوبة لغرض تمويل استثماراتها و هو يتضمن جميع الفقرات المكونة لجانب الخصوم و حقوق الملكية"<sup>1</sup>.  
كما أيضا على انه: "يتكون من جميع أشكال و أنواع التمويل سواء ملكية أو اقتراض و أيضا سواء من مصادر قصيرة أو طويلة الأجل."<sup>2</sup>

### ثانيا: مكونات الهيكل المالي

يمكن للمؤسسة توفير الأموال عن طريق مصادر مختلفة لتمويل استثماراتها أهمها:<sup>3</sup>

1/مصادر التمويل المقترضة قصيرة الأجل: يطلق مصطلح الديون قصيرة الأجل على مجموعة الديون التي

تستخدم لتمويل نشاط الاستغلال و تكون قصيرة الأجل لأنها لا تتجاوز السنة، و توجد العديد من أنواع الديون في المدى القصير و التي نذكر منها ديون الاستغلال.

و لقد عرف التمويل قصير الأجل على انه: " ذلك الالتزام الذي يتوجب سداده خلال مدة زمنية لا تزيد عن السنة

الواحدة"، و تنقسم مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى الائتمان المصرفي و الائتمان التجاري.

<sup>1</sup> - سمية لزغم، اثر الهيكل المالي على القرارات المالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، فرع مالية المؤسسة، كلية العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دفعة 2012، ص 3

<sup>2</sup> - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 128

<sup>3</sup> - محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص 360

2/ مصادر التمويل المقترضة طويلة الأجل: تسعى المؤسسات إلى توفير الموارد المالية من مصادر متعددة و بأشكال مختلفة وفقا للظروف السائدة في الأسواق المالية ، و توجهات إدارتها بشأن تحمل المخاطر من عدمها ، و بناء على ما تقدم فان التمويل الطويل الأجل يعد من مصادر التمويل الأساسية للمؤسسات و من أهم هذه المصادر: القروض طويلة الأجل و السندات .

و كملاحظة لا بد ان نفرق بين الهيكل المالي هو الذي يظهر كيفية قيام المؤسسة بتمويل أصولها المختلفة و بين هيكل رأس المال و الذي يعرف بالتمويل الدائم للمؤسسة الذي يتكون عادة من القروض طويلة الأجل و الأسهم الممتازة و حق الملكية، و يستبعد جميع أنواع الائتمان قصير الأجل، و على هذا الأساس فان هيكل رأس المال يعتبر جزء من الهيكل المالي للمؤسسة.

### الفرع الثاني: القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية

تعد القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، و التي من خلالها تتمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة و ما حققته من نتائج.

#### أولاً: تعريف القوائم المالية

تمثل القوائم المالية ترجمة لمكونات أية مؤسسة اقتصادية حيث تعرض أصول و خصوم تلك المؤسسة و إيراداتها و مصروفاتها ، اي تشخيص قدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها من جهة و مواصلة عملها في الميدان الاقتصادي من ج أخرى، يتم إعدادها بشكل سنوي لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين الخارجيين من ضمنهم المؤسسات المالية، الضرائب و العملاء الذين لهم ارتباطات مالية مع المؤسسات بمختلف صورها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد العالي بن قاشوش، التنظيم المحاسبي و أثره على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دفعة 2013/2012 ص 8

ثانيا: مكونات القوائم المالية

تتكون القوائم المالية مما يلي: <sup>1</sup>

أولا: الميزانية العامة

تمثل إحدى الركائز المهمة في بيان صورة المؤسسة للأطراف المتعاملة معها فهي تترجم بالأرقام ما تملكه المؤسسة من الأصول و الخصوم.

تتكون الميزانية العامة من العناصر التالية: <sup>2</sup>

أ/ الأصول: تعرف بأنها الأشياء ذات القيمة المملوكة للمؤسسة، تضمن تحقيق منافع مستقبلية محتملة

تتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة، و بدوره تنقسم إلى:

أ.1/ الأصول غير المادية: و هي الأصول المعنوية التي تبقى لفترة طويلة و تدور على المالك منافع

مستقبلية متوقعة، فهي ضرورية لتشغيل المؤسسة و تضم شهرة المحل، العلامة التجارية،... الخ

أ.2/ الأصول المادية : و هي الأصول المحتفظ بها من قبل المؤسسة اما من اجل استخدامها في الانتاج

او في شكل لوازم او السلع او الخدمات ، و اما من اجل ايجارها للغير او لاحتياجات ادارية، و هي ينتظر ان تستعمل

لأكثر من فترة محاسبية (الأراضي ، المباني، المعدات .. الخ)

أ.3/ الأصول المالية : تعتبر من العناصر الهامة في ميزانية المؤسسة و تشمل :

➤ المساهمات.

➤ الأصول المالية.

أ.4/ المخزونات : تشمل كل السلع الموجودة لدى المؤسسة في تاريخ الجرد و التي تستهلك خلال الفترة

المالية و التي لا تزيد مدتها عن السنة (البضائع المواد و اللوازم، و المنتجات نصف المصنعة و التامة الصنع)

أ.5/ المدينون : الذين يمثلون المبالغ المستحقة على الغير اتجاه المؤسسة وتشمل:

➤ أصول الضرائب

➤ الزبائن و المدينون الآخرون .

<sup>1</sup> - ام الخير دماش، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البنية الجزائرية، رسالة ماجستير، فرع مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم

التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دفعة 2010، ص 75

<sup>2</sup> - عبد العالي بن قاشوش، مرجع سبق ذكره، ص 9

أ.6/ خزينة الأصول: و العناصر المماثلة لها، تمثل القيم المتبقية من الموارد بعد تمويل الاستثمارات، المخزون و الديون الممنوحة للزبائن، حيث تتوزع بين المبالغ الموضوعة في البنك و الصندوق و الودائع تحت الطلب و التوظيفات قصيرة الأجل .

ب/ الخصوم : تعرف على أنها "الالتزامات الاقتصادية القائمة على المؤسسة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها و قياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها"<sup>1</sup>.  
و تتمثل الخصوم في:

ب.1/ حقوق الملكية : تتمثل في حصة الملاك، و التي تتكون من رأس المال المدفوع و التغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل و اجراء توزيعات الأرباح، و تزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك و صافي الدخل و تقل من خلال توزيعات الأرباح.  
ب.2/ الالتزامات : هي تضحيات مستقبلية متوقعة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التعهدات الحالية لوحدة معينة بنقل او تحويل اصول او توفير خدمات لأصول اخرى في المستقبل، نتيجة لمعاملات او احداث ماضية .  
كما تشمل عناصر الخصوم ما يلي :

- ✓ الأصول الخاصة قبل التوزيعات المقررة و المقترحة بعد تاريخ الإقفال، مع ملاحظة الرأس المال المدفوع، الاحتياطات، النتيجة الصافية للفترة و العناصر الأخرى .
- ✓ الخصوم غير الجارية ذات فائدة.
- ✓ الموردون و الدائنون الآخرون.
- ✓ خصوم الضرائب (الضرائب المؤجلة) .
- ✓ مؤونات الاعباء و الخصوم المماثلة .

معلومات أخرى تستوجب إظهارها في الميزانية:

- ✓ توضيح طبيعة و نوع كل من الاحتياطات التي تظهر ضمن الاموال الخاصة .
- ✓ الحصة التي تزيد مدتها عن السنة فيما يخص المدينون و الديون.

المبالغ الواجبة الدفع و المستحقة :



- للمؤسسة الأم.
- للفروع.
- للوحدات الشريكة في الجمع .
- للجهات الأخرى المرتبطة (المساهمين، المسيرين).

#### ثانيا: قائمة الدخل

هي عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء و النواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة، تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون اما ربح او خسارة ، و تهدف الى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة ، وكذا المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار و توقيت و درجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل .

تمثل عناصر قائمة الدخل:<sup>1</sup>

أ/ النواتج : هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخولات او زيادة الأصول أو

انخفاض الخصوم ،التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة .

ب / الأعباء: تعرف على أنها انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة، باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة.

و في تعريف الأعباء يشمل أيضا الخسائر و كذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع ، الأجور و الاهتلاكات .

<sup>1</sup> - عبد العالي قاشوش، مرجع سبق ذكره، ص 15

### ثالثا : قائمة التدفقات النقدية

تعتبر هذه القائمة من القوائم الهامة جدا و الإجبارية فهي الحجر الأساسي لتحليل المالي و الغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر النقدية و فيما استخدمت و مقدار التغير في رصيده خلال الفترة، و تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية و تشمل هذه القوائم كل من :

أ/ الأنشطة التشغيلية : و تتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المؤسسة و تدخل في تحديد صافي

الدخل ، مثل المتحصلات من الزبائن و الفوائد كذلك تسديد المصرفيات و الموردين و العاملين و سداد الفوائد.

ب/ الأنشطة الاستثمارية : هي الخاصة باقتناء و بيع الأصول و كذا التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن

العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير و تحصيلها و اقتناء الاستثمارات و التنازل عنها .

ج/ الأنشطة التمويلية : وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث

الحصول على رأس المال جديد من الملاك أو المساهمين و إمدادهم بالفوائد ، وكذا مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين و سدادها .

### رابعا: قائمة تغيرات الأموال الخاصة

يتم خلالها تحليل التغيرات المنحجرة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة.

قائمة تغيرات الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب إدراجها و المتعلقة بالحركات المرتبطة ب:

❖ النتيجة الصافية للفترة .

❖ كل عناصر النواتج و الأعباء الأرباح و الخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة.

❖ تأثير تغيرات الطرق و تصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة .

❖ النتيجة الإجمالية للفترة و التي تناسب مجموع العناصر السابقة.

❖ العمليات الخاصة بزيادة و نقصان الأموال الخاصة .

❖ توزيع النتيجة و مخصصات المقررة خلال الفترة

### المطلب الخامس: الموارد المستخدمة في المؤسسة الاقتصادية.

يعني بالموارد المستخدمة في نشاط المؤسسة كل الإمكانيات و الموارد المختلفة اللازمة للمؤسسة للقيام بنشاطاتها و تحقيق أهدافها المبرمجة على أساس ارتباطها و علاقاتها الفعالة و الدائمة، و هذا يتوقف بالدرجة الأولى على التنسيق و التنظيم، و يتدرج منه هياكل منظمة و توزيع محكم و بالتالي حيوية في نظام الإنتاج في حد ذاته و تنقسم هذه الموارد إلى ثلاثة أنواع:<sup>1</sup>

1/ الموارد البشرية: تتمثل في مجموعة من العمال أي بعبارة أخرى حجم العمال و المكونين لجميع المصالح

و الوحدات المتمثلة لهياكل المؤسسة و يمكن تقسيم الموارد البشرية إلى:

أ/ الفئة المنتجة: و هي مجموعة من العمال و المساهمين بطريقة مباشرة في عملية الإنتاج و يتمركزون

في القسم الإنتاج و قسم الصيانة (المهندسون و التقنيون).

ب/ الفئة غير المنتجة: تتمثل في الفئة التي تخدم عملية الإنتاج بطريقة غير مباشرة و تتمثل في المسيرين

و مراقبي العمال و الحراس.

2/ الموارد المالية: تتمثل في الاعتمادات المالية المقدمة من طرف الجهات المختصة وفق الخطة الاستثمارية

العامة التي تتبعها المؤسسة .

3/ الموارد المادية: يقصد بها الأصول المنتجة بما فيها أجهزة الإنتاج المختلفة و الآلات و المعدات و معدات

النقل لجانب الأصول الثابتة المتمثلة في المباني و الأراضي الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.

### المبحث الثاني: محيط (بيئة) المؤسسة الاقتصادية

تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة متنوعة و معقدة ، و عليه فان معرفة البيئة من المهام الأساسية للاستراتيجيين من خلال جمع المعلومات عن التغيرات التي تحدث فيها و مدى تأثيرها على المؤسسة ، لأن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على

مدى تكيفها مع البيئة الخارجية بطريقة تزيد من درجة استفادتها من الفرص و تزيد من قدرتها على مواجهة

<sup>1</sup> - العربي دخموش، مرجع سبق ذكره ، ص 40

التحديات البيئية ، كما أن تقسيم هذه البيئة يسمح للمؤسسة بالتعرف على نقاط قوتها و نقاط ضعفها ، و منه أخذ فكرة كافية عن مدى قدرتها على استغلال الفرص أو تفادي التهديدات التي تفرضها البيئة الخارجية .

### المطلب الأول: تعريف محيط المؤسسة

لقد قدمت له عدة تعاريف، يمكن تعريف البيئة على: "أنها كافة المتغيرات التي لها علاقة بأهداف المؤسسة و تؤثر بالتالي على مستوى كفاءتها و فعاليتها ، هذه المتغيرات منها ما يخضع إلى حد كبير لسيطرة الإدارة ، مثل مستوى أداء العاملين وكفاءة تشغيل عناصر الإنتاج من مواد خام و آلات و مجهود العاملين، و منها ما لا يخضع لسيطرة الإدارة مثل القرارات السياسية و الاقتصادية للدولة و عادات و تقاليد و معتقدات أفراد المجتمع".<sup>1</sup>

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها: " تلك القوى و العوامل الفاعلة و المؤثرة داخليا و خارجيا في أعمال المؤشر داخليا و خارجيا في أعمال المؤسسات و نشاطاتها".<sup>2</sup>

هناك تعاريف أخرى للبيئة نلخصها فيما يلي:<sup>3</sup>

تعريف واران و فواش "تتمثل البيئة في تلك الأحداث و المنظمات و القوى الأخرى ذات الطبيعة الاجتماعية و الاقتصادية، و التكنولوجية، السياسية و الواقعة خارج نطاق السيطرة المباشرة للإدارة".

### المطلب الثاني: أهمية دراسة المحيط من طرف المؤسسة

بالرغم من اختلاف أحجام و قدرات المؤسسات ، و درجة تأثيرها في السوق و في الأطراف الأخرى ، إلا أنها جميعا تهتم إلى ابعاد الحدود بالمحيط الذي تعيش فيه، حيث ازدادت حد في المنافسة على جميع المستويات و أصبحت مرتبطة بعوامل الإنتاج أكثر فأكثر و ليس بالأسعار فقط للمنتج النهائي ، و من الأسباب التي جعلت المؤسسة تهتم بمحيطها و تراقبه باستمرار هي:

✓ أن المؤسسة لا تنشط في فراغ بل هي مرتبطة أماميا و خلفيا، بشبكات من المتعاملين و الأسواق و الهيئات و الأفراد، وعليها التأقلم في عملية التعامل معها.

<sup>1</sup> - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 42

<sup>2</sup> - حاج صدوق بن شرقي، مرجع سبق ذكره، ص 35

<sup>3</sup> - حسين إبراهيم بلوط، مرجع سبق ذكره ، ص 110

- ✓ أن مختلف الأفراد و الهيئات و المؤسسات تؤثر في المؤسسة ، و في بعضها أيضا ، و تفرض على المؤسسة قيودا و حدودا من طبائع مختلفة ، ثقافية ، اجتماعية ، اقتصادية و بيئية... الخ.
- ✓ أن المؤسسة في الواقع متكونة من شبكة من الأفراد و الجماعات ، وكل منها لها أهداف و اتجاهات قد تختلف و قد تتلاقى نسبيا ، و هؤلاء الأفراد و الجماعات عمال ، مديرين ، هم أطراف في محيطها او مصدرهم منه ، و كل ما فيه من عوامل اقتصادية ، سياسية و اجتماعية يؤثر فيهم و يؤثرون فيه.
- ✓ المؤسسة تقوم باستعمال الموارد المختلفة من المحيط ، و تقدم إليه مخرجاتها فيهمها إذن مكان و جود أسعار و نوعية هذه العوامل كمدخلات لها ، و في نفس الوقت تهمها ليس فقط متطلبات المحيط في الوقت و الكمية و النوعية ، بل أيضا يهتمها ما يمكن ان تلبيه مؤسسات أخرى منافسة في نفس الوقت.
- ✓ أن المؤسسة قد تقبل على اختيارات، أو قرارات ذات وزن مؤثر على ليس فقط عملها اليومي و نتيجتها الدورية، بل على حياتها ووجودها كلية، فإذا كانت تغيرات أسعار الموارد و منتجات منافسيها تهمها في تحقيق نتائجها في دورة معينة فهي تؤثر على حياتها في المستقبل و كل نتيجة اليوم لها اثر على تطورات المؤسسة في المستقبل القريب و البعيد .
- ✓ ان السوق يشهد تطورا عنيفا في مختلف العناصر المحددة للطلب و العرض مثل تغير الأذواق، التغير المستمر في التكنولوجيا ، وكذا التفاعل و الاحتكاك بين المجتمعات و النقابات، كما أصبحت عملية البحث و التطوير في المؤسسات تلعب دورا مهما فيها ليس فقط لتوجيه الطلب و الاستهلاك بل أيضا لتوجيه عرض المؤسسات المؤثرة و المتأثرة فيما بينها .

### المطلب الثالث: مكونات محيط المؤسسة

ستعرض في هذا المطلب الى مكونات محيط المؤسسة و ذلك بالتطرق الى المحيط المباشر و غير المباشر للمؤسسة.

#### الفرع الأول: محيط المؤسسة المباشرة

و يشمل الأطراف و المتغيرات التي تتعامل بشكل مباشر مع المؤسسة، وهي مجموعة من الأنظمة الفرعية تحت النظام الأوسع و هو محيط المؤسسة الأبعد، و تتمثل هذه الأطراف في:<sup>1</sup>

1- سوق السلع و الخدمات: وهي نقطة التقاء بين المؤسسات المنتجة و المستهلكين و الأطراف المختلفة في النظام الاقتصادي، و السوق في الواقع هو مكان تتم فيه المعاملات بين الطرف الذي يعرض و الطرف الذي يطلب.

2 - سوق التمويل : هو نقطة التقاء بين المؤسسة و مورديها .

3- سوق العمل : هو نقطة التقاء بين المؤسسة كطالب للعمل و الأفراد المستعدين و القادرين على العمل .

4- سوق المال: هو نقطة التقاء بين المستثمرين، أو مستعملي الأموال الذين يطلبونها من جهة و عارضي الأموال أو المدخرين من جهة أخرى.

5- نظام التربية و التكوين خارج المؤسسة: يتكفل بنقل المعارف، الأفكار الاقتصادية السياسية و الفلسفية لأفراد المجتمع

6- النظام القانوني: يحدد الحقوق و الواجبات للمؤسسات و لمختلف المتعاملين الاقتصاديين معها.

<sup>1</sup> - حسين ابراهيم بلوط، مرجع سبق ذكره، ص 121

7- نظام العلاقات مع الإدارة : يعمل على تحديد علاقة المؤسسة بالإدارة الوطنية و ما يفرضه وجودها من حقوق تجاهها، و مختلف هذه الأطراف أو الأنظمة التي لها علاقة مباشرة مع المؤسسة تسهل تحديد العلاقة فيما بينها و تتميز باليومية و الوضوح و ذات تفاعلات يومية .

### الفرع الثاني: المحيط غير المباشر

و يمكن عرضه في أربعة مكونات رئيسية أهمها:

أ/ النظام الاقتصادي و البيئي: يضم هذا النظام مختلف العمليات و الأنشطة الاقتصادية التي تسمح بالإنتاج و توزيع و استغلال ، أو استعمال الموارد الطبيعية أو الموارد المرتبطة بالطبيعة مباشرة أو النظام المادي من موجودات و عناصر طبيعية ، بالإضافة إلى موارد معلومات و غيرها ، من اجل العملية الاقتصادية، و للمؤسسة تفاعلات و تدخلات مع هذا النظام باعتبارها كنظام اقتصادي بدورها، و تخضع فيه لأهم القيود و الشروط و التي تسعى إلى التكيف معها .

ب/النظام العلمي و التقني: هو نظام لخلق، تطوير و نقل المعارف و حفظها و هو الفضاء الذي يتم فيه البحث عن قوانين طبيعية توجه و تؤثر في الأنظمة المادية و الإنسانية ، و كذا استعمالها في تطبيقات تقنية لتحقيق أهداف محددة .

ج/ النظام الديمغرافي و الثقافي: و هو النظام الذي يحدد عدد أفراد المجتمع و في نفس الوقت قيمه و ثقافته و تقاليده، و هذا النظام يترجم حالة تطور المجتمع من جانب الوضعية المهنية و فئات الأعمار،... الخ، و هي عناصر تتأثر بتفاعلات مثل الولادات، الوفيات، تحديد أو تنظيم النسل و غيرها من العوامل .

د/النظام الاجتماعي و السياسي: و هو النظام الذي تحدده فيه العلاقات بين المجموعات و الأفراد و كذا تقسيم أو توزيع السلطة فيما بينها، وهو النظام الذي تتكون العلاقات الاجتماعية فيه على أساس عدد من العوامل مثل الارتباط بالميثاق العائلي أو النوادي... الخ كما يتم فيه تنظيم السلطة انطلاقا من حق الفرد في التحكم في أشياءه الشخصية و كذلك تنظيم الهيئات السياسية، و الإدارية إلى يتم على أساسها تنظيم و توجيه المجتمع.

### المطلب الرابع: تأثير المحيط في المؤسسة

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف كيف تتأثر و يؤثر المحيط في المؤسسة.

#### الفرع الأول: تأثير المحيط في المؤسسة

تتأثر المؤسسة بمحيطها بواسطة عوامل الإنتاج التي لا يمكن لها أن تحصل عليها إلا من خلال مجتمعها الذي تنتمي إليه هذا المجتمع، الذي يشمل أشخاصا يقدمون قوتهم العضلية و الفكرية في صورة عمل، و من بين هذه العوامل هي:<sup>1</sup>

أ/ اثر تكوين الإنسان في المؤسسة : يلعب الإنسان في هذه الحياة الدور الأول في حركتها إذا يعتبر المخلوق الوحيد الذي يستطيع التصرف بمنطق و حكمة ،وتحدد نتائج هذا التصرف بكيفية انجازه ، وهذه الكيفية ترتبط بدورها بنوعية تكوينه و ثقافته، من هنا فالمجتمعات تسهر على تكوين أفرادها تكوين يسمح لها بالتطور المتوازن و المستمر.

وهذه الأخيرة لا تحقق الا بواسطة المؤسسات الاقتصادية التي يعود إليها الدور الرئيسي في ذلك ، و يمكن لأفراد المجتمع أن يؤثروا في المؤسسة بثلاثة طرق :<sup>2</sup>

1- بواسطة العامل: يرتبط العامل بالمؤسسة عند تقديمه لها قوة عمله التي تظهر في شكل عمل يتبلور في المنتجات التي يشارك في انتاجها .

2- بواسطة المستهلك: من بين أهداف المؤسسة من نشاطها طرح منتجاتها في السوق، إذا يتلقاها المستهلك الذي يتوقف تصرفه بطبيعته المكتسبة

3- بواسطة المسير: يعد مسير المؤسسة أو مديرها عضو أساسي في تنظيم و إدارة نشاطها.

<sup>1</sup> - ناصري داداي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 125

<sup>2</sup> - محمد مسن، مرجع سبق ذكره، ص 30



ب/ اثر المواد الأولية : تعد المواد الأولية ، سواء على شكلها الخام أو بعد تحويل من العناصر التي يتوقف عليها نشاط المؤسسة كما و نوعا ، فتوفيرها بشكل كاف و مستمر ، و بنوعية مقبولة يبعد المؤسسة عن التوقفات عن النشاط الا أن هذه المواد يلعب فيها العنصر البشري دورا مهما خاصة مع التطور التقني، إذ أصبحت عملية مراقبة و تسيير المخزونات ذات أهمية في حياة المؤسسة ، كما ان نوعية و كمية المواد تتعلق بكفاءات أفراد المجتمع و المؤسسات التي تحضرها، و بمدى تطورها التكنولوجي ، حيث تشهد بعض المجتمعات نقصا فادحا في هذه المواد في حين تقوم بإنتاجه اصطناعيا او بإنتاج آلات ووسائل استعمال هذه المواد بشكل يضمن الاقتصاد فيها إلى اقصى حدود

ج/ اثر التطور التكنولوجي: تستعمل المؤسسة ، من ضمن عوامل الإنتاج ، و وسائل تتمثل في الآلات و المعدات المختلفة ، تكون قد أنتجت في مؤسسات أخرى ، داخل او خارج الوطن ، و يتوقف مستوى الإنتاج في المؤسسة المستعملة لهذه الوسائل بمستوى تطور هذه الأخيرة من جهة ، و بمدى كفاءة استعمالها ، اي بمدى جودة و ملائمة التقنيات التي تحصل عليها العمال من جهة ثانية، و هنا أيضا يلعب العنصر البشري الدور الأساسي سواء في اختراع و إنتاج الآلات أو في استعمالها.

### الفرع الثاني: تأثير المؤسسة في المحيط

ان وجود المؤسسة الاقتصادية داخل المجتمع و في حيز مكاني معين، يجعلها تتفاعل معه و تؤثر فيه كما تتأثر به، ذلك بواسطة إنتاجها و تصرفاتها التي قد تفرضها على المجتمع في حالة قوتها و ضخامتها ، و يمكن أن نفرق بين نوعين من أثار المؤسسة على المحيط و هما :

1/ الأثار الاجتماعية : يمكن حصر الأثار الاجتماعية التي تمس المحيط في نقاط مختلفة أساسية و منها الايجابي و السلبي، و تختلف درجة التأثير طبقا لاختلاف نوع النظام الاقتصادي الذي توجد به المؤسسة ، و كذلك باختلاف حجم المؤسسة ووزنها الاقتصادي و المالي في المجتمع و تتمثل هذه الأثار فيما يلي :

أ/ توفير الشغل: أن إنشاء مؤسسات اقتصادية يعمل على توفير مناصب شغل يزيد عددها او

ينقض تبعا لحجمها ، فهو يسمح بدون شك بامتصاص البطالة من المجتمع.

ب/التأثير على الأجور: فبقوة المؤسسة ووزنها المالي تقوم برفع الأجور خاصة عند محاولة استقطابها

لليد العاملة إلى مكان تقل فيه هذه الأخيرة

ج/تغير نمط معيشة السكان: بظهور مؤسسات في جهات معينة من نفس البلد او في بلدان

معينة، ينفصل السكان عن نمط حياتهم السابقة، حيث تفرض عليهم المؤسسات الجديدة نظم معينة من وقت العمل و وقت الراحة و ما ينتجه من طرق عيش.

د/ التأثير على الاستهلاك : بسياسات البيع و الديون التي تتبعها المؤسسة تؤثر على استهلاك

الاجتمع كما و نوعا، فزيادة المبيعات و تنوعها يؤدي إلى المنافسة و بالتالي انخفاض الأسعار مع التنوع في السلع المعروضة .

ه/التأثير على البطالة: لقد رأينا أن زيادة المؤسسات يمتص البطالة، إلا أن الحالة العكسية عند

تصفية المؤسسة التي تتم في حالة إفلاسها يؤدي إلى تسريح العمال مما يزيد في عدد البطالين .

2/الآثار الاقتصادية العامة : بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية فللمؤسسة دور مهم في تغير وجه النشاط

الاقتصادي الوطني، لأنها تعبر عن جزء من أعوان هذا الاقتصاد ، و من الآثار الاقتصادية للمؤسسة في المجتمع:

أ/ دفع عجلة التعمير : ظهور مؤسسات اقتصادية في جهات ريفية او أمكنة تتميز بتأخر عمرانها ، تعمل

على التعمير و ذلك بإنشاء المساكن لعمالها و كذلك اعداد الطرق و المرافق العمومية حيث يتم إنشاء المدارس و

المستشفيات، و قد يؤدي ذلك الى ظهور تجمعات سكنية أو مدن جديدة

ب/ظهور منشآت تجارية : بزيادة عدد السكان في منطقة او مدينة ، و هو ما ينتجه ظهور مؤسسة او

مؤسسات اقتصادية جديدة ، يجعل من الضروري إقامة منشآت تجارية جديدة لتلبية حاجات العمال الجدد و يتبعها

مختلف مرافق الحياة الضرورية.

المطلب الخامس: نتائج تقييم بيئة المؤسسة

بعد ان تتعرف المؤسسة الاقتصادية على بيئتها تقوم بتقييمها و ذلك بعد تحديد نقاط قوتها و ضعفها و هذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تحليل الأبعاد البيئية

ناقش العديد من المفكرين تحليل الأبعاد و الخصائص البيئية و اثارها على المؤسسة ، و ذلك من حيث عدم التأكد و تعقد البيئة و مدى استقرارها ، و من بين اهم الدراسات تلك التي قام بها الكاتب "Duncan" الذي اقترح بعدين أساسيين يحددان درجة عدم التأكد و هما:<sup>1</sup>

1/ بالنسبة لتعقد البيئة : تشير الى مدى تعدد العناصر و المكونات البيئية التي تتعامل معها المؤسسة و مدى تجانسها ، فالمؤسسة التي تتعامل مع عدد كبير من مكونات العناصر البيئية غير المتجانسة في احتياجاتها و خصائصها ، تعمل في بيئة معقدة ، اما المؤسسات التي تتعامل مع عدد محدود من العناصر البيئية ذات الاحتياجات المتشابهة ، فهي تعمل في بيئة بسيطة .

2/ اما بالنسبة لاستقرار البيئة : فيشير الى مدى عدم الاستقرار و التغير في المكونات و العناصر البيئية . يمكن التمييز بين اربع درجات مختلفة من التأكد البيئي اعتمادا على بعدي التعقد و عدم الاستقرار .

1.2/ البيئة البسيطة – الثابتة : تتصف بعدم تأكد منخفض بفعل و جود عناصر بيئية قليلة و متشابهة في

نفس الوقت ، فضلا على ان هذه العناصر تميل الى الاستقرار خلال فترة زمنية معينة (البقال ، محطة البنزين)

2.2/ البيئة المعقدة – الثابتة : تتميز بانها ذات درجة متوسطة من عدم التأكد (عدم تأكد منخفض باعتدال

) و ذلك لوجود عدد كبير من العناصر البيئية غي المتشابهة ، و ان تغيرت فإنها تتغير بشكل تدريجي العناصر البيئية غي المتشابهة ، وان تغيرت فإنها تتغير بشكل تدريجي و متوقع (الجامعات ، المعاهد ، شركات التأمين )

3.2/ البيئة البسيطة – المتغيرة : و هي ذات درجة عدم تأكد عالية نسبيا ، و يرجع ذلك الى وجود عناصر بيئية

قليلة و هي نوعاها متشابهة و تتغير باستمرار و لا يمكن التنبؤ بها (صناعة الاطفال ، لعب الاطفال )

<sup>1</sup> -سعد ماهر حمزة، علم الاقتصاد، دار المعارف، ط 1، مصر، 1980، ص95.

4.2/ البيئة المعقدة المتغيرة: تتميز بأعلى درجة عدم التأكد لأنها تشمل على عدد كبير من العناصر البيئية غير

المتجانسة و تتغير بشكل سريع و غير متوقع.

### الفرع الثاني: نتائج تقييم البيئة الداخلية المؤسسة

ان قيام المؤسسات بالتعرف على بيئتها الداخلية او بعبارة أخرى تقسيم إمكانياتها الداخلية ، بهدف إلى استخلاص نقاط القوة و نقاط الضعف التي تتميز بها المؤسسة

- مفهوم نقاط القوة : هي المزايا و الإمكانيات التي تتمتع بها المؤسسة بالمقارنة بما يتمتع به المنافسون ، أو أنها عبارة عن موارد و قدرات محورية تمثل مجالات للتمكن و سمات ايجابية متاحة يمكن للمؤسسة ان تبني عليها فتبحث عن الفرص التي يمكن اقتناصها و الافادة منها بتوظيف هذه القوة .
- مفهوم نقاط الضعف : هي مجالات للقصور في موارد المؤسسة و او مهارات مديريها ، تؤثر سلبا على ادائها و تفوت عليها اقتناص فرص و يتطلب الامر تصحيحها و تقويمها لتقليل اثارها السلبية.

### الفرع الثالث: نتائج تقييم البيئة الخارجية

من أهم النتائج التي تتوصل اليها المؤسسة من تعرفها على مكونات البيئة الخارجية التي تتميز بدرجة مختلفة من التعقد و الاستقرار، تحديد من جهة التهديدات التي قد تواجه المؤسسة ومنه العمل على تفاديها والتخلص منها بطريقة ذكية و من جهة اخرى تحديد الفرص المتاحة في السوق و التي لا بد من التفكير العقلاني للمسيرين من أجل استغلالها وفي كلتا الحالتين فان الأمر يتطلب اليقظة المستمرة من طرف المؤسسة

- مفهوم الفرص : هي التغيرات الموازية في البيئة الخارجية للمؤسسة والتي تؤثر ايجابيا عليها، أي أن الفرصة السوقية هي مجال يمكن أن تتمتع فيه المؤسسة بمركز تنافسي في السوق يجعلها متميزة عن منافسيها و تزيد من قوة جذبها للزبائن و قدرتها على تقديم ما يحتاجونه من منتجات.

أو بعبارة أخرى القدرة على كشف ما يفترقه الزبائن و تقديم منتج جديد يحتاجونه و لا يتواجد في السوق او يتواجد ولكن بمستوى أقل مما يتوقعه الزبائن مع الاشارة الى ان الفرص تأخذ أشكالا مختلفة كأن يخرج منافس قوي

من السوق... الخ

- مفهوم التهديدات : هي التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية في غير صالح المؤسسة و تؤثر عليها سلبا، اي هو متغير خارجي يميل لان يكون طويل الأجل مع غياب او تواضع قدرات او تحركات فاعلة للتعامل معه، مثل ظهور منافس قوي، صدور تشريع او قرار سياسي معاكس مما يؤدي الى تضائل و تواضع المركز السوقي للمؤسسة<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

إن الهدف الأساسي من الوجود الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية هو البقاء في طريق الربح والنمو، ولتحسيد ذلك لابد من إيجاد قالب تنظيمي يضمن التوزيع المتناسق بين الأدوار والوظائف داخل المؤسسة بصفة تكاملية وكذا يجب تبني نمط تسيير استراتيجي يتصف بالفعالية و الكفاءة، وفي هذا المجال يأتي دور الوظيفة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية وهي وظيفة غاية في الأهمية والحساسية كونها تمثل العصب الأساسي في المؤسسة حيث يعود إليها الدور الأساسي في مواجهة المنافسة أو التصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي، وهذا من خلال عملياتها الأساسية التي تتركز على البحث في الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة والبحث في المصادر التمويلية بالكمية المناسبة والتكلفة الملائمة.

### المطلب الاول : ماهية الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف في نشاط المؤسسة فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطاتها من إنتاج أو تسويق أو غيرها من وظائف أخرى دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط.

<sup>1</sup> - فرحات غول، مرجع سبق ذكره، ص 56

### الفرع الاول: تعريف الوظيفة المالية

تعد الوظيفة المالية من الوظائف الاساسية لقيام و استمرار النشاط الاقتصادي، حيث تطور مفهوم الوظيفة و ظهر مفهومان ، مفهوم تقليدي و آخر حديث.

#### أ/ المفهوم التقليدي

" هي مجموعة المهام و العمليات التي تسعى في مفهومها الى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة".

كما عرفت ايضا على انها: "النشاط الذي يتركز اساسا على تحصيل الاموال بالطريقة الأقل كلفة"<sup>1</sup>.

من خلال هذين التعريفين نستنتج أن الوظيفة المالية اصبحت مماثلة لمفهوم التمويل .

#### ب/ المفهوم الحديث:

عرفت الوظيفة المالية على انها: "الوظيفة المالية هي دراسة المشاكل التي تعالج تحصيل و استعمال رؤوس الأموال من طرف المؤسسة."<sup>2</sup>

وكما عرفت أيضا بأنها: "الوظيفة المالية هي مجموعة من المراحل:

المرحلة الأولى تشمل مجموع المهام و العمليات التي تسعى إلى البحث عن الأموال

المرحلة الثانية تتمثل في تحديد الحاجات التي يزيد بها من الأموال .

<sup>1</sup>-منير ابراهيم هندي، الادارة المالية ، المكتب العربي الحديث، ط5، الأردن، 2003،ص87

<sup>2</sup>-محمد سعيد عبد الهادي، الادارة المالية، دار حامد للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص17

أما المرحلة الثالثة و الأخيرة فتتعلق باختيار أحسن الإمكانيات التي تسمح بتحقيق خططها بشكل عادي و الوصول إلى أهدافها <sup>1</sup>.

الوظيفة المالية لها مكانة استراتيجية داخل المؤسسة إذ أصبحت تتدخل في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط المالي.

### الفرع الثاني: أهداف الوظيفة المالية

يمكن تقسيم الأهداف التي تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيقها إلى هدفين أساسيين هما:

**أولاً: الأهداف العامة:** و نقصد بها تلك الأهداف التي تسعى المؤسسة ككل إلى تحقيقها، و تقع

المسؤولية الكبرى على المدير المالي، لأنه الشخص الذي تتجمع لديه كل السياسات المالية و هذه الأهداف:

- هدف تعظيم الربح: من خلال حسن تخصيص و استثمار الموارد المالية على الأصول و الأنشطة

المختلفة، و مرونة تحويلها من أصل أو من نشاط آخر.

- هدف تعظيم الثروة: يتضمن هذا الهدف تحقيق عائد أعظمي على الاستثمارات حيث يحصل المساهم

على عائد في شكل أرباح موزعة و هو هدف طويل الأجل، و يعمل على زيادة القيمة الحالية

لاستثمارات الملاك.<sup>2</sup>

**ثانياً: الأهداف الخاصة:** و هي خاصة بكفاءة التسيير في الإدارة المالية نفسها و تتمثل في توفير

الشروط لبقاء المؤسسة و استمرارها، و تتمثل هذه الأهداف في:<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- محمد عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص13

<sup>2</sup>- محمد مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص22

<sup>3</sup>- محمد سعيد عبد الهادي ، مرجع سبق ذكره، ص130

• دراسة الإمكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على الأموال المطلوبة بمعنى المقارنة بين مختلف البدائل و اقتراح أحسنها مرد ودية و أقل تكلفة.

• تسيير خزينة المؤسسة و سيولاتها المالية ، أي الاحتفاظ بالقدر الكافي من السيولة بما يمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة ، أي حسن تسيير المدخلات و المخرجات المالية.

• مراقبة الأموال في الاستعمال بمعنى تسجيل كل العمليات و متابعة التكاليف.

و تكمن أهمية الوظيفة المالية فيما يلي: <sup>1</sup>

❖ تغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة.

❖ تسهر الوظيفة المالية على اختيار المزيج المالي من أصول خاصة أو تمويل ذاتي و ديون بمختلف استحقاقاتها و الذي يحقق لها أحسن مردودية بأقل تكاليف.

❖ تنفيذ البرامج المالية بمعنى تقوم الوظيفة المالية بمتابعتها و توجيهها و الحرص على أن تتم العملية

المالية ضمن الخطوط المرسومة لها سابقا في الخطة، و في البرنامج الذي يوزع خلال فترات السنة في

شكل موازنات لتغطية مختلف الحاجات من الأموال ن و في نهاية كل فترة تتم مراقبة البرامج المنفذة

للمقارنة بين ما نفذ مع ما كان مبرمجا و مخططا مسبقا.

<sup>1</sup> - منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 80



### الفرع الثالث: دور الوظيفة المالية

تتمثل دور الوظيفة المالية فيما يلي:<sup>1</sup>

أ/ دور الوظيفة المالية في المشروع: تتوقف أهمية و حجم الوظيفة المالية إلى حد كبير على حجم المشروع، فالمشروعات الصغيرة تمارسها بصفة عامة من خلال الادارة المحاسبية، بينما يزداد دور الوظيفة المالية مع نمو المشروع و بذلك تبرز الادارة المالية، و مع كبر حجم المشروع يزداد نشاط الوظيفة المالية ليشمل تقييم و متابعة المركز المالي.

ب/ الدور الأخلاقي للوظيفة المالية: إن المال قوة، من بيده هذه القوة و يجيد استخدامها و توظيفها

تشكل مركز قوة له ليس فقط لحيازته على هذه القوة أو لقدرته على استخدامها بل و كذلك لما تمليه هذه القوة و ما تفرضه من اضطلاع و مراقبة لكافة الأنشطة في المنظمة التي تحتاج لهذه القوة في تسيير أمورها، و نظرا لهذا المركز الهام و المهمة الحساسة و جب أن يكون هنا دور مكمل لهذا الدور المالي و هو الدور الأخلاقي المهني الذي بدونه لا يمكن أن يلتزم المسؤول عن المهمة المالية بأخلاقيات التعامل و المعاملة في مجال وظيفته.

و من الأمور التي يجب مراعاتها من الادارة أثناء قيامها بمهامها المختلفة و التي تقع ضمن دورها الأخلاقي ما يلي:

- ❖ مراعاة السرية في التعامل مع المعلومات المالية
- ❖ مراعاة المسؤولية الاجتماعية فيما يقترح أو يتخذ من قرارات مالية تمس مصالح الآخرين.
- ❖ العمل على تحسين أوضاع العاملين في المؤسسة، و ذلك بدعم الحوافز المالية و المعنوية من

رواتب و أجور و تعويضات... الخ.

<sup>1</sup> - سعد ماهر حمزة ، مرجع سبق ذكره، ص 60

## المطلب الثاني: مهام المدير المالي ووظائفه

إن المهام الخاصة بالوظيفة المالية كان في السابق يقوم بها المنظم صاحب المؤسسة والذي يمثل المدير في نفس الوقت

## الفرع الأول: مهام المدير المالي

المدير المالي هو الشخص المسؤول بجدارة عن تنفيذ الوظائف المالية، و المدير المالي الذي لا يؤدي دور ديناميكي في اتخاذ القرارات على الدوام يعد شخص غير مهم يضاف الى ذلك أن قرارات الادارة العليا هي مجال اهتمامه و عند ذلك يصبح شخص اداري مهم، و حتى ينفذ هذا الأخير الوظائف فانه يقوم بمهام التخطيط و الرقابة المالية و تدبير الأموال و غيرها، و تتمثل مهام المدير المالي فيما يلي:<sup>1</sup>

✓ البحث و الحصول على الأموال

✓ تحديد كلفة كل مصدر من مصادر التمويل

✓ تخصيص الأموال

✓ انشاء علاقات مع المصارف المختلفة و تطويرها

✓ الاشراف على تنفيذ السياسة المالية المعتمدة في كافة نشاط المؤسسة و مراقبتها

✓ تخطيط الأرباح

✓ الاشراف على اعداد الحسابات الختامية للمشروع.

✓ مساعدة المدير العام في تفهم نتائج التقارير المالية.

و من هنا نكتشف مهام و صلاحيات المدير المالي عن الدور الذي يؤديه لتنفيذ وظائف الادارة المالية، وانعكاس ذلك على أهداف المؤسسة و بالذات هدفها الرئيسي تعظيم ثروة المساهمين ، وبالتالي فالمدير يقوم ببذل قصارى جهده لتحقيق هذا الهدف من خلال اتخاذ القرارات التي تنطوي على مجموعة من المبادلات بين العائد و المخاطرة .

<sup>1</sup> - محمد علي العامري، الادارة المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، مصر، 2007، ص19

## الفرع الثاني: وظائف المدير المالي

بالرجوع إلى القوائم المالية الأساسية للمشروع يمكن استخلاص ثلاث وظائف للمدير المالي و هي:<sup>1</sup>

## 1 / دراسة وتحليل البيانات المالية : تختص هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية إلى شكل أو نمط

بحيث يمكن استخلاصها لمعرفة جوانب القوة والضعف في المركز المالي للمشروع، وتخطيط عمليات التمويل في المستقبل وتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب، لذلك فإن الأداء الجيد لهذه الوظيفة ضروري لأداء الوظائف الأخرى الخاصة بتحديد هيكل الأصول والمركز المالي للمؤسسة.

## 2 / تحديد هيكل أصول المؤسسة: يحدد المدير المالي نمط هيكل الأصول وأنواعها كما تظهر بقائمة

المركز المالي ويعني ذلك تحديد كمية النقود المستثمرة في الأصول الثابتة والأصول المتداولة، وبعد تحديد هيكل الأصول يحدد بقدر الإمكان الحجم الأمثل الاستثماري في كل نوع من أنواع الأصول المتداولة وأن يحدد أيضا ما هي الأصول الثابتة التي ينبغي استخدامها، ومتى تصبح هذه الأخيرة متقدمة فنيا ومن ثم يتم استبدالها أو تطويرها، وبذلك يتضح أن مسألة هيكل الأصول ليس بالأمر السهل حيث يتطلب ذلك التعرف على العمليات الماضية وتفهم الأهداف طويلة الأجل.

## 3/ تحديد الهيكل المالي للمؤسسة: يوجد نوعين من القرارات الخاصة المالي، يتصل النوع الأول من

القرارات يقوم بتحديد المزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل، ويعتبر ذلك من أهم القرارات المالية لأثره على الربحية والسيولة العامة، أما النوع الثاني من القرارات ذات أهمية أيضا، حيث يدور حول تحديد أيهما أكثر منفعة للمؤسسة، القروض طويلة أو قصيرة الأجل في وقت معين، فقد تفرض الظروف أنواع معينة من القرارات وقد يتطلب البعض منها تحليلا ودراسة معمقة للبدائل المتاحة والتكاليف والآثار المترتبة على كل منها في الأجل الطويل.

يتضح مما سبق أن الوظائف الأساسية للمدير المالي ذات علاقة بالمركز المالي للمؤسسة، فقيام هذا الأخير بتحليل وتقييم الميزانية فهو يحلل ويدرس الوضع المالي للمؤسسة ككل، ويمكنه بذلك من ضبط أو تنظيم العمليات المالية للمؤسسة.

<sup>1</sup> - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 23

## المطلب الثالث: الإدارة المالية في المؤسسة

تقوم الوظيفة المالية باختيار التمويل الأفضل والأمثل بالنسبة للمؤسسة ودور الإدارة المالية في ذلك

## الفرع الأول: الإدارة المالية كوظيفة و كوحدة إدارية

إن في استعمال مصطلح الإدارة المالية مشكلة كبيرة فيمكن اعتبارها وظيفة أو نشاط، كما يمكن اعتبارها القسم أو الإدارة التي تقوم بهذه الوظيفة (المالية) وهناك فرق كبير بين الإدارة المالية كوظيفة وبينها كوحدة إدارية فالأولى تعني الوظيفة المالية التي تتعلق بالنواحي المالية للمشروع والثانية تعني الوحدة الإدارية التي تتولى هذا المشروع.<sup>1</sup>

## الفرع الثاني: مكانة الإدارة المالية في المؤسسة

إذا نظرنا إلى الوظيفة المالية نظرة عامة وجدناها هي واحدة في جميع المؤسسات وهذا من ناحية مظاهرها الرئيسية، معنى هذا أن الاعتبارات المالية توجد في جميع المشروعات ولكن أهمية الوظيفة أو الإدارة المالية تتوقف إلى حد كبير على حجم المشروع فالمشروعات الصغيرة تمارس الوظيفة المالية من خلال الإدارة المحاسبية، بينما تبرز الإدارة المالية كوحدة مستقلة تتمتع بعلاقة مباشرة مع رئيس مجلس الإدارة من خلال رئيس القطاع المالي والإدارة المالية. تختلف أهمية الإدارة المالية ما بين المؤسسات صغيرة الحجم والمؤسسات التي تتميز بكون حجمها ولهذا فإن الطرق التي تتبعها المؤسسات المختلفة في تنظيم الوظيفة المالية تختلف اختلافا ملحوظا باختلاف طبيعة وحجم المؤسسات، حيث نجد في المؤسسات الصغيرة الحجم، صاحب المشروع هو المسؤول الوحيد عن كل من وظيفة الإنتاج، التسويق، التمويل والعديد من الوظائف الأخرى أحيانا .

أما في المؤسسات المتوسطة وكبيرة الحجم فتوجد إدارة مستقلة تقوم على عاتقها الشؤون المالية ويطلق على هذا المشروع من الإدارات بالإدارة المالية، و يطلق على رئيسها المدير المالي فينبغي على المدير المالي أن يكون قريبا من قمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة وهذا بسبب الأهمية الكبرى لعملية التخطيط والرقابة والتي تعتبر المدير المالي هو المسؤول عنها، كما أنه لا يمكن ايكال هذه المسؤولية إلى مسؤوليات أقل بسبب تأثير القرارات المالية على حياة المؤسسة كلها وهذا يعتبر أمرا مهما.

فبالرغم من القرارات النهائية التي تتعلق بالميدان المالي قد يتخذها مجلس الإدارة إلا أن المدير المالي يساهم مساهمة فعالة في عملية الوصول الى قرارات سليمة في كثير من الأمور التي تتعلق بالوظيفة المالية وبالوظائف الأخرى للمؤسسة.

<sup>1</sup> - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 23

### المطلب الرابع: التخطيط المالي بالمؤسسة الاقتصادية

تقوم جل المؤسسات بإعداد خططاً لنشاطاتها، على المدى الطويل، المتوسط و القصير الأجل.

#### الفرع الأول: تعريف التخطيط المالي

يعرف التخطيط المالي على انه: "مجموعة من الأنشطة المتعلقة بتحديد صور الحاجة الى الأموال، و المصادر المختلفة التي يمكن الحصول منها على التمويل، و تكلفة الحصول على الأموال من كل مصدر و مدى تحقيق عائد يغطي او يفوق هذه التكلفة، و ما قد يتوقع من مشكلات مقترنة بالحصول على التمويل من مصدر أو مصادر معينة".<sup>1</sup>

كما يعرف ايضا: "قيام المدير المالي بإعداد خطة تكفل تحقيق التناسق بين تدفق الأموال بحيث تتوفر الأموال السائلة الكافية لمقابلة اوجه الانفاق أو الاستثمار بشكل مستمر".<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: عناصر التخطيط المالي

يعتبر التخطيط من أهم وظائف المدير المالي حيث أنه يقوم بتخطيط الاحتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت هذه الاحتياجات قصيرة أو طويلة الأجل، وتعتبر الميزانيات النقدية الأداة الأساسية للتخطيط المالي بنوعيه القصير والطويل الأجل باعتبارها تزود المدير المالي بمعلومات مفيدة عن حجم الفائض أو العجز النقدي المتوقع، وتوقيت حدوثه واتخاذ القرارات المناسبة لتصرف ذلك الفائض واتخاذ الإجراءات الضرورية لتغطية العجز كما أنه من الضروري التركيز على مظهرين أساسيين من التخطيط في الإدارة المالية و هما:<sup>3</sup>

أ/ اختيار مصادر التمويل : توجد عدة اعتبارات تؤثر على قرار اختيار مصادر التمويل ففي بعض

الحالات قد يتم الاختيار على أساس شخص يبحث من جانب المقترض، بينما في أحيان أخرى قد يكون المصدر المستخدم هو المصدر الوحيد المتاح وفي أغلب الأحيان تعطى اهتمامات خاصة لتكاليف التمويل، فالمؤسسة تريد الحصول على أموال بأقل تكلفة ممكنة ومن المهم جدا أن تكون مصادر التمويل المستخدمة ملائمة لطبيعة الأصول

<sup>1</sup> - جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1999، ص534

<sup>2</sup> - محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص 30

<sup>3</sup> - جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 538

التي تستخدم هذه الأموال بتمويلها، أي أن مصادر التمويل التي يتم اختيارها يجب أن تكون مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة ومتماشية مع طبيعتها وحسب هذا الاعتبار يجب تمويل الأصول الدائمة أو الاحتياجات الدائمة، هذا مع الاقتصار على المصادر المؤقتة لتمويل الاحتياجات المالية قصيرة الأجل.

**ب/ تحديد كل من رأس المال الثابت والعمل:** رأس المال الثابت هو رأس المال الذي يميل إلى أن يبقى مستمرا أو ثابتا أثناء سير الأعمال في المؤسسة، أي أنه لا يتغير من ناحية الشكل كما أنه غير قابل للتداول، وعموما تكون الأصول الثابتة ذات طبيعة دائمة، ولا يتم تحويلها إلى نقدية (الأراضي، المباني، الآلات...)، أما رأس المال العامل فهو رأس المال الذي يتحول إلى نقدية أثناء قيام المؤسسة بأنشطتها المختلفة وهو يتغير من شكل لآخر خلال دورة منتظمة ويتكون من عناصر مثل النقدية، المواد الأولية، المنتجات الجاهزة... الخ، كما يتأثر حجم رأس المال العامل بكل من التكلفة و الوقت.

و مسألة تحديد كل من رأس المال العامل والثابت من أهم المسائل التي تتصدر دائما قائمة التخطيط المالي للمؤسسة، وتعود هذه الأهمية إلى أن هذا التحديد يعتبر هدفا ماليا كما أن مقدار رأس المال الثابت الذي ينبغي على المؤسسة الاحتفاظ به هو الذي يتحكم في مستوى إنتاجها أو مستوى مبيعاتها، وبالعكس فإن مقدار رأس المال العامل يجب أن يكون كافيا لتغطية كل مصروفات المؤسسة .

### المطلب الخامس: كيفية اتخاذ التمويل

ان عملية اتخاذ القرارات هي تلك الاختيار القائم على أساس بعض لمعايير لبدليل واحد من بين بدليلين محتملين أو أكثر فالاختيار يقوم على أساس بعض المعايير مثل: اكتساب حصة أكبر من السوق، تخفيض التكاليف، توفير الوقت، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات، وهذه المعايير عديدة لأن جميع القرارات تتخذ في ذهن القائم بالعملية ويتأثر اختيار البدليل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة.

وبما أن هناك العديد من الوظائف لإنتاج والمبيعات والتمويل ولكل وظيفة توجد قرارات عديدة وبما أننا في دراسة تخص التمويل فما يهمنا هو أنواع القرارات المتعلقة بالتمويل ومنها ما يلي:

❖ القرارات المتعلقة بالهيكل المالي.

❖ القرارات المتعلقة بشروط الائتمان.

- ❖ القرارات المتعلقة بمقدار رأس المال العامل.
- ❖ طرق الحصول على الأموال الجديدة.
- ❖ توزيع الأرباح.
- ❖ خطط إعادة التمويل.
- ❖ الإجراءات المحاسبية.
- ❖ الاندماج.
- ❖ التصفية.

إن قرار التمويل هو اختيار بين الأشكال المختلفة ويتركز على موقف المتعامل الاقتصادي حيث لا يقبل هذا الأخير التنازل على الأموال إلا لمقابل تحقيق ربح، و لكن لا يكون إلا بعد مدة زمنية معينة، وبالتالي الاختيار سيتم بعدم التأكد<sup>1</sup>.

وعادة ما تنقسم القرارات المالية إلى قسمين:

### 1/القرارات المالية طويلة الأجل: هذه القرارات تخص بالدرجة الأولى قرارات الاستثمار وهذا يعني أن

هدف خلق رأس مال الإنتاج والذي يسمح بتحقيق تدفق نقدي عبر دورات الاستغلال وبسبب ضخامة رؤوس الأموال المخصصة لهذه الاستثمارات فإنه يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل جديدة كالاقتراض او مساهمات جديدة من طرف الشركاء.

### 2/القرارات المالية قصيرة الأجل: هذه القرارات تخص دورة الاستغلال حيث ترتبط بحجم نشاط

المؤسسة، ويتوقف قرار التمويل قصير الأجل على مدى تغطية احتياجات رأس المال العامل من طرف التمويل طويل الأجل.

<sup>1</sup> - محمد كنفوش، مرجع سبق ذكره، ص33

## خلاصة الفصل

رغم اختلاف و تعدد و تنوع وظائف المؤسسة الاقتصادية و التي تعتبر العمود الأساسي و الجوهري للنشاط الاقتصادي، فان الوظيفة المالية هي الوظيفة الحيوية لكل منشأة أو مؤسسة ، وذلك مهما اختلفت أشكال أو هياكل هذه المؤسسة، حيث أن جميع المؤسسات تحتاج الى الأموال حتى تتمكن من ممارسة أنشطتها، و كل الوظائف الأخرى في المؤسسة سواء وظيفة التسويق أو الانتاج، أو وظيفة الموارد البشرية... الخ.

و لا يمكن النهوض بها دون توفر الأموال اللازمة ، حيث تتعلق هذه الوظيفة بالنشاط المالي للمؤسسة بمعنى الحصول على الاحتياجات المالية من مصادرها المختلفة، هذه المصادر التي سيمكن ان تكون دائمة أو مؤقتة ، كما يمكن أن تكون داخلية أو خارجية، و لا يقتصر النشاط المالي على مجرد الاقتراض بل يتعداه كذلك لكي يشمل الرقابة على الاستخدام الفعال لهذه الأموال ، فمن أهم أهداف الادارة المالية العمل حتى تحتفظ المؤسسة بنقدية كافية، لجعلها قادرة على مواجهة التزاماتها عند حلول مواعيدها.

و لكن المشكلة المطروحة أمام المدير المالي هو الحصول على توليفة مناسبة من الأموال، و هذا بالشكل الذي يتناسب مع الاحتياجات المتوقعة للمؤسسة.



ع د

# الفصل الثالث

د ع

دراسة حالة القرض  
الشعبي الجزائري CPA  
البويرة

### تمهيد

لتجسيد بعض المفاهيم النظرية التي تطرقنا اليها في الفصول السابقة ، ارتأينا القيام بدراسة لحالة تطبيقية في أحد البنوك التجارية ألا وهو القرض الشعبي الجزائري، و هذا حتى يتسنى لنا معرفة اجراءات منح القروض و التي من شأنها أن تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.

### المبحث الأول: نظرة خاصة بالوكالة المستقبلية

تعد الوكالة البنية الأساسية في نظام بنك القرض الشعبي الجزائري لأنه يمكن اعتبارها هيكلًا مصغرًا لهذا الجهاز البنكي تسعى جاهدة لتجسيد و تحقيق الأهداف العامة للبنك.

#### المطلب الأول: تعريف الوكالة

تعتبر وكالة القرض الشعبي الجزائري مؤسسة مالية مهامها الرئيسية جمع النقود الفائضة عن الحسابات و اقرضها للغير تحت نظم و اسس معينة، و تأسست سنة 1989 م المنشأة بموجب القانون الاساسي الموثق بالجزائر بتاريخ 1989/02/22 الكائنة بعمارة القرض الشعبي الجزائري مقابل محطة المسافرين بالبويرة، تتربع على مساحة قدرها حوالي 200 م<sup>2</sup>، و تحتل الوكالة موقعا "استراتيجيا" في وسط مدينة البويرة لغرض ترقية و تطوير الأنشطة الصناعية، و هي وكالة من الصنف الأول تندرج ضمن شبكة الاستغلال لولاية تيزي وزو(827)، كما تفتحت وكالة القرض الشعبي الجزائري على مهام جديدة تتجسد في منح قروض تجارة خارجية و تنقسم هذه الوكالة الى مصالح بفروعها بالإضافة الى الادارة العامة.

#### المطلب الثاني: مهام الوكالة

تتمثل الوكالة التي نحن بصدد دراستها جزءا لا يتجزأ من القرض الشعبي الجزائري المركزي الموجود بالعاصمة، فهي تعد من أهم مراكز الانتاج لهذا البنك و لقد وجهت هذه الوكالة للقيام بمهام أساسية جاءت بالتوازي مع القوانين التي تسيّر العمل البنكي و ذلك من اجل:<sup>1</sup>

- تكوين رأسمالها الاقتصادي تحسين حصة بنك من العمليات المقامة في مكان و محيط الوكالة.
- المساهمة في تحسين المردود الاقتصادي للبنك بتحسين نتائج و نوعية التسيير و تتمثل هذه المهام الاساسية في النقاط التالية:

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري 111.

- استقبال، دراسة تقرير و وضع الديون في حدود المسؤولية المعطاة له بطريقة قانونية مطابقة للإجراءات الداخلية (ملائمة الشروط المطلوبة و تأمين الضمانات ... الخ).
- دراسة عمليات الاقتصاد الخارجي في جدول المسؤوليات المقدمة.
- السهر على التطبيق الصارم و تنظيم التحويلات و الاجراءات السارية المفعول المنظمة لعملية الاقتصاد في الخارج.
- السهر على التسيير العقلاني و المرشد للسيولة.
- ضمان تسيير الحقوق الغير المدفوعة و متابعة تغطيتها.
- السهر على المسك الجيد لحسابات الزبائن الداخلية و ضمان مصداقيتها و فعاليتها.
- يجب التسيير العقلاني للميزانية و للإمكانيات البشرية و الاجهزة الموضوعة تحت تصرفهم.
- في مسألة القروض و الوكالات من الصنف الاول لفهم كفاءة في ممارسة هذا العمل اما الوكالات من الصنف الثاني فلا يسمح لها الا بإذن المديرية العامة للبنوك.
- في مسألة الاقتصاد الخارجي وحدهم الوكالات المتعمدة من طرف بنك الجزائر و التي لها كفاءة مسبقة من طرف المديرية العامة للبنوك تستطيع ممارسة هذا العمل.

### المطلب الثالث: خدمات الوكالة رقم 111

و تتمثل خدمات الوكالة فيما يلي:<sup>1</sup>

1. حساب ايداع لأجل : و هو حساب غير مقيد بسندات بنكية و موجهة للأشخاص الطبيعيين ، يفتح خاصة بصفة اسمية، و قد يكون حساب الأموال بالعملات الصعبة أو بالعملة المحلية الدينار.
2. سند الصندوق: و هو ايداع لأجل موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين بصفة اسمية أو للحامل ، بمبلغ معين و فائدة متغيرة.
3. المعاجاة عن بعد للعمليات البنكية في وقتها الحقيقي.

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري 111.

4. تمويل الاستثمار:

\*تمويل قطاع الصيد البحري: يمول قطاع الصيد البحري و تربية الأسماك في شكل قروض متوسطة الأجل ( 07 سنوات ) و الفائدة تقدر ب 6.5 سنويا.

\*تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات في الصناعات الصغيرة، التجارة و الفلاحة و يكون تمويل هذه الاستثمارات في شكل قروض لمدة 03 سنوات.

\*تمويل قطاع الصحة و الاستثمارات الخاصة به عن طريق فتح عيادة طبية، فتح مراكز تصوير طبي او التحاليل الطبية و كذلك الصيدليات ، و هذا في شكل قروض لمدة 05 سنوات بفائدة تقدر ب 3.5 سنويا.

\*تمويل الاستثمارات الخاصة بالتطوير الريفي: كتطوير قطاع النقل و تدعيم مشروع تربية الحيوانات و المشاريع الزراعية و ما يرافقها.

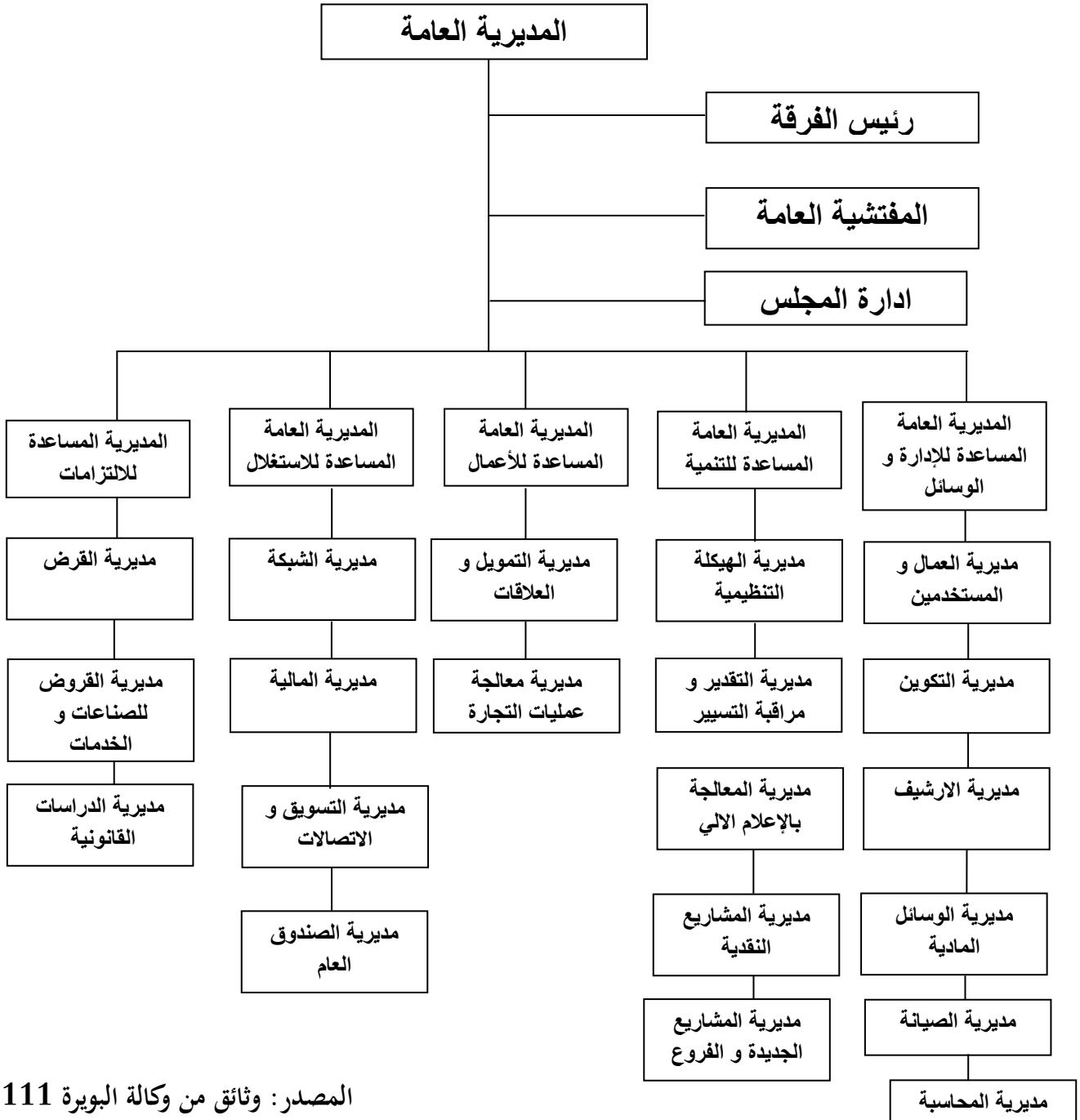
#### المطلب الرابع: الهياكل التنظيمية

لكل بنك هيكل تنظيمي يختلف من بنك لآخر ، وكما يختلف من وكالة الى أخرى و من خلال هذا

المطلب سوف نتطرق الى الهيكل التنظيمي لقرض الشعبي الجزائري و احدى وكالته المتواجدة في البويرة

أولاً: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري CPA

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي ل CPA



المصدر: وثائق من وكالة البويرة 111

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القرض الشعبي الجزائري يتمثل أساسا في:<sup>1</sup>

### أولا: المديرية العامة.

تعتبر المديرية العامة العضو المركزي في البنك، بحيث تقوم بعدة ادوار تتمثل اساسا في القيادة، التنسيق و المراقبة، و في هذا الاطار فإنها تعمل على تطبيق استراتيجية المؤسسة و كذا مخططات العمل.

ان المديرية العامة تتضمن لجنة المساهمة و رئاسة الفرقة الى جانب المفتشية العامة و كذا تحتوي على خمس مديريات و هي:

المديرية العامة المساعدة للإدارة و الوسائل.

المديرية العامة المساعدة للتنمية.

المديرية العامة المساعدة للاستغلال.

المديرية العامة المساعدة للأعمال.

المديرية العامة المساعدة للالتزامات.

### ثانيا: رئاسة الفرقة.

و هي عبارة عن هيئة استثمارية تعمل لدى رئيس المديرية العامة.

### ثالثا: المفتشية العامة.

ان المفتشية العامة تعمل على المراقبة الداخلية اتجاه هيكل البنك مع مراعاة احترام الاجراءات و الاوامر، و تقوم

بتقديم مختلف عمليات المراقبة الوظيفية المعمولة من طرف مختلف مراكز المسؤولية.

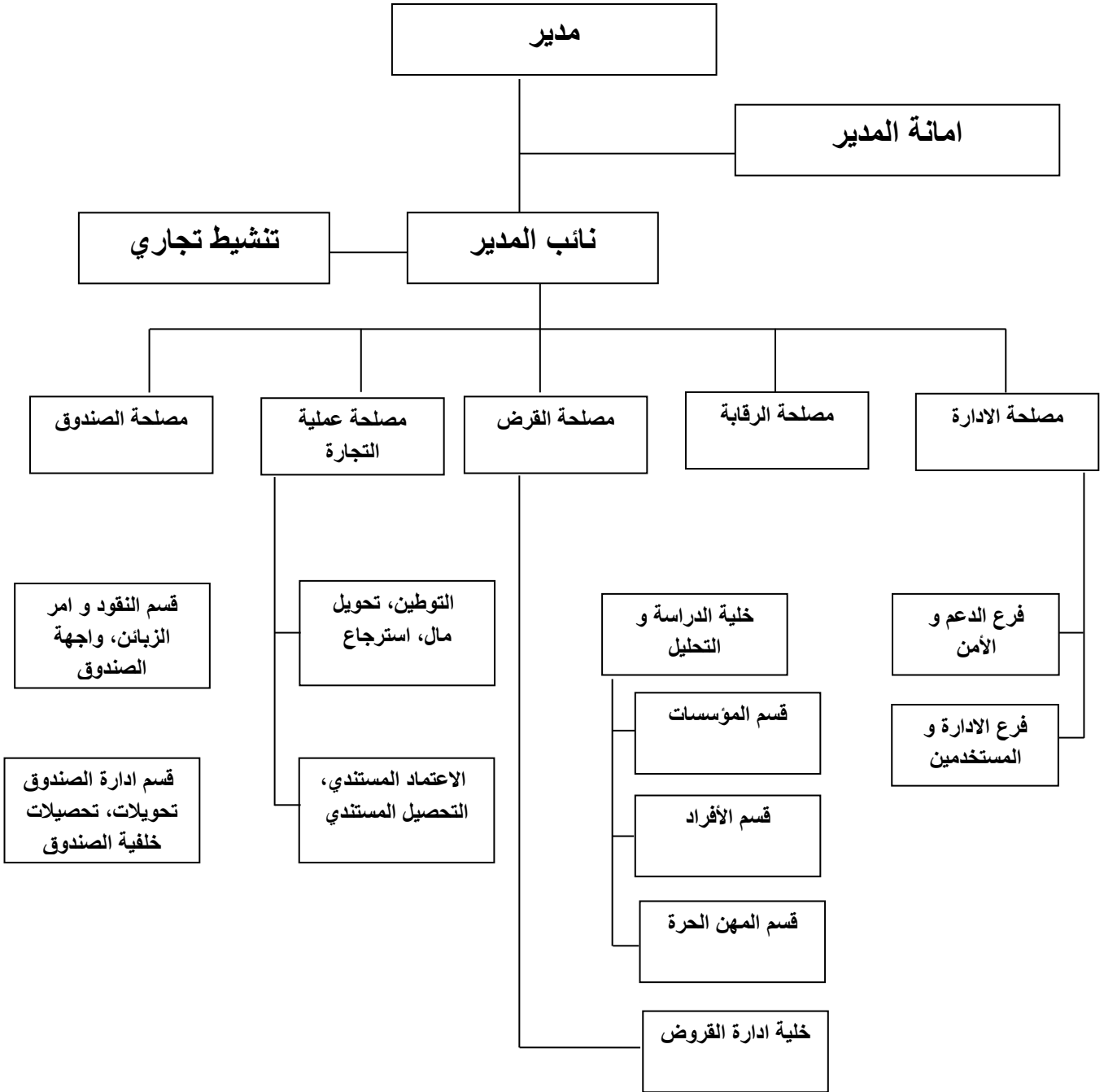
### رابعا: خلية المجلس(ادارة المجلس).

تقوم خلية المجلس بتطوير طرق قياس درجة الفعالية و أمن الدوائر و معالجة المعلومات و العمليات و القرار

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري 111.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة البويرة رقم 111

الشكل رقم 02: الوكالة البنكية من الدرجة الأولى



المصدر: وثائق وكالة البويرة 111



من خلال الشكل السابق نلاحظ ان الهيكل التنظيمي لوكالة البويرة يتكون من المصالح التالية:<sup>1</sup>

1- مديرية الوكالة: الممثلة في كل من المدير و المساعد العام و تتمم مديرية الوكالة بمراقبة الاعمال التي تقوم بها المصالح المختلفة للبنك.

2- امانة المديرية: تمثلها موظف يقوم بتحمل مسؤولية الوظائف التالية:

➤ تسجيل البريد الذي يصل الوكالة او الذي يرسل منها.

➤ الإشراف على أعمال الفاكس و التلغكس و مجمع الهاتف.

3- مصلحة الادارة: تقوم هذه المصلحة بتسيير الموارد البشرية و الوسائل المادية للوكالة، كما تقوم ايضا

بحماية الاشخاص و الممتلكات و في هذا الاطار تقوم هذه المصلحة بالنشاطات التالية:

➤ ادارة و متابعة الملفات الادارية للعمال.

➤ انجاز برامج تكوينية لفائدة العمال و متابعة هذا البرنامج.

➤ انجاز ميزانية الوكالة.

➤ تنفيذ الميزانية و السهر على تنفيذها.

➤ القيام بصيانة البيانات و الوسائل العامة.

➤ القيام بعمليات الجرد.

➤ السهر على المحافظة على الارشيف.

➤ القيام بالتسيير الحسن و العقلاني للوازم.

➤ السهر على حماية الوكالة و نظافتها و القيام بتأمين الممتلكات الخاصة بالوكالة.

4- مصلحة المراقبة: تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

➤ مراقبة الحسابات و تصحيح الاخطاء.

➤ انجاز اليومية الحسابية و ارسال نسخة منها الى المديرية الجهوية من اجل فحصها مرة ثانية.

➤ تقديم تقرير يومي لمدير الوكالة و نسخة الى دائرة الرقابة.

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري 111.

➤ التأكد من مدى صحة و تطابق العمليات المصرفية مع القوانين المعمول بها داخل الوكالة.

➤ مراقبة مداخل و مخارج البنك.

5- مصلحة الصندوق: يفرض القانون على كل بنك تجاري ان يضع تحت تصرف زبائنه مصلحة تهتم

بالعمليات التي يقوم بها الزبون، حيث تقوم هذه المصلحة بالعمليات المصرفية التالية:

➤ القيام بعملية فتح الحسابات بمختلف انواعها و تسييرها.

➤ استقبال طلبات الزبائن المتعلقة بدفاتر الشيكات و منح شيكات البنك عند الطلب.

➤ متابعة ملفات الزبائن.

➤ معالجة عمليات الايداع التي تكون على شكل سندات الصندوق او حسابات الايداع لأجل.

6- مصلحة التجارة الخارجية: ممثلة في رئيس المصلحة و ثلاث موظفين يقومون بالوظائف التالية:

➤ القيام بمعالجة عمليات التوطين و تصفية الملفات المتعلقة بعملية التصدير و الاستيراد.

➤ تسيير القروض الخارجية و تسليم و متابعة مختلف الضمانات.

➤ ارسال تقارير خاصة بعملية التصفية الى بنك الجزائر في الآجال المحددة.

➤ القيام بتحصيل للشيكات و الاوراق التجارية بالعملة الصعبة.

➤ تقديم كافة المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية للزبائن.

7- مصلحة القروض: يتمثل نشاطها الرئيسي في دراسة الاخطار المتعلقة بملفات القرض و منح القروض و

متابعتها و تحصيل الديون و هذه المصلحة ممثلة برئيس و ثلاث موظفين و مهمتهم الأساسية تتمثل في:

➤ في مجال دراسة طلبات الزبائن.

➤ في مجال ادارة و تسيير القروض.

➤ في مجال القانوني و مجال النزاعات.

### المبحث الثاني: دراسة حالة تمويل مؤسسة من طرف القرض الشعبي الجزائري

إن القرض مبني على المفهوم الضمني لكلمة الثقة، وهو موضوع أيضا تحت شروط تتركز على أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرار، فيمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى: الشروط العامة لمنح القرض، دراسة طلبات القرض وأجال معالجتها، تحليل دراسة ملفات القروض.

#### المطلب الأول: الشروط العامة لمنح القرض

إن منح القروض ضروري من الناحية الاقتصادية لكنه يعرض البنك إلى مخاطر عديدة كعدم تسديد قيمة القرض أو تجميدها، ومن أجل التقليل من هذه المخاطر ووضع قروض مناسبة، فإن المصرفي يتبع الإجراءات التالية:<sup>1</sup>

- الأخذ بعين الاعتبار العامل الإنساني، المحيط الاقتصادي، الاجتماعي و المالي... الخ.
- القيام بدراسة السوق ، والمنتوج بالإضافة إلى دراسة تقنيات الإنتاج.
- الاهتمام بالوضعية المالية للمؤسسة.
- تحليل حاجيات التمويل لزبون .
- أخذ الضمانات المناسبة .

وهذه هي مختلف الجوانب التي ستدرس على مستوى البنك، كما يكون طلب القرض مرفقا بوثائق وبيانات قانونية و مالية، محاسبية و أخرى تفيد البنك في معرفة وتقييم الوضعية الحقيقية للمشروع.

\*دراسة الملف بعد إيداعه

استنادا إلى ما جاء في ملف طلب القرض، يتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك الذي حدد بمبلغ معين لكل مستوى موجود في البنك، حيث إذا تعدى مبلغ المشروع الممول هذه القيمة المحددة فإن ملف القرض ينتقل إلى مستوى آخر.

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري 111.

## 1- على مستوى الوكالة :

فور وصول الملف إلى الوكالة يقوم المكلف بالدراسات لمصلحة القروض بمعاينة الملف للتأكد من توفر كافة الوثائق اللازمة لطلب منح قرض، بعد ذلك يقوم بتسليم العميل مودع الملف وثيقة إشعار باستلام ملف طلب القرض مدون عليها آجال دراسة ملفات طلبات القروض سواء كان القرض قرض استغلال أو قرض استثمار حسب طلب العميل، حيث يحدد المكلف بالدراسات المدة المستغرقة في الدراسة .

واستنادا إلى المعلومات مقتطفة حول المسيرين ووضعيتهم إزاء قدرتهم على تقديم ضمانات شخصية يقوم المكلف بالدراسات لمصلحة بدراسة وتحليل الملف المقدم وإجراء دراسة لمردودية المشروع ، عند انتهاء المكلف بالدراسات من دراسة ملف طلب القرض فإنه يقدم رأيه حول هذا الطلب سواء كان بالرفض أو القبول، ثم ينتقل الملف إلى مدير الوكالة لمعاينة الملف والتصديق عليه أيضا بالرفض أو القبول.

## 2- على مستوى مديرية تيزي وزو:

تقوم بدراسة الملف وإذا كان المبلغ يفوق قدراتها وصلاحياتها فتكتفي بإبداء رأيها وترسله إلى مستوى أعلى منها.

## 3- على مستوى المديرية:

تقتصر مهمتها على اتخاذ القرار استنادا إلى ما جاءها من المستويات السابقة، وهذه اللجنة لها صلاحيات غير محدودة وهي تتكون من مديري مختلف القطاعات في البنك يرأسها المدير العام للبنك والأمين العام للبنك، ويتخذ القرار فيها بالتصويت، وفي حالة تعادل الأصوات فان القرار يرجع للرئيس.

## المطلب الثاني: دراسة طلبات القروض وآجال معالجتها

تعد عملية دراسة طلبات القروض عملية معقدة جدا، ولهذا فهي تعتمد في ذلك على دراسة دقيقة لعوامل عدة، كما تتطلب وقتا لدراستها وتحليلها.

## أولاً: دراسة طلبات القروض

تعتمد هذه الدراسة على عدة عوامل نذكر منها:<sup>1</sup>

## 1- دراسة العوامل الإنسانية:

ترتكز الدراسة على أهم عنصر في الائتمان وهو عنصر الثقة الذي يتحدد بمعايير متمثلة في نزاهة وكفاءة الزبون، ومدى التزاماته بتعهداته تجاه المتعاملين معه، وتختلف هذه الثقة باختلاف أحجام المؤسسات، فمن السهل وضع الثقة في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لأن صاحبها هو المسير باختلاف المؤسسات الكبرى التي يتعدد المسئولون فيها وبالتالي مصالح الأشخاص، فتكون محادثات مع المسئولين ضرورية لمعرفة المؤسسة عن قرب، إضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من المعلومات من المصادر الخارجية مثل البنوك الأخرى والموردين، ونشرات الديوان الوطني الإحصاء، والغرفة التجارية وكذا الجرائد الرسمية والمحاكم. أما بالنسبة لثقة الزبون اتجاه المصرف فهي متمثلة في قدرته على عدم إفشاء أسراره أو معلومات تخص نشاطه، الثقة في قدرته التحليلية، والثقة في جدية آرائه ونصائحه.

## 2- دراسة السوق:

توجد مؤشرات خارجية عن إدارة المؤسسة، يكون أساسها العامل الاقتصادي الذي يستوجب دراسة نشاط المؤسسة وكذا دراسة جانبها الصناعي والتجاري على المدى المتوسط والبعيد ودرجة الإقبال على المنتجات (منتجات المؤسسة أو المنشأة) وكذا مدى استقرار أسعار بيعها، إضافة إلى دراسة درجة المنافسة، مركزها نوع نشاطها، كما يحاول المصرفي في دراسته جمع أقصى المعلومات حول السوق و اتجاهه

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري 111.

## 3-الأجل ( المدة) :

كلما كانت مدة القرض طويلة كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض إليها الأموال الموظفة، وكلما كانت عملية الائتمان قصيرة الأجل كلما كانت القدرات المتعلقة بها أقرب إلى الصواب، فعندما تكون بعيدة الأجل تكثر المخاطر وتتعدد احتمالاتها ويضعف التنبؤ من سداد المبالغ المقرضة في التاريخ المحدد. وعلى العموم بالنسبة لقروض الاستغلال يتعلق الأمر بمدة قصيرة الأجل.

## 4-المحيط الاقتصادي و النقدي :

إن الظروف الاقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا على المؤسسة أو المشروع إذ أن ركود الاقتصاد هو حاجز أمام تطورها وهذا ما يؤثر على مردوديتها.

وبالتالي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كما أن البنك من جهة لا يغفل عن مدى تأثير القوانين التشريعية الحكومية على نشاط المؤسسة المقرضة وإمكاناتها المالية، فقوانين الضرائب مثلا تؤثر على موارد التمويل الداخلي كما لا يخفى على أحد أهمية السياسة النقدية التي يتبناها البلد والمتمثلة في معدلات الفائدة، معدل الخصم، إعادة الخصم، تأطير القروض، وكذا سياسة السوق المفتوح.

## ثانيا: آجال معالجة ملفات القروض

على البنك أن يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية مع السهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقديم والسيطرة على الأخطار. لهذا الغرض تتعين دراسة ملفات القروض بعناية خاصة ومعالجتها بالسرعة الملائمة، وعلى كل الهيئات المعنية احترام الآجال المحددة أسفله بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

## 1- كيفية معالجة ملفات القروض:

مهما كان مستوى القرار في ميدان منح القرض يجب تسليم الطلبات إلى الفرع المستضيف وهذه النقطة إلزامية، كما يجب فحص الوثائق المودعة بحضور مودع الملف.

يتبع قبول دراسة الملف بإفادة الاستلام المناسبة، وقد تكون هذه الوثيقة بمثابة التزام البنك بالرد في الآجال المحددة للطلب المودع لدى الفرع.

## 2- اجل الإجابة:

يكون ترتيب آجال الرد على الطلب بالتوافق مع المستويات المحددة في قدرة الالتزام:

أ- قروض الاستغلال:

- أجل الرد على طلب القرض، يكون من اختصاص الوكالة/ الوكالة المركزية: 10 أيام

- أجل الرد على طلب القرض، يكون من اختصاص الفرع/ الوكالة المركزية بصفتها المسؤول الأول عن الوكالات: من 15 إلى 20 يوم

- أجل الرد على طلب القرض، يكون من اختصاص المديرية العامة: 20 يوم

ب- قروض الاستثمار:

- أجل الرد على طلب القرض، يكون من اختصاص الوكالة/ الوكالة المركزية: من 10 إلى 15 يوم

- أجل الرد على طلب القرض، يكون من اختصاص الفرع/ الوكالة المركزية بصفتها المسؤول الأول عن الوكالات: من 10 إلى 20 يوم

- أجل الرد على طلب القرض، يكون من اختصاص المديرية العامة: 30 يوم

### المطلب الثالث: تحليل دراسة طلبات القروض

أي مؤسسة عندما تريد أن تطلب قرض من أي بنك، تكون ملف خاص بها، حيث تحدد فيه قيمة ونوع القرض إضافة إلى مدة الاستحقاق، وسبب اللجوء إلى هذا القرض، حيث تقدم الملف إلى البنك وهذا الأخير يقوم بدراسته، أي دراسة عناصر هذا الملف التي تسمح له بتحديد الأخطار المتوقعة ومعالجة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الربح أو الإنتاجية من خلال المشروع المراد تمويله.<sup>1</sup>

### أولاً: مراحل دراسة طلب قروض

#### 1- بيانات (معلومات) عامة عن طالب الائتمان:

- الاسم أو المقر الاجتماعي.
- الشكل القانوني لطالب القرض.
- رأس المال.
- طبيعة النشاط.
- أهم الوحدات المشكّلة للمؤسسة.
- عدد العمال.

#### 2- مؤشرات عن مستوى النشاط لطالب القرض:

- تطور رقم الأعمال خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
- تطور الهامش الإجمالي.
- تطور المخزون ومعدل دورانه بالنسبة لرقم الأعمال، حالة الأسواق، الطلبات... الخ

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري 111.



## 3- تحليل الوضعية المالية لطالب القرض:

- رأس المال العامل.
- الأهمية لرأس المال العامل في الموجودات المتداولة.
- الأصول المتغيرة الممولة بواسطة قروض الموردين.
- الأصول المتداولة الممولة من طرف البنك.
- تحليل أسباب الاختلال المالي إن وجد واقتراح طرق تفاديه.
- تحليل وضعية الخزينة.
- مدى أهمية فترات التسوية المخصصة للعملاء و كذلك الموردين.

## 4- العلاقات مع البنوك:

- حركة الحساب ومرونته، وتطور الأوضاع الأخيرة للبنك، في حالة ما إذا كان هناك اختلال مالي أو عجز في الخزينة بين نسبة التجاوزات في القروض القصيرة والحركة المترتبة عنها، لا بد أن تكون هذه الأخيرة على علاقة مع كيفية استعمال العميل للقرض.
- التزامات العميل مع البنوك الأخرى.

## 5- الاقتراحات:

- تكييف أشكال القرض مع مراحل دورة الإنتاج، التبادل (احترام المعايير المعدة من قبل البنك) و تحديد نوع القرض
- تحديد تواريخ استحقاق القرض (القروض) الممنوحة.

- الضمانات المقترحة من طرف العميل (من الأحسن أن يغطي مجموع الالتزامات).

### المطلب الرابع: دراسة حالة قرض استثماري

تلجأ المؤسسة لتمويل مشاريعها إلى البنوك التي تقدم لها مساعدات مالية على شكل قروض مستحقة الدفع، و سنحاول في هذا المطلب دراسة حالة قرض استثمار لصالح مؤسسة اقتصادية.<sup>1</sup>

#### أولاً: التعريف بالمؤسسة المستفيدة من القرض

المستفيد: شخص طبيعي

نشاط المؤسسة: نقل المسافرين

تاريخ الإنشاء: 2012/10/21

المقر: ولاية البويرة

الشكل القانوني: مؤسسة فردية

#### ثانياً: حالة طلب قرض استثماري

تاريخ طلب القرض: 2012/10/21

طبيعة القرض: قرض متوسط الأجل.

قيمة القرض: 2678670 دج. (المطلوب من طرف المؤسسة)

مدة القرض: 5 سنوات (60 شهر)

مدة السماح: 1 سنوات (12 شهر)

<sup>1</sup>- وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري 111.

مدة الاهتلاك: 4 سنوات (48 شهر)

تاريخ الاستحقاق: كل 03 أشهر.

### ثالثا: إجراءات طلب قرض استثماري

تتمثل إجراءات طلب قرض استثماري طويل المدى لتمويل إنشاء وحدة إنتاجية في نشاط ما فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- تقديم طلب قرض استثماري:

صاحب المشروع يقوم بتحرير طلب سواء على نموذج مسلم له من الوكالة البنكية المعنية أو على ورقة عادية، يبين فيه قيمة القرض المطلوب، الهدف منه، وطبيعة الضمانات المقدمة، فضلا عن مدة القرض ذاته والبيانات التالية:

- دراسة مالية لمشروع متوجه بالميزانيات التقديرية لمدة 05 سنوات بالاضافة الى الميزانية

- الافتتاحية معدة من قبل محاسب معتمد (انظر الملحق رقم 01)

- مستخرج الضرائب و نسخة مصادق عليها من رخصة السياقة

- نسخة من السجل التجاري

- شهادة المستحقات (CNAS – CASNOS)

- دراسة تقنو اقتصادية منجزة من قبل مكتب دراسات متخصص ومعتمد.

أما عن الدراسات التقنو اقتصادية فتشمل:

- تقديم المشروع، طبيعة نشاطه، الهدف منه (انظر الملحق رقم 02)

- تحديد المبلغ الإجمالي للمشروع والذي يمثل قيمة القرض.

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري 111.

- الموارد البشرية الممكن تشغيلها بالتفصيل، مناصب الشغل الممكن خلقها (انظر الملحق رقم 03)

- تحديد رقم الأعمال لمدة 05 سنوات (انظر الملحق رقم 04)

- جدول حسابات النتائج التقديري ل 05 سنوات (انظر الملحق رقم 05)

كل تلك المعلومات والبيانات ضرورية للبنك حتى يتمكن من اتخاذ القرار المناسب بشأن القرض المطلوب.

## 2- الضمانات:

المتعامل مع البنك يوضح بكل دقة جميع الضمانات الممكن وضعها تحت تصرف البنك كضمان للقرض، و ينبغي أن تكون مرفقة بوثائق الإثبات هذه الضمانات تشمل أساسا ما يلي:

- الرهن

للـ قطعة أرض

للـ حافلة نقل المسافرين

- التأمين متعدد الأخطار.

- الكفالات.

## 3- تحليل الوضعية المالية للمشروع:

بناء على الميزانيات التقديرية وجداول حسابات النتائج التقديرية كذلك، والمقدمة من قبل العميل مع طلب القرض، يقوم هذا الأخير بتحليل الوضعية المالية للمشروع مركزا على معرفة التوازن المالي للمشروع وكذا مردوديته المالية والتجارية، بهدف معرفة قدرته على الوفاء مستقبلا، وفي الوقت ذاته إقرار الاحتياج الفعلي للقرض وقيمه .

بعد الانتهاء من دراسة ملف القرض وتحليله من كل الجوانب، تقوم لجنة القرض بإبداء رأيها وذكر جميع

التحفظات بشأن المعلومات والبيانات التي قدمها العميل طالب القرض و يبلغ بذلك.

بعدها تحدد لجنة القرض المبلغ الذي يمكن أن تمنحه لهذا العميل ومدته وكذا الضمانات المقبولة، هذا الإجراء

يسمى في لغة البنوك برخصة القرض، والتي تتضمن جميع شروط البنك بشأن هذا القرض (مبلغ القرض، طريقة

استهلاك القرض، كيفية التسديد، سعر الفائدة، العملات... الخ)

وبعد موافقة البنك على مبلغ القرض بكامله، أو بعد تعديله، يقوم البنك بالإجراءات التالية:

- قرار بمنح القرض (انظر الملحق رقم 06)
- إعداد رخصة القرض (انظر الملحق رقم 07)
- استلام الضمانات وحفظها لدى الوكالة البنكية الرئيسية .
- إعداد جدول اهتلاك القرض وتحديد تواريخ استحقاقه (انظر الملحق رقم 08).
- تقويم المشروع (انظر الملحق رقم 09)
- استدعاء العميل المستفيد من القرض للإمضاء على: جدول استهلاك القرض، واتفاقية القرض والتي تحتوي على كافة شروط البنك مانح القرض .

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك القرض الشعبي الجزائري بمختلف مصالحه هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعرفنا على مكانته المرموقة والتي احتلها بين مختلف البنوك مما يجعله نموذجا لغيره من البنوك الجزائرية بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى أهم وظائفه من خلال الدور التمويلي الذي يقدمه لمختلف العملاء وبالخصوص المؤسسات الاقتصادية والتي لها دور هام في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر التمويل البنكي بالنسبة لها بمثابة العصب الرئيسي من أجل مواجهة المنافسة والتصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي. ومما سبق فإن البنك من خلال دراسته لملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة المعنية يعتمد أساسا على عنصرين هما: الضمانات المقدمة من طرف العميل، بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث أن هذين العنصرين يتعرضان للدراسة التحليلية المعمقة من طرف البنك، وقبول القرض بقيمته يعتمد أساسا على النتائج المحصل عليها من خلال الدراسة، فكلما كانت هذه النتائج إيجابية كلما تضاعف احتمال قبول القرض.

الخاتمة

لا يمكن إعطاء تعريف شامل ونهائي للمؤسسات الاقتصادية ، ولا نستطيع تصنيفها حسب معيار واحد لأنها لا تختلف من بلد لآخر فحسب، بل تختلف أيضا من قطاع نشاط لآخر في نفس البلد، وما يمكن قوله هو أن المؤسسات الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالبنوك.

تعتمد المؤسسات الاقتصادية لتمويل كل من الاستثمار والاستغلال على الموارد الذاتية والموارد الخارجية بدرجة أكبر، والبنك يضع تحت تصرف المؤسسة الموارد المالية التي هي بحاجة إليها للمحافظة على بنائها واستمرارها، وهذه الموارد متمثلة في القروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، ولهذا القروض شروط يجب أن تتوفر في المؤسسة المستفيدة ، ومن بين هذه الشروط المرادوية وموضوعها التجاري، كما يجب أن تقدم ضمانات لهذه القروض من أجل الحصول عليها ولهذا الضمانات أشكال مختلفة.

و لتحقيق الهدف الأساسي من الوجود الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية ألا وهو البقاء في طريق الربح والنمو، لا بد من إيجاد قالب تنظيمي يضمن التوزيع المتناسق بين الأدوار والوظائف داخل المؤسسة بصفة تكاملية وكذا يجب تبني نمط تسيير استراتيجي يتصف بالفعالية والكفاءة، وفي هذا المجال يأتي دور التمويل داخل المؤسسة الاقتصادية وهو دور غاية في الأهمية والحساسية كونه يمثل العصب الأساسي في المؤسسة من أجل مواجهة المنافسة والتصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي.

وهذا من خلال البحث في الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة و في المصادر التمويلية بالكمية المناسبة والتكلفة الملائمة والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن وكذا مشاركة الإدارة العليا في قراراتها الخاصة، إذن ومن خلال هذا البحث تبين أن عملية التمويل في المؤسسة الاقتصادية تلعب دورا أساسيا وهذا من خلال استعمالها أدوات التحليل وكذا التخطيط والرقابة المالية في عملية اتخاذ القرار وكذا التسيير الحسن والاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة الاقتصادية، كما تبين لنا أن طرق التمويل تتعدد بحسب نوع المؤسسة وطبيعة مصادر التمويل، وكذا الغاية من استعمال هذه الأموال.

و كنتيجة للدور الجديد الذي تضطلع به الإدارة المالية فقد أصبح لزاما لأن تتخلص من النموذج المحاسبي التقليدي، وهذا يتطلب تحديد أدوات ووسائل قياس أداء المؤسسة والتي تركز على القيمة وليس على الربح.



عندما نتحدث عن القيمة، فإننا نعني القيمة السوقية للمؤسسة والتي تتوقف على التدفقات النقدية المستقبلية ( المتوقعة ) والتي تستطيع المؤسسة توليدها خلال عمرها، وهو ما يأتي عكس النموذج المحاسبي والذي يركز فقط على الربح ( صافي الربح ) والذي يمثل مقياسا مشوها للقيمة و لا يمكن من خلاله معرفة الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

### اختبار الفرضيات

1- بالفعل تعتبر عملية تمويل المؤسسات الاقتصادية العملية الأكثر أهمية في دفع المؤسسات نحو النمو و التطور حيث تكمن أهمية التمويل في: استغلال الموارد الجامدة، تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، زيادة موارد البنوك عند اقدمها على التمويل.

2- حقيقة تعتبر القروض من بين الموارد المالية للمؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تمويل هذه الاخيرة و ذلك من خلال السيولة التي توفرها البنوك للمؤسسات الاقتصادية في الوقت المناسب .

وقد مكنتنا الدراسة التي قمنا بها من الوصول إلى مجموعة من النتائج:

- لقد ثبتت أهمية المؤسسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، فهي عنصر أساسي في عملية التنمية الاقتصادية

- حتى تتحصل المؤسسة على مبلغ القرض المطلوب يفرض عليها البنك تقديم ضمانات من أجل تأمين أمواله.

- للمؤسسة الخيار في نوع الضمان الذي تختاره بموافقة البنك وأنواع الضمانات عديدة ومتنوعة.

- إن بنك القرض الشعبي الجزائري هو بنك له ميزات إيجابية في تقديم القروض للأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين

ومن خلال بحثنا هذا والترقب الذي قمنا به، ظهر لنا أن للمؤسسة خيارات عديدة لتمويل استثمارها أو استغلالها غير

أنها لا تستغني عن البنوك فهي من أهم مصادر التمويل الخارجي، لذا فإن علاقة البنوك بالمؤسسات الاقتصادية

موضوعة في إطار شامل للسياسة النقدية والمالية، كما يجب أن تبني هذه العلاقة على أسس علمية ودقيقة تتوافق مع

ما يطمح إليه كلا الطرفين، أي كلا من البنك و المؤسسة الاقتصادية.

### الاقتراحات

- الاعتماد الاستراتيجي على التسويق البنكي ، واستعمال عمليات الإشهار عن طريق الوسائل الإعلامية لجلب الزبائن.
- فرض رقابة صارمة على حركة الأموال الأجنبية إلى داخل الوطن.
- الاعتماد أكثر على تقنيات بنكية حديثة كمحاولة لتنمية الثقافة البنكية.
- تقليص مدة دراسة الملفات من طرف البنك.

### أفاق البحث

في الأخير تجدر الإشارة الى ان دراسة هذا الموضوع ذو أهمية بالغة في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية، لذا يجب الاهتمام بالمؤسسات الاقتصادية و اعطائها دوافع لمسايرة و مواكبة التطورات التي يشهدها العالم.

قائمة المراجع

## قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

### I. الكتب

- 1- احمد بوراس، "تمويل المنشأة الاقتصادية"، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة 1، الجزائر، 2008.
- 2- أحمد صلاح عطية، "محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الطبعة 1، مصر، 2002.
- 3- إبراهيم الأعمش، "أسس المحاسبة العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الطبعة 1، الجزائر، 1999.
- 4- إبراهيم مختار، "التمويل المصرفي"، مناهج اتخاذ القرارات، دار الطباعة الحديثة، الطبعة 2، مصر، 1987.
- 5- الحاج الطارق، "مبادئ التمويل"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة 2، الاردن، 2002.
- 6- العربي دخموش، "محاضرات في اقتصاد المؤسسة"، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.
- 7- بخراز يعدل فريدة، "تقنيات وسياسيات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 3، الجزائر، 2005.
- 8- جميل أحمد توفيق، "الإدارة المالية"، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1999.
- 9- حسني علي خريوش، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، دار زهران، الطبعة 1، الأردن، 1999.
- 10- حسين إبراهيم بلوط، "المبادئ و الاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات"، دار النهضة العربية، الطبعة 1، بيروت، 2005.

- 11- حسين عطا غنيم، "دراسات في التمويل"، ETRAC للطبع و النشر و التوزيع، الطبعة 1، مصر، 1999.
- 12- حمزة محمد الزبيدي، "ادارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة 1، الاردن، 2000.
- 13- رابع خوني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، ايترك للنشر والتوزيع، الطبعة 1، مصر، 2008.
- 14- زينب حسين عوض الله، "أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 1، سوريا، 2003.
- 15- سعد ماهر حمزة، "علم الاقتصاد"، دار المعارف، الطبعة 1، مصر، 1980.
- 16- سمير الخطيب، "قياس وادارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، الطبعة 1، مصر، 2005.
- 17- سمير محمد عبد العزيز، "التمويل العام"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة 2، مصر، 1998.
- 18- شاعر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1، الجزائر، 2000.
- 19- عبدالرزاق بن حبيب، "اقتصاد و تسيير المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر، 2009.
- 20- عبدالحق أبو عتروس، "الوجيز في البنوك التجارية"، جامعة منتوري، الطبعة 1، قسنطينة، 2000.
- 21- عبد الحميد عبد المطلب، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"، الدار الجامعية، الطبعة 1، مصر، 2008.
- 22- عبد الغفار حنفي، "اسواق المال و تمويل المشروعات"، الدار الجامعية، الطبعة 1، مصر، 2005.
- 23- عبدالغفار حنفي، "الادارة المالية المعاصرة"، المكتب الحديث، الطبعة 1، مصر، 1993.

- 24- عبدالوهاب يوسف احمد، "التمويل و ادارة المؤسسات المالية"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة 1، 2008.
- 25- عبود صموئيل، "اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1، الجزائر، 1984.
- 26- عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر، 2006.
- 27- فرحات غول، "الوجيز في اقتصاد المؤسسة"، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة 1، الجزائر، 2008
- 28- فلاح حسن الحسيني، "ادارة البنوك"، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة 2، الاردن، 2003.
- 29- كنجو عبود كنجو، "الادارة المالية"، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الطبعة 1، الأردن، 1997.
- 30- محمد علي العامري، "الادارة المالية"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة 1، مصر، 2007.
- 31- محمد مسن، "التدبير الاقتصادي للمؤسسات تقنيات و استراتيجيات"، دار ساحل للنشر، الطبعة 1، الجزائر، 2001.
- 32- مفلح عقل، "مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة 2، الأردن، 2009.
- 33- منير إبراهيم هندي، "الإدارة المالية"، المكتب العربي الحديث، ط5، الأردن، 2003.
- 34- محمد ابراهيم عبيدات، "اساسيات الادارة المالية في القطاع الخاص"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة 1، عمان، 1997.
- 35- محمد الجنيهي، "اعمال البنوك"، دار القدر للنشر و التوزيع، الطبعة 1، مصر، 2000.
- 36- محمد سعيد انور سلطان، "ادارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الطبعة 1، مصر، 2005

37 - محمد سعيد عبد الهادي، "الادارة المالية"، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2008

38- محمد شفيق طيب، "اساسيات الادارة المالية"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة 1، عمان، 1997.

39- محمد صالح الحناوي، "الادارة المالية و التمويل"، الدار الجامعية للطبع و النشر، الطبعة 1، مصر، 2001

40- محمد كمال خليل الحمزاوي، "اقتصاديات الائتمان المصرفي"، منشات المعارف، الطبعة 2، مصر، 2000.

41- منير ابراهيم هندي؛ "مدخل اتخاذ القرارات"؛ مركز دالتا للطباعة؛ الطبعة 3؛ مصر؛ 1996

42- نعمة الله نجيب، "مقدمة اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسة النقدية"، الدار الجامعية، الطبعة 1، مصر، 2001.

## II. رسائل الماجستير و الماستر:

1- ام الخير دشاش، "متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البنية الجزائرية"، رسالة ماجستير، فرع مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دفعة 2010.

2- بوالحيلة عبد الحليم، "العجز المالي و مشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 1998.

3- حاج صدوق بن شرقي، "المؤسسة الاقتصادية العمومية و اقتصاد السوق"، رسالة ماجستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2004.

4- دجاج هشام، "المفاضلة بين التمويل المباشر و غير المباشر في تمويل المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات المالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، دفعة 2012/2011

5- سمية لزغم، "اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، فرع مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دفعة 2012.

6- عبد العالي بن قاشوش، "التنظيم المحاسبي و أثره على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دفعة 2013/2012

7- موساوي نور الدين، "واقع الاقتراض المصرفي للمؤسسة العمومية الجزائرية"، رسالة ماجستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2004.

8- محمد كنفوش، "الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماجستير، تخصص ادارة أعمال، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، دفعة 2005.

9- عبد الله خبابة، محاضرة بعنوان "الايادات المالية"، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2006-2007

### III. المراسيم و القوانين

قانون (10/90) المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض المادة 112.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1-g. depallens, et j. p. jobar, gestion financière de l'entreprise, 10<sup>eme</sup> édition, paris, serey, 1990.



